المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة السادسة والأربعون | 46 | الثلاثاء والأربعاء 9 و10 جويلية 2024

المحتوى

الثلاثاء 9 جويلية 2024

1- افتتاح الجلسة..... 5354
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 5354
3- النظر في مشروع قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية واتمامها..... 5355
4- استئناف الجلسة والنظر في مشروع قانون يتعلق مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيرات المناخية..... 5361
5- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 5366

الأربعاء 10 جويلية 2024

6- استئناف الجلسة وتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري. 5367
7- استئناف الجلسة وتدخلات السادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 5392
8- رفع الجلسة..... 5394

II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 5394

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وخمس وثلاثين دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 9 جويلية 2024 وتواصلت يوم الأربعاء 10 جويلية برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، وذلك للنظر في مشروعي القانونين آنفي الذكر ولتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

I- الثلاثاء 9 جويلية 2024

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نفتتح على بركة الله جلستنا، يسعدني في مستهلها وباسمكم جميعا أن أرحب بالسيد عماد مميش، وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

وفي البداية، نتأكد من توفر النصاب وذلك عملا بأحكام الفصل 97 من النظام الداخلي وعليه أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

تم تسجيل الحضور. انتهاء التصويت.

الحضور: 116 اذن النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي، زملائي،

بادئ ذي بدء أتوجه باسمكم جميعا بالتهنئة إلى الجيش التونسي قيادة وجنودا، بمناسبة احتفاله بالذكرى الثامنة والستين بتأسيسه.

أدعوكم زميلاتي زملائي إلى الوقوف دقيقة صمت ترحما على جنودنا البواسل الذين استشهدوا للدفاع عن حمى الوطن وكذلك بقية أفراد قواتنا الأمنية ومختلف أفراد الشعب التونسي الذين ذهبوا ضحية العمليات الإرهابية.

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 27جوان 2024 مثلما تم تعديله في اجتماع المكتب بتاريخ 4 جويلية 2024 يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة ليومي 9 و10 جويلية 2024 النقاط التالية:

1. النظر في مشروع قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية واتمامها (عدد 2024/29).

2.النظر في مشروع قانون يتعلق مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيرات المناخية (عدد 2024/30).

3. توجيه سبعة أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وذلك يوم الغد الأربعاء 10 جويلية 2024 بداية من الساعة التاسعة والنصف صباحا.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

نجدد الترحيب بالسيد عماد مميش، وزير الدفاع الوطني وكافة أعضاء الوفد المرافق له.

ويسعدني في مستهلها وباسمكم جميعا أن أتوجه باسمي عبارات التقدير والاحترام والاعتراف بالدور الوطني الريادي الذي تقوم به المؤسسة العسكرية، هذه المؤسسة العزيزة على قلوب جميع التونسيات والتونسيين لاسيما وقد مرت أيام قليلة على إحياء بلادنا للذكرى الثامنة والستين لانبعاث جيشنا الوطني، هذا الجيش الجمهوري الذي ما انفك يثبت صدقه وولاءه لهذا الوطن العزيز والذي لم يدخر الجهد والعطاء في سبيل الذود عن كرامته وصون حوزته وتكريس سيادته على أرضه وإعلاء رايته بين الأمم.

ولئن لا يختلف اثنان حول قيمة الدور الوطني للمؤسسة العسكرية على جميع المستويات بما في ذلك التنمية على وجه الخصوص، فإننا ومن هذا الموقع لا يفوتنا وفي جانب آخر من نضالات ونجاحات هذه المؤسسة العتيدة أن ننوه بمساهمة جيشنا المتميزة المشهود لها بالنجاعة والكفاءة في العديد من مهام حفظ السلام بالعالم التي مازال بعضها متواصلا إلى اليوم.

تحية إكبار وتقدير لجيشنا الوطني.

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

كما جرى به العمل فإن توزيع التوقيت المحدد للنقاش العام يخضع إلى أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي في ما يتم طلب الكلمة عملا بأحكام الفصل 102 منه فالرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل حول مشروع القانون عدد 29 لسنة 2024 التفضل بتسجيل أسمائهم.

وفيما يتعلق بترتيبات سير أشغالنا المتعلقة بمشروع القانون محل النظر فإنا ستتم على النحو التالي:

1. تلاوة تقرير اللجنة القارة المختصة.
2. النقاش العام.
3. ردود السيد وزير الدفاع الوطني.
4. التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة المشروع وذلك عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي.
5. المرور إلى التصويت على مشروع القانون بالأغلبية المطلوبة بالنسبة لمشاريع القوانين العادية 54 عضوا.

كما أنه تبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة واحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

وفيما يتعلق بمقترحات التعديل المخولة للسيدات والسادة النواب، تجدر الإشارة إلى أنه قد تم استيفاء الآجال القانونية في الغرض وفق مقتضيات الفصلين 67 و74 من النظام الداخلي.

هذا، وتبقى لجهة المبادرة أي الوزارة إمكانية تقديم مقترحات التعديل في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب في الجلسة وتعرض هذه التعديلات على التصويت دون نقاش عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

النظر في مشروع قانون
يتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية واتمامها

زميلاتي، زملائي الافاضل،

نشرع في النقطة الأولى في جدول إعمالنا والمتعلقة بالنظر في مشروع القانون عدد 29 لسنة 2024.

وقبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح لتستعرض تقريرها حوله، لا يفوتني أن أتوجه إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على المجهود المبذول والعمل المنجز المصدح للجنة.

السيد عادل ضياف، رئيس لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيْه،

الســـيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

في بداية هذه الجلسة العامة المنعقدة اليوم بتاريخ 9 جويلية 2024 والمخصصة للنظر في مشروع القانون عدد 29 لسنة 2024 المتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية واتمامها، يشرفني، باسمي الخاص ونيابة عن زملائي النواب أعضاء لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح ان أتوجه بأحر عبارات التهنئة لكل العسكريين والإطارات والأعوان بوزارة الدفاع الوطني بمناسبة الاحتفال بالذكرى 68 لانبعاث الجيش الوطني.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة العزيزة على كل التونسيات والتونسيين وأنا مفعم بالشعور والفخر والاعتزاز بقواتنا المسلحة العسكرية إلا أن أتوجه باسمي الخاص ونيابة عن أعضاء اللجنة إلى المؤسسة العسكرية بأصدق عبارات التقدير على ما تبذله من مجهودات مخلصة في سبيل عزة الوطن وكرامته وكرامة أبنائه وبناته مقدرا ما يتميز به جيشنا الوطني من خصال مهنية واحترافية بما أكسبه فعالية ميدانية في صد أي تهديد وجعل منه ركيزة في تحقيق الاستقرار وضامنا لمقومات السيادة الوطنية والوحدة الترابية لأمن وسلامة وطننا العزيز.

فضلا، عن العطاء غير المحدود في عدة مجالات، في الصحة والنقل وتأمين الانتخابات والامتحانات والمشاركة الفاعلة في عديد المهمات الأممية وغيرها من المجالات.

لا يفوتنا أيضا أن نتذكر ونستذكر في هذه المناسبة بكل اجلال وخشوع تضحيات شهداء الوطن الأبرار من قواتنا المسلحة العسكرية الذين قدموا أرواحهم الغالية فداء لوطننا العزيز مترحما على أرواحهم الطاهرة الزكية وداعيا الله عز وجل ان يتغمدهم بواسع رحمته وعظيم كرمه.

كما لا يفوتني إلا أن أتوجه بتحية شكر وتقدير للجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح وطاقمها الإداري على المجهودات المبذولة والعمل المشترك الجاد طيلة هذه الدورة النيابية.

كما أشكر لجنة التشريع العام وطاقمها الإداري على التعاون المشترك والعمل الجاد الذي قامت به في علاقة بإبداء الرأي.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذا الوطن العزيز.

عاشت تونس حرة مستقلة أبد الدهر وحفظ الله شعبها وحماة ديارها.

أحيل الكلمة الآن إلى السيد مقرر اللجنة لتلاوة تقرير اللجنة حول مشروع القانون عدد 29 لسنة 2024 تفضل السيد المقرر.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدح للمقرر.

السيد ثابت العابد، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

أريد أن اذكر أن لدينا زميلا رهن الإيقاف على معنى الفصل 65 من الدستور الذي يشترط إعلام المجلس وطلب رفع الحصانة وعلى خلاف ما ينص عليه هذا الفصل لم يتم إعلام المجلس ولا طلب رفع الحصانة وهذا الإجراء المخالف للنص الواضح والصريح للدستور ليس فيه سلبا لحرية زميلي فقط وإنما فيه تهديد لاستقلالية وإرادة كافة أعضاء مجلس النواب.

لهذا، أطلب من كافة أعضاء المجلس ومن رئيس المجلس ألا نقف صامتين على مثل هذا القرار إذا أردنا فعلا أن يكون لهذا المجلس شأن في البلاد وأن يكون قراره مستقلا من أجل مصلحة الوطن.

تقرير
لجنة الدِّفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح
حول مشروع القانون عـدد 2024/29
المتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية واتمامها

السيد رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيْه،

الســـيد وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له،

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

تَتَشرّف لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بأن تَعرِض على أنظاركم تقريرها حول مشروع القانون عـدد 2024/29 المتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية واتمامها. وفيما يلي مُلخّص لمُجْمَل أعْمَال اللَّجنة حوله.

I. التقديم العام:

ورد بوثيقة شرح الأسباب المصاحبة للمشروع المعروض أن الهدف من هذه المبادرة التشريعية هو تَنْقيح مَجلّة المرافعات والعقوبات العسكرية وإتمامها بغرض مُعالجة ظاهرة فرار العسكريين إلى الخارج من خلال تنقيح أحكام الفصل 68 منها التي لا تُمَكِّن من مؤاخذة العسكري الذي لا يلتحق بأرض الوطن إثر نهاية مُهمَّة أو تـربص أو رخصة للخارج.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفرار إلى الخارج يُعتبر أبرز حالات التخلي الإرادي والمنفرد عن العمل بالنسبة إلى العسكري المباشر، وهي ظاهرة تَفاقمت في السَّنوات الأخيرة ممّا أثّر سلبا على سير العمل بالمؤسسة العسكرية وسُمعتها بالداخل والخارج، خاصّة وأنّ المُشرع لئن جرّم صلب أحكام الفصل 68 المذكور الفرار إلى الخارج في صورة عدم حُصول العسكري على إذن قانوني، فقد غفل على تجريم صورة العسكري الذي لا يلتحق بأرض الوطن إثر انتهاء رُخصته بالخارج أو التربص أو المهمة بالخارج.

هذا، ورغم الفراغ التشريعي المسجّل في المجال، كما ورد بمُبررات تقديم هذه المبادرة التشريعية، فقد تولت مُختلف المحاكم العسكرية في نطاق اجتهادها تكييف الأفعال المَذْكورة بكونها جريمة مُخالفَةُ التعليمات العسكريّة طبقا لأحكام الفصل 112 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، وقد تَرتّب عن هذا التكييف اجتهادات مختلفة دون أن تصدر في شأنها قرارات تعقيبية من شأنها توحيد فقه قضاء المحاكم العسكرية، الأمر الذي سَاهم في تطوّر عدد حالات الفرار إلى الخارج بصفوف القوات المسلّحة.

وفي نفس السياق، يهدف مشروع القانون من جهة أخرى إلى تتبع العسكريين المخالفين بعد مضي آجال طويلة من ارتكابهم للأفعال المنسوبة إليهم باعتبار أن تَكييف الفعلة على أنها فرار من الجندية خارج البلاد زمن السلم سيُمكّن من تتبّعهم بقطع النظر عن تاريخ ارتكاب الجريمة تطبيقا لمقتضيات الفصل 72 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية الذي ينصّ على أن سقوط حق التتبع بمرور الزمن أو سقوط العقوبة لا يُحتسب إلا من تاريخ بلوغ العسكري الفار السن القانوني المحدد بموجب أنظمة الجيش، وهو ما من شأنه أن يحد من ظاهرة عدم عودة العسكريين إلى أرض الوطن بعد انتهاء آجال الرخصة أو التربص أو المهمة بالخارج.

وتبعا لذلك، فقد تمّت مراجعة أحكام الفقرة الأولى من الفصل 68 المذكور للتنصيص على جميع صور الفرار إلى الخارج زمن السلم لتشمل كل عسكري أو مشبَّهٍ به يَجْتاز الحدود التونسية دون إذن تاركا القطعة التي ينتسب لها وملتحقا ببلاد أجنبية وذلك بعد انقضاء ثلاثة أيام على غيابه غير الشرعي ويوما واحدا زمن الحرب وكُلّ عسكري أو مشبَّه به لا يلتحق بالتراب التونسي بعد انقضاء ثلاثة أيام من تاريخ انتهاء الرخصة أو الأمر بمهمة أو التربص بالخارج ويوما واحدا زمن الحرب، علاوة على كلّ عسكري أو مشبه به أثناء مُهمة في الخارج أو تربّص بالخارج، لا يلتحق بعد انقضاء ثلاثة أيام، بالقطعة أو الطائرة أو السّفينة أو مركز المهمة الذي كان عليه الالتحاق به في الأجل المضروب له ويوما واحدا زمن الحرب.

كما تمّ بمقتضى القانون المعروض إضافة مطّة جديدة إلى الفقرة الثالثة من الفصل 20 من المجلّة المتعلّقة بالوثائق المستوجبة لتكوين ملف الفرار من الجنديّة وذلك بالتنصيص على إدراج نسخة من الرخصة أو الأمر بمهمّة أو بالتربص بالخارج وغَيْرها من الأذون والوثائق المُثْبتة للفرار بالخارج.

IIأشغال اللجنة :

تَعهدت لجنة الدفاع والامن والقوات الحاملة للسلاح بالنظر في مشروع القانون عدد 2024/29 المتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية واتمامها بموجب مراسلة الإحالة الواردة عن السيد رئيس مجلس نواب الشعب بناء على قرار مكتب المجلس عدد 26-2024 للدّورة العادية الثانية 2023-2024 والمنعقد بتاريخ الخميس 25 أفريل 2024. وفي هذا الإطار، عَقدَت اللّجنة أربع جَلسَات خُصّصَت للنّقاش العام حول المشروع المعروض والاستماع إلى جهة المبادرة التشريعية والتصويت على المشروع والمصادقة على تقرير اللجنة في الغرض وفي ما يلي لمحة عامة عن هذه الجلسات:

- الخميس 09 ماي 2024: الانطلاق في النظر في مشروع القانون المعروض والنقاش العام حوله،
- الثلاثاء 14 ماي 2024: الاستماع إلى جهة المبادرة التشريعية حول مشروع القانون المعروض،
- الخميس 30 ماي 2024: الاطلاع على رأي لجنة التشريع العام والتصويت على مشروع القانون،
- الثلاثاء 04 جوان 2024: مناقشة تقرير اللجنة والمصادقة عليه.

ولتَمْكينكم من حُسن الاطِّلاع على فَحوى الأعمال التحضيرية للجنة بخصوص هذا المشروع ارتأينا أن نَعرض بداية وفي مرحلة أولى ما دار بخصوصه من نقاش عام دَاخل اللّجنة قبل التعرض ثانيا الى جلسة الاستماع إلى جهة المبادرة التشريعية وتفاعلات النواب مع ممثلي وزارة الدفاع الوطني فالاطلاع على رأي لجنة التشريع العام والتداول بشأنه في مرحلة ثالثة ثم إلى عمليّة التصويت على المشروع في مرحلة رابعة.

النقاش العام:

انطلق أعضاء اللجنة في نقاشهم العام حول مشروع هذا القانون على ضوء مَا ورد من بَيانات بوثيقة شرح الأسباب ونصّ الفصلين المعروضين وكذلك انطلاقا من وَرقة العمل التي تم إعدادها في الغرض والتي تَضمّنت إجمالا الإطار الدستوري والقانوني النافذ حاليا في علاقة بالمشروع المعروضمن ذلك الاطلاع بصفة عامة على المرسوم عدد 70 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 المتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاص بالقضاة العسكريين. كما تم التعرض إجمالا إلى عدد من الفصول المتصلة بأحكام المشروع المعروض على غرار الفصلين 72 من المجلة والذي ينص على أنه " لا يجوز حساب مدة سقوط العقوبة أو سقوط أمر التتبع بمرور الزمن إلا من تاريخ بلوغ الفار السن القانوني المحدد لرتبته بموجب أنظمة الجيش.

لا تسقط العقوبة ولا دعوى الحق العام في الأحوال الثلاثة الأولى المشار إليها بالفصل 71." وكذلك الفصل 112 من نفس المجلة الذي ينص على أنه " يُعاقب بالسجن من شهرين إلى سنتين كل عسكري يُخالف الأوامر والتعليمات العامة المعطاة لقطعة خاصة لأفراد الجيش عامة أو التعليمات التي أوكل إليه شخصيا أمر تنفيذها أو يتمرد على التعليمات المعطاة لعسكري سواه.

وترفع العقوبة إلى خمس سنوات سجنا إذا حصلت الجريمة أمام متمردين أو في داخل قلعة أو ترسخانة أو أمام مستودع للذخيرة أو في إقليم في حالة حرب أو في منطقة أعلنت فيها حالة حصار.".

هذا، فضلا على الاطلاع على مختلف التعديلات التي تم إدخالها على مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية الصادرة بمقتضى الأمر عدد 9 لسنة 1957 مؤرخ في 10 جانفي 1957المتعلق بتدوين القانون التونسي للمرافعات والعقوبات العسكرية على غرار المرسوم عدد 69 لسنة 2011 المؤرخ في 29 جويلية 2011 والقانون عدد 23 لسنة 1989 المؤرخ في 27 فيفري 1989 والقانون عدد 56 لسنة 2000 مؤرخ في 13 جوان 2000 يتعلق بتنقيح وإتمام بعض الفصول من مجلة المرافعات والعقوبات العسكري والقانون عدد 104 لسنة 1993 المؤرخ في 25 أكتوبر 1993المتعلق بتنقيح وإتمام بعض فصول المجلة والقانون عدد 81 لسنة 1987 مؤرخ في 31 ديسمبر 1987 المتعلق بتنقيح مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية والقانون عدد 101 لسنة 1986 مؤرخ في 9 ديسمبر 1986 يتعلق بالمصادقة على المرسوم عدد 5 لسنة 1986 المؤرخ في 16 سبتمبر

1986 المتعلق بتنقيح بعض الفصول من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية والقانون عدد 57 لسنة 1975 مؤرخ في 14 جوان 1975 يتعلق بتنقيح الفصل الثامن من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وغيرها.

هذا، وقَدْ تَبيَّن للّجنة مِن خلال دراستها لمشروع هذا القانون، واستنادا على ما ورد صلب مشروع القانون ووثيقة شرح الأسباب المصاحبة أهميّة هذا المشروع المعروض أَمَامَكُم اليوم باعتباره سيُمكّن من تسوية الفراغ التشريعي المُسَجل في مجال تدخل هذه المبادرة التشريعية بهدف الوقاية من حالات فرار العسكريين خاصة الكفاءات العسكرية من ذوي الاختصاص من خلال تجريم صُورة العسكري الذي لا يلتحق بأرض الوطن اثر انتهاء رخصته بالخارج أو التربص أو المهمة بالخارج من ناحية وسيَسْمح من ناحية أخرى بمعالجة ظاهرة فرار العسكريين الى الخارج من خلال تعديل الفصل 68 من المجلة التي لا تتيح في صيغتها الحالية المؤاخذة الجزائية للعسكري الذي لا يلتحق بأرض الوطن إثر نهاية مهمة أو تربص أو رخصة بالخارج.

كما تم في المقابل وخلال النقاش داخل اللّجنة الذي كان مُستفيضا بين النواب طَرْح جملة من الملاحظات والاستفسارات يُمكن تَلْخِيصُها إجمالا فيما يلي:

- الاجماع على الضرورة التشريعية لهذا التعديل المعروض الذي من شأنه أن يحد من ظاهرة عدم عودة العسكريين إلى أرض الوطن بعد انتهاء آجال الرخصة أو التربص أو المهمة بالخارج بماهي ظاهرة تنامت في السنوات الأخيرة وكان لها الأثر السلبي على سير المؤسسة العسكرية كما ورد في شرح أسباب هذا التعديل محل مداولاتكم اليوم،
- التأكيد على أن المعالجة القانونية والجزائية لهذه الظاهرة المُتنامية في السنوات الأخيرة والمتمثلة في الفرار الى الخارج كأبرز حالات التخلي الطوعي والمنفرد عن العمل بالنسبة إلى العسكري المباشر ، وعلى أهميتها الوقائية تحقيقا للمصالح العليا للمؤسسة العسكرية بصفة خاصة وللوطن بصفة عامة، فان ذلك لا يمكن أن يحجب عنا ضرورة المعالجة الشمولية لهذه الظاهرة التي لا يجب بأي شكل من الاشكال أن تقتصر فقط على الحلول الردعية، بل يتعين البحث عن الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة ومعالجتها على غرار تحسين الوضعية المادية والمهنية والاجتماعية للعسكريين،
- طرح التساؤل حول مدى وجود دراسات وإحصائيات لدى الوزارة تتعلق بتقييم هذه الظاهرة ومدى التوفر على مُعطيات وإحصائيات تتعلق بعدد العسكريين الفارين واختصاصاتهم والجهات أو المناطق التي يفرون إليها وغير ذلك من المعطيات التي تمكن من التحليل المعمق والشامل لهذه الظاهرة وتقييمها ودراستها وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها والعمل على التوقي منها،
- طرح التساؤل حول مدى وجود برنامج لوزارة الدفاع الوطني لمراجعة شاملة لمجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وعدم الاقتصار على تعديلات جزئية والآجال التقريبية لعرضها على مجلس نواب الشعب،
- الاستفسار حول نطاق تطبيق هذا النص من المشمولين بأحكامه خاصة طلب استيضاح حول عبارة " المشبّه به " الواردة صلب أحكام النقطة "أ " و "ب" و"ج" من الفصل الأول من مشروع تعديل الفصل 68 من مجلة المرافعات والعقوبات ا لعسكرية المعروض،

<u>جلسة الاستماع الى ممثلي وزارة الدفاع الوطني:</u>

عَقدت لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح يوم الثلاثاء 14 ماي 2024 جلسة خصّصت للاستماع الى ممثلين عن الوظيفة التنفيذية من وزارة الدفاع الوطني باعتبارها جهة المبادرة التشريعية بخصوص مشروع القانون عدد 2024/029 المتعلّق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وإتمامها. حيث تم الاستماع الى ثلة من الإطارات القضائية والعسكرية السامية الحاضرة وهم السيد المدير العام للشؤون القانونية والعقارية والنزاعات والسيد مدير التصرّف في الأفراد بالإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والسيد مساعد وكيل الدولة العام مدير القضاء العسكري وذلك لمزيد تعميق النظر في المشروع.

هذا، واستهل ممثلو وزارة الدفاع الوطني مداخلتهم بوضع مشروع القانون المتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وإتمامها في إطاره وذلك من خلال الإشارة بداية إلى الإطار القانوني والتاريخي لصدور مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، حيث تم التأكيد اجمالا أنّ صدورها قد تزامن مع استقلال البلاد ومع بعث أول نواة للجيش الوطني في 24 جوان 1956 مع ما استوجب ذلك من تنظيم المؤسسة العسكرية بقواعد مكتوبة تضمن استمرارية العمل في كنف الانضباط والالتزام وتقديس الواجب.

وفي علاقة بمشروع التنقيح المعروض، تم التذكير أنّه يهدف إلى معالجة ظاهرة فرار العسكريين إلى الخارج من خلال تنقيح أحكام الفصل 68 المعروض والتي لا تمكّن في صيغتها الحالية من مؤاخذة العسكري الذي لا يلتحق بأرض الوطن إثر نهاية مهمة أو تربّص أو رخصة بالخارج، إذا اقتصر النص الحالي على مؤاخذة العسكري الذي يغادر البلاد دون إذن قانوني فقط بينما تم إغفال حالة العسكري الموجود بإذن قانوني بالخارج إما بموجب رخصة أو للقيام بمهمة ولكنه لا يرجع لعمله إثر نهاية المدة الممنوحة له.

وتناسقا مع هاتين الحالتين تضمّن مشروع التنقيح إضافة أحكام جديدة بالفصل 20 فقرة 3 تتعلق بالوثائق المثبتة للفرار للخارج وهي نسخة من الرخصة أو الأمر بمأمورية أوتربّص وغيرها من الوثائق والأذون المثبتة للفرار إلى الخارج.

واعتبر ممثلو جهة المبادرة التشريعية في ذات السياق وفي معرض تقديمهم لها أنّ جريمة الفرار من المؤسسة العسكرية هي واقع لا يمكن التغافل عنه حيث يلجأ العسكري لذلك لأسباب اقتصادية أو عائلية وهو ما يستوجب بالتالي معالجة هذه الظاهرة جذريا وإقرار عقوبات لمنع وقوعها. كما تم التذكير كذلك أنّ المشرّع قد تعرّض لمسألة الفرار داخل البلاد بموجب الفصل 67 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية الذي اعتبر أنّه يعدّ فارّا داخل البلاد التونسية زمن السلم كل عسكري أو مشبّه به غاب عن وحدته أو مفرزته بدون إذن وقد مرّت ستة أيام على تاريخ غيابه غير الشرعي وكل عسكري سافر بمفرده من قطعة إلى قطعة أو من نقطة إلى نقطة وانتهت إجازته ولم يلتحق خلال خمسة عشر يوما من التاريخ المحدّد لوصوله أو لعودته.

أما بالنسبة إلى حالات الفرار خارج البلاد، موضوع تنقيح الحال، فهي منظّمة حاليا بالفصل 68 من المجلة الذي ينصّ على

أنّه " يعدّ فارا خارج البلاد زمن السلم كل عسكري أو مشبّه به يجتاز الحدود التونسية دون إذن تارك القطعة التي ينتسب لها وملتحقا ببلاد أجنبية وذلك بعد انقضاء ثلاثة أيام على غيابه غير الشرعي وهذه المدة تصبح يوما واحد زمن الحرب".

حيث بيّن ممثلو الوزارة الحاضرين في هذا الإطار أنّ الفصل المذكور أعلاه قد غفل عن وضعيات أخرى يكون بها العسكري فارّا بالخارج دون أن تنطبق عليه وضعية الفرار طبقا لأحكام هذا الفصل، إذا اقتصر النص الحالي على مؤاخذة العسكري الذي يغادر البلاد دون إذن قانوني فقط والمتمثل في رخصة مغادرة يسندها وزير الدفاع الوطني، بينما تم إغفال حالة العسكري الموجود بإذن قانوني بالخارج إما بموجب رخصة أو للقيام بمهمة ولكنه لا يستأنف العمل إثر نهاية المدة الممنوحة له.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيد نائب رئيس اللجنة.

السيد خالد حكيم المبروكي، نائب رئيس لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح

وكنتيجة لهذا الفراغ التشريعي، تم التأكيد أنّ التكييف القانوني المعتمد لحالتي الفرار التي لم يستوعبها القانون في صيغته الحالية، يتمّ على أساس إحالة مرتكبي هذه الأفعال المذكورة على معنى الفصل 112 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية أي جريمة مخالفة التعليمات العسكرية، وهي جريمة تعتبر جنحة وتخضع للمبادئ القانونية العامة في مجال سقوط العقوبة وانقضاء الآجال القانونية للقيام بالدعاوى العمومية مما لا يمثل رادعا كافيا لارتكابها وحتى أن عقوبتها أخف من جريمة الفرار داخل البلاد (الفصل 67 من المجلة).

هذا، وقد تم التشديد من قبل الضيوف أنّ كلّ عسكري فارّ للخارج يعتبر مسّا من سمعة البلاد باعتبار الأخير لا يمثّل شخصه بل هو يمثّل الدولة التونسية وهو ما يفسّر ضرورة تشديد الجانب الردعي والحمائي لهذه الجريمة التي تخضع لأحكام خاصة من حيث سريان آجال رفع الدعوى وانقضاء العقوبة.

كما تم التأكيد في ذات السياق، على أهمية وقداسة واجب الحضور والتواجد في مقرّ العمل بالنسبة إلى المؤسسة العسكرية، وأنّ الهدف من أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية هو منع وقوع الفعل قبل ارتكابه وردع من يفكّر في هذا الأمر وذلك عبر إقرار إجراءات مشدّدة خاصة بالعسكريين مختلفة عن القواعد المتعلقة بالمدنيين. مع الإشارة الى انّ حالة الفرار موضوع تنقيح الحال قد أثارت انتباه عدّة تشاريع مقارنة على غرار التشريعين الفرنسي والجزائري اللذين تقّحا قوانينهما بما يستوعب هذه الحالات.

وبيّن المتدخلون في هذا الإطار أنّ وزارة الدفاع الوطني قد نبّهت إلى ضرورة تنقيح الفصل 68 من المجلة منذ 2010 وذلك بعد معاينة استقطاب عدد من الكفاءات العسكرية بالخارج في المجالات الهندسية والطبية والتقنية وقبول البعض بذلك لتحسين وضعياتهم الاقتصادية والمالية وهو ما من شأنه أن يكبّد الدولة خسائر مالية هامة تم صرفها على تكوينهم وتأهيلهم، حيث يستسهل البعض ذلك نظرا لكون هذه الأفعال لا تعتبر حاليا حسب صريح الفصل 68 في صيغته الحالية من قبيل جرائم الفرار للخارج وهو ما يطبّق عليها الآجال العادية لسقوط العقوبة وآجال القيام بالدعوى العمومية مما يمكّن مرتكبها من العودة إلى البلاد التونسية إثر نهاية هذه الآجال. أمّا في حال اعتبارها جريمة فرار إلى الخارج عبر تنقيح الفصل 68 المعروض، فإنّه سيتمّ تطبيق آجال خصوصية لسقوط العقوبة يبدأ احتسابها بداية من بلوغ الفارّ لسن التقاعد كما نظّم ذلك الفصل 72 من المجلة المشار إليه آنفا.

وفي جانب متصل وفي علاقة بسير مرفق القضاء العسكري، تم التأكّيد أن تنقيح مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية واتمامها بمقتضى المرسوم عدد 69 لسنة 2011 المؤرّخ في29جويلية2011 والمرسوم عدد 70 لسنة 2011المؤرّخ في29جويلية2011والمتعلق بتنظيم القضاء العسكري وضبط النظام الأساسي الخاصّ بالقضاة العسكريين، قد كرّسا ضمانات جدّية لفائدة المتهمين في القضايا العسكرية، وهذين المرسومين هما بمثابة الثورة في تاريخ القضاء العسكري حيث أصبحت إجراءات التقاضي تتمّ وفق نفس الإجراءات التي تسري أمام محاكم الحق العام.

وفي ذات السياق، بيّن ممثلو وزارة الدفاع الوطني أنّ مشروع التنقيح المعروض من شأنه أن يجنّب الدولة خسائر مالية جراء حالات الفرار للخارج من الجنسين والتي تتمّ إثر نهاية مدّة التكوين بما يتطلبه ذلك من مصاريف تدريب وتدريس وتربصات وغيرها. مشدّدين انّ سحب أحكام الفصل 72 من المجلة على هذه الحالات من شأنه أن يمثّل رادعا قويا لكلّ من يفكّر في ذلك.

وبعد الاستماع لإطارات وزارة الدفاع الوطني والتوضيحات والمعطيات المقدّمة في علاقة بمشروع القانون المعروض، تدخّل عدد من أعضاء اللّجنة مقدّمين عدّة استفسارات واقتراحات، حيث أشار البعض لوجود عدّة مصطلحات قديمة بمجلّة المرافعات والعقوبات العسكرية مع الدعوة لتغييرها باعتبار انها لم تعد متداولة اليوم، كما اعتبر البعض أنّه يتعيّن البحث عن الأسباب الفعلية لفرار العسكري للخارج ومعالجتها وذلك قبل إقرار الإجراءات العقابية مع الدعوة لتحسين الأجور ومستوى المعيشة لمنتسبي المؤسسة العسكرية، وتساءل عدد من النواب حول المقصود بصفة المشبّه به والذي تنسحب عليه نفس الاحكام المنطبقة على العسكري في مشروع التنقيح المعروض، كما تساءل عدد من أعضاء اللجنة حول آليات إثبات الأذون الإدارية للسفر والتواجد بالخارج.

وفي تعقيبهم على جملة الاستفسارات المثارة، بيّن ممثلو وزارة الدفاع الوطني أنّ العمل جار حاليا على إجراء مراجعة شاملة لمجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وللنظام الأساسي العام للعسكريين. وإجابة على التساؤل حول مفهوم المشبّه به، أبرزوا أنّ مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية قد عّددت ذلك بصفة حصرية بفصلها الثامن وذلك على غرار الضباط المتقاعدين والضباط الاحتياطيين وضبّاط الصف الاحتياطيين ورجال الجيش الاحتياطيين.

أما فيما يتعلّق بالتراخيص ووسائل إثبات التواجد القانوني بالخارج، وضّح الضيوف أنّ النظام الأساسي العام للعسكريين يلزم على العسكري الحصول على ترخيص من وزير الدفاع الوطني قبل مغادرة التراب التونسي. كما أنّ العسكري مطالب بالاستظهار برخصة المغادرة المعنية بالمعابر الحدودية، ويأتي مشروع تنقيح الفصل 20 المعروض في إطار التكامل مع ذلك حيث أضاف للملف المكوّن لإثبات الفرار للخارج كل وثيقة مثبتة لذلك مثل نسخة الإذن بمأمورية أو تربص بالخارج.

كما تجدر الإشارة في الختام، ومن خلال الحوار الذي دار بين أعضاء اللجنة الى دعمهم الكامل للمؤسسة العسكرية وتجديد استعدادهم للتفاعل مع جميع المبادرات التشريعية بهدف تطوير النصوص القانونية في إطار من التشاركية والتنسيق والتكامل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية في علاقة باختصاصات اللجنة.

1. الاطلاع على رأي لجنة التشريع العام في الموضوع

عملا بأحكام الفصل 70 من النظام الداخلي الذي ينص على أنه" يُمكن لكل لجنة قارة بعد إعلام مكتب المجلس أن تطلب من إحدى اللجان الأخرى إبداء رأيها للاستئناس به في جوانب داخلة في اختصاصها من موضوع معروض عليها. ويضبط المكتب الأجل المخوّل للجنة غير المتعهدة أصالة لإنجاز مهامها.

ولا يُعرض على الجلسة العامة إلا تقرير واحد للجنة المتعهدة أصالة يستوعب ما ورد عليها من لجان أخرى"

وبناء على توصية مكتب المجلس عدد 26 المنعقد بتاريخ 25 أفريل 2024، وجهت لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح بناء على قرارها المتخذ في جلستها المنعقدة يوم 09 ماي 2024 مراسلة بتاريخ 10 ماي 2024 تطلب بموجبها من لجنة التشريع العام إبداء رأيها للاستئناس به حول مشروع القانون المتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وإتمامها، وقد تلقت الرأي من اللجنة المعنية بتاريخ 29 ماي 2024 الذي احتوى على تلخيص لمجمل أعمالها المنجزة بخصوصه والملاحظات المسجلة وكذلك رأيها النهائي حول مشروع القانون المذكور. حيث انتهت لجنة التشريع العام إلى الموافقة بإجماع أعضائها الحاضرين على مشروع القانون عدد 2024/29 المتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وإتمامها في صيغته المعروضة على أنظارها، وهي توصي لجنة الدفاع والامن والقوات الحاملة للسلاح باعتبارها اللجنة المتعهدة أصالة بالموافقة عليه وإحالته إلى الجلسة العامة. هذا، وقد اطلعت اللجنة في جلستها المنعقدة بتاريخ 30 ماي 2024 على هذا الرأي الاستشاري المحال عليها. (هذا وتجدون كامل رأي لجنة التشريع العام في الموضوع ملحقا بهذا التقرير)

2. التصويت على مشروع القانون:

بناء على أحكام الفصل 64 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب وعلى ما تم بيانه فيما تقدم صلب هذا التقرير المعروض عليكم من مداولات داخل اللجنة في الموضوع واستئناسا برأي لجنة التشريع العام، تم تمرير نص المشروع على التصويت انطلاقا من العنوان فالفصل الاول المعروض ثم الفصل الثاني فالنص برمته وقد حظي كل منهم بإجماع أعضاء اللجنة الحاضرين في صيغته الاصلية. (وتجدون الصيغة النهائية للنص المصادق عليه من اللجنة مرفقا بهذا)

III. قرار اللجنة :

وافقت لجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسّلاح على مَشْرُوع القَانون المَعْروض في صيغته الاصلية بإجماع أعضاءها الحـاضرين وهي تـــوصي الجلسة العامة بالمصادقة عليه.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم والجهد المبذول وننتقل الآن إلى النقاش العام، قائمة أولية تتضمن متدخل وحيد النائب المحترم السيد محمود العامري غير منتم له ثلاث دقائق، المقعد 211.

السيد محمود العامري

سيدي الرئيس،

لقد سحبت تدخلي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

سحبت تدخلك السيد محمود العامري، إذن الكلمة الآن للسيد عماد مميش، وزير الدفاع الوطني ليبين أسباب تقديم مشروع هذا القانون، تفضل السيد الوزير.

السيد عماد مميش، وزير الدفاع الوطني

شكرا،

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السادة نائبيه،

السادة النواب المحترمون،

يندرج مشروع القانون المعروض أمامكم في إطار استباق وزارة الدفاع الوطني وسرعة تفاعلها مع كل ما من شأنه أن يمسّ من مصداقيتها أو كل ما من شأنه أن يعكر صفو العمل بها وفي ذلك إشارة لسلوك بعض العسكريين في تجاوز لبعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية، كما يتمثل في تعديل أحكام الفقرة الأولى من الفصل 68 لمواكبة هذه الأفعال التي يأتي بها بعض العسكريين وقبل أن تصبح ظاهرة عامة لأن كلمة "ظاهرة" وردت في شرح الأسباب ولكن ما يحدث في وزارة الدفاع الوطني حتى وإن كان منعزلا فعلا يجب الاستباق واعتباره أمرا خطيرا يستوجب ردا سريعا حتى لا تصبح "ظاهرة" على غرار بقية الظواهر الأخرى، إذن هذه هي الغاية الأولى من الإسراع لإعادة النظر في مضمون الفصل 68 وبالتحديد الفقرة الأولى منه.

ثم إن هذا الفصل 68 في فقرته الأولى كان من الممكن نظريا الاكتفاء بما هو موجود به، ما معنى هذا الكلام؟ يعني أن العسكري الذي يذهب إلى بلد أجنبي ولو بدون رخصة أو بترخيص فإن الأمر يستوجب أن يتحمل هذا العسكري مسؤوليته فعندما نقول إنه خرج بدون إذن ويعتبر فارّا عندما يغادر تراب البلاد التونسية بدون إذن فكأن الجريمة تنحصر في هذه الصورة وبالتالي لا يمكن أن يقع تتبع العسكري الذي يغادر البلاد التونسية بإذن والحال أن وجود الإذن لمدة معينة يفيد حتما غياب ذلك الإذن بانتهاء تلك المدة فمن يخرج لمدة يومين أو ثلاثة يعتبر منذ اليوم الثالث أو الرابع فاقدا للإذن وتجنبا لهذه التأويلات ومن مخاطر أن تجابه هذه التأويلات بالتأويل الضيق للنص الجزائي الذي يقتضي الصرامة لأن المجال الجزائي يتعلق بالعقوبات فإذا تعلق الأمر بالمادة الجزائية يكون التأويل ضيقا وتجنبا لاختلافات القراءات بين محاكم الأصل ومحكمة التعقيب كمحكمة قانون ارتأت وزارة الدفاع الوطني دائما في إطار الاستباق أن تضع حدّا لكل مخاطر التأويلات ولكل هذه الأفعال قبل أن تصبح ظاهرة حقيقية وذلك بالتفكير في القيام بتعديل للفقرة الأولى من الفصل 68 ويتبع ذلك بطبيعة الحال جملة من الاعتبارات.

أولا، يتجه التعديل نحو رفع الالتباس والتنصيص صراحة على أن العسكري الذي يغادر تراب البلاد التونسية حتى وإن كان في مهمة أو كان في تربص وكان مرفوقا بترخيص فإنه سيصبح بمقتضى هذا التعديل معنيا بهذه الجريمة جريمة الفرار وذلك من خلال التنصيص صراحة على مختلف هذه الفرضيات ضمن الفقرة الأولى من الفصل 68 لتصبح الجريمة منصوصا عليها صراحة ولا نبقى رهينة للتأويلات واختلاف الآراء.

إن الترخيص والتربص والمهمة إذا كانت كل هذه الوضعيات محددة بالزمن فإنه منذ اليوم الثالث وعدم العودة إلى الوسيلة أو إلى تراب الجمهورية أو إلى أي قطعة من القطع يعتبر العسكري فارا. إذن تصديا لهذه الفرضية التي كانت غائبة يندرج هذا المشروع.

ثم إن غياب هذا التنصيص الصريح في السابق دفع إلى التأويلات وإلى الاجتهادات وإلى اعتبار أن هذه الجريمة في صورة المهمة بالخارج أو التربص أو وجود ترخيص يلتجأ القضاء إلى اعتبار أن الأمر يتعلق بجريمة مخالفة التعليمات وهي جريمة عامة وعقوبتها لا تكتسي أهمية بالنسبة إلى جريمة الفرار إلى الخارج وحتى من حيث سريان آجال التقادم فتفاديا لسوء التكييف تكييف الأفعال واعتبارها مخالفة للتعليمات بل هي جريمة فرار إلى الخارج وفق هذا التعديل.

ثم مسألة التقادم أو الدعوة بمرور الزمن جريمة مخالفة التعليمات إن جنحة مدة التقادم محدودة الزمن وانقضائها يكون سريعا بينما الفرار إلى الخارج تحتسب المدة بعد أن يصبح العسكري في قائمة المتقاعدين يعني المغادرة على شرف المهنة والتقاعد من هذه اللحظة يتم احتساب الآجال بالنسبة إلى جريمة الفرار إلى الخارج.

ثم مسألة إثبات وجود مهمة أو ترخيص أو تربص كل هذا يتوقف على وثائق صادرة عن وزارة الدفاع الوطني لأنه كما ذكرت منذ البداية أن المجال الجزائي وما يترتب عن الأفعال المندرجة فيه من عقوبات يقتضي أن تتوفر كل الأركان وكل الأدلة التي تضبط حصول الفعل الإجرامي فكان لابد من إدخال تعديل جزئي بإضافة وسائل الإثبات والوثائق الصادرة عن وزارة الدفاع الوطني والمتعلقة بالترخيص للتربص للإذن بالمهمة كل ذلك أملته الفقرة الأولى في تحريرها الجديد فكما تلاحظون أن تعديل فقرة من فصل استوجب إثارة جملة الفصول المبثوثة في مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية حتى يكون التعديل مستوفيا للغاية التي قدّم من أجلها.

إذن سأحوصل في كلمتين: لم يكن النص يتضمن فرضيات المهمة بالخارج أو تربص أو الترخيص كان لابد من التنصيص على ذلك صراحة كانت الآجال المنطبقة هي آجال الاجتهادات واعتبار أن هذا الفعل هو من قبيل جريمة مخالفة التعليمات اليوم أصبحت آجال الفرار إلى الخارج وبداية احتسابها محددة ثم التنصيص على هذه الوثائق الصادرة عن وزارة الدفاع الوطني التي من شأنها أن تثبت حصول هذا الفعل الإجرامي.

إذن كل ذلك يترجم على حرص وزارة الدفاع الوطني لاستباق مثل هذه الأفعال وعدم انتظار أن تصبح ظاهرة حقيقية لقد ذكرت منذ حين إن معايير ومقاييس المخالفات أو التجاوزات هي خاصة وخصوصية في وزار ة الدفاع الوطني منذ الحالات الأولى يجب أن تكون ردة الفعل سريعة وملائمة وفي هذا الإطار يندرج مشروع هذا التعديل للفصل 68 من مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير عماد مميش وزير الدفاع الوطني على كل هذه البيانات والإفادات.

نحن نعلم جميعا عندما تتكفل الدولة بالتكوين في مختلف الاختصاصات وخاصة في الميدان العسكري يعتبر حملا على المجموعة الوطنية وعلى الدولة حماية المجموعة الوطنية هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، من يلتزم فقد أبرم عهدا ولابد من الإيفاء بالعهد لأن في موروثنا الحضاري الإيفاء بالعهد من الأعمال التي يجب أن تصان والتي يجب أن تحترم.

لذلك فإننا نشاطركم الرأي بخصوص هاته المسألة على أن يعي كل مواطن تونسي بواجباته تجاه المجموعة الوطنية التي تمثلها الدولة.

ولذلك فإن تنقيح مجلة المرافعات العسكرية يندرج في فلسفة حماية الوطن ومجلسنا يقدر هاته المسألة وننظر إليها من هاته الزاوية.

وعليه، سنمر الآن إلى التصويت على مشروع قانون وكلنا أمل على أن يقع تفعيل القوانين في آخر مرحلة لأننا نود أن يعي كل طرف بواجباته قبل أن نعمل ضد القرارات القانونية لذلك هذه رسالة إلى المجتمع التونسي لنعلم أن احترام الحقوق يتلازم مع احترام الواجبات وبذلك يتحقق التوازن داخل مجتمعنا. شكرا لكم.

زميلاتي زملائي،

الرجاء المكوث في مقاعدكم لأننا سنمر إلى التصويت.

نمر الآن إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون عدد 29 لسنة 2024 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

النتيجة: 108 صوتا "نعم"، محتفظ وحيد وبدون اعتراض. تبعا لنتيجة التصويت يتمّ الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون.

نحيل الكلمة الآن إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

تفضل الكلمة للجنة.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وإتمامها

الفصل الأول...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

اللجنة العنوان فقط.

الآن التصويت على العنوان.

الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

النتيجة: 111 صوتا "نعم" محتفظ وحيد وبدون اعتراض. تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت بنفس الأغلبية المطلوبة، الكلمة للجنة.

تلاوة الفصل الأول.

السيد المقرر

الفصل الأوّل: تُلغى أحكام الفقرة الأولى من الفصل 68 من مجلّة المُرافعات والعُقوبات العَسكرية وتُعوّض بما يلي:

الفصل 68 فقرة أولى (جديدة):

يُعدُّ فارّا خارج البلاد زمن السلم:

أ-كل عسكري أو مُشبّه به يَجتاز الحدود التونسية دون إذن تاركا القطعة التّي يَنتسب إليها ومُلتحقا ببلاد أجنبية وذلك بعد انقضاء ثلاثة (3) أيـّام على غيابه غير الشرعي.

وتُصبح هذه المدة يوما واحدا زمن الحرب.

ب-كل عسكري أو مُشبّه بـه لا يلتحق بالتّراب التونسي بعد انقضاء ثلاثة (3) أيام من تاريخ انتهاء الرخصة أو المأمورية أو التربص بالخارج.

وتُصبح هذه المدة يوما واحدا زمن الحرب.

ج-كل عسكري أو مُشبّه به أثناء مأموريّـة أو تربص بالخارج لا يلتحق بعد انقضاء ثلاثة (3) أيام بالقطعة أو الطائرة أو السفينة أو مركز المهمة الذي كان عليه الالتحاق به في الأجل المضروب له.

وتُصبح هذه المدة يوما واحدا زمن الحرب.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، لا توجد مقترحات تعديل؟

نمر إلى التصويت على الفصل الأول، الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

النتيجة: 112 صوتا "نعم" 3 محتفظون وبدون اعتراض. تمت المصادقة على الفصل الأول في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثاني بنفس الأغلبية المطلوبة. المصدح للجنة.

السيد المقرر

الفصل 2: تُضاف إلى أحكام الفقرة الثالثة من الفصل 20 من مجلّة المُرافعات والعقوبات العسكرية،

مطّة "د "فيما يلي نَصُّها:

الفصل 20 فقرة ثالثة (مـطّة د):

د – نسخة من الرّخصة أو الأمر بمأموريّـة أو بتربّص بالخارج وغيرها من الأُذون والوثائق المُثْبِتة للفرار إلى الخارج.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، لا يوجد مقترح تعديل؟ اللجنة، نمر إلى التصويت على الفصل الثاني.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

النتيجة:113 صوتا "نعم" 3 محتفظون وبدون اعتراض. تمت المصادقة على الفصل الثاني في صيغته الأصلية.

وفي الختام، الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

الانتهاء من التصويت.

النتيجة: 114 صوتا "نعم" 3 محتفظون واعتراض وحيد وبذلك تمت المصادقة على مشروع قانون يتعلق بتنقيح بعض أحكام مجلة المرافعات والعقوبات العسكرية وإتمامها عدد 29 لسنة 2024 في صيغته الأصلية.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

شكرا جزيلا للجنة الدفاع والأمن والقوات المسلحة.

وأسند الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الدفاع الوطني

شكرا السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

شكرا لنائبيك،

شكرا للجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح رئيسا وأعضاء،

شكرا لكل النواب على تفاعلهم الإيجابي مع هذا المشروع والتصويت له ووفقنا الله جميعا لما فيه خير الوطن وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

نشكر الزميلات والزملاء وجزيل الشكر للجنة الدفاع والأمن والقوات الحاملة للسلاح على ما بذلته من مجهودات أعضاء اللجنة وطاقمها الإداري.

الشكر الموصول ببالغ التقدير للسيد عماد مميش، وزير الدفاع الوطني والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم،

التحية متجددة للمؤسسة العسكرية بكافة مكوناتها ضباطا قادة وضباطا سامين وضباطا وضباط صف وجنودا على ما يبذلونه من أجل عزة تونس وحمايتها والذود عن سيادتها.

نرفع الجلسة إلى الساعة الواحدة لمواصلة النظر في جدول الأعمال ولنفسح المجال للسيد الوزير والوفد المرافق له لمغادرة القاعة.

(كانت الساعة العاشرة وخمسين دقيقة صباحا)

استئناف الجلسة

والنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 30 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تطوير مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيرات المناخية

(كانت الساعة الواحدة والربع بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

يسم الله الرحمان الرحيم،

استئناف الجلسة،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

نستأنف جلستنا لنشرع في النقطة الثانية والمتعلقة بالنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 30 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تطوير مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيرات المناخية عدد 30 لسنة 2024.

ويسعدني في البداية وباسمكم جميعا أن نرحب بالسيدة ليلى شيخاوي المهداوي، وزيرة البيئة والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب وكما جرى به العمل فإنكم زميلاتي زملائي الأعزاء مدعوون بالتفضل لتسجيل طلبات الكلمة للتدخل في النقاش العام عملا بأحكام الفصل 102 من النظام الداخلي، هذا ويجدر التذكير بأنه فيما يتعلق بهذا الاتفاق فإن تصويت المجلس يقتصر على مشروع قانون الموافق عليه ولا يمكن قبول التعديلات بشأن فصوله وفقا لما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 من النظام الداخلي وفيما يتعلق بترتيبات سير أشغالنا المتعلقة بمشروع القانون محل النظر فإنها ستتم على النحو التالي:

1-تلاوة تقرير اللجنة القارة المختصة،

2-النقاش العام،

3-ردود السيدة وزيرة البيئة.

4-التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة المشروع وذلك عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي.

5-المرور إلى التصويت على مشروع القانون بالأغلبية المطلوبة بالنسبة لمشاريع القوانين العادية "45 عضوا".

كما أنه وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية كلما طلبوها.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

يسعدني أن أتوجه إلى كافة أعضاء لجنة المالية والميزانية ومكتبها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على المجهود المتواصل والعمل المنجز، فعلا زميلاتي زملائي هاته اللجنة كما تلاحظون بذلت أقصى ما يمكن من مجهودات للقيام بكل ما طلب منها وأنجزت ذلك في أسرع الأوقات بعد استيفاء كل الاستماعات المستوجبة ولذلك وباسمكم جميعا أتوجه لها بالشكر الخاص وأدعو اللجنة بالتفضل باستعراض تقريرها حول مشروع هذا القانون.

المصدح للجنة.

الكلمة للسيد نائب رئيس لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني، نائب رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

تقرير لجنة المالية والميزانية
حول مشروع قانون يتعلّق
بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المُبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلّق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيّرات المناخية
(عدد 2024/30)

ا. التقديم :

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المُبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيرات المناخية بمبلغ لا يتجاوز 81,9 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 276,14 مليون دينار.

1. أهداف المشروع:

يندرج هذا المشروع في إطار توجهات الدولة الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لسنة 2030 والإيفاء بتعهداتها الدولية من خلال المساهمة المحددة وطنيا المنبثقة عن اتفاق باريس للمناخ وكذلك تجسيما للتوجهات الكبرى للمخطط التنموي 2023 ـ 2025.

سيساهم هذا المشروع عموما في دعم مردودية التطهير والتحكم في الطاقة من خلال تجديد المعدات الكهروميكانيكية واستخدام الطاقة الشمسية الفلطوضوئية في 19 محطة تطهير موزعة على 11 ولاية (نابل، زغوان، جندوبة، القصرين، سيدي بوزيد، صفاقس، قفصة، توزر، قبلي، مدنين) وتحسين الظروف المعيشية لأكثر من 670 ألف مواطن من خلال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة.

بفضل المعالجة الثلاثية للمياه المستعملة، سيساهم هذا المشروع في إنتاج مياه المعالجة مطابقة للمواصفات التونسية وإعادة استعمالها في المجال الفلاحي، حيث سينتفع أكثر من 3000 هكتار من الأراضي الزراعية المتواجدة بقرب محطات التطهير المعنية. ومن المنتظر أن يساهم المشروع في إحداث حوالي 250 موطن شغل بصفة مباشرة و1000 موطن شغل بصفة غير مباشرة، فضلا عن دعم للقدرات التقنية والإدارية للديوان الوطني للتطهير.

2. مكونات المشروع:

العنصر الأول: تحديث محطات معالجة مياه الصرف الصحي (بكلفة تقديرية تقدر بـ: 58.09 مليون أورو).

سيساهم هذا العنصر في إنجاز أشغال تهذيب وتوسيع 19 محطة تطهير موزعة على 11 ولاية عن طريق الأنشطة التالية:

-تجديد المعدات الكهروميكانيكية والكهربائية في 6 محطات (المضخات، والصمامات، والتجهيزات، والخزائن الكهربائية وخزانات التحكم، والمعززات، والمهويات، والشاشات الميكانيكية، .....)

-تجديد المعدات وإضافة المعالجة الثلاثية في 7 محطات،

-إعادة تأهيل وتوسيع وإضافة المعالجة الثلاثية في 6 محطات دون تغيير الموقع،

العنصر الثاني: اقتناء معدات صيانة واستغلال (بكلفة تقديرية: 11.84 مليون أورو).

سيساهم هذا العنصر في تعزيز أسطول معدات الديوان الوطني للتطهير باقتناء المعدات اللازمة لصيانة واستغلال البنية التحية للصرف الصحي (آلات منظفات المياه، المكانس الكهربائية...).

العنصر الثالث: التجهيز بالطاقة الشمسية الفلطوضوئية (بكلفة تقديرية: 7.52 مليون أورو)

تجهيز 13 محطة بأنظمة الطاقة الشمسية الفلطوضوئية بسعة إجمالية تبلغ حوالي 6000 كيلوواط.

العنصر الرابع: دعم القدرات الفنية والمؤسساتية (بكلفة تقديرية تقدر بـ: 7.88 مليون أورو).

ستُخصص الموارد المرصودة بعنوان العنصر الرابع لتمويل برامج دعم القدرات وتكوين أعوان الديوان الوطني للتطهير من خلال الأنشطة التالية:

- الدراسات المتعلقة بإضافة أنظمة المعالجة الثلاثية والطاقة الفلطوضوئية وأنشطة المراقبة ومتابعة الأشغال،

- إعداد المخطط البيئي والاجتماعي وإجراءات التدقيق المتعلقة به،

- برنامج تكويني لفائدة أعوان الديوان الوطني للتطهير في مجال أنظمة المعالجة الثلاثية والفولطوضوئية،

- التنسيق والتصرف في المشروع وإعداد دليل الإجراءات والتدقيق المالي وتدقيق الصفقات.

3. **كلفة المشروع ومبلغ القرض**:

تبلغ كلفة المشروع حوالي 85,33 مليون أورو (دون اعتبار الأداءات) أي ما يعادل حوالي 287,7 مليون دينار ويساهم البنك الافريقي للتنمية في تمويله بقرض قدره 81,9 مليون أورو (96 %) أي ما يعادل حوالي 276,14 مليون دينار وميزانية الديوان الوطني للتطهير بمبلغ قدره 3,43 مليون أورو أي ما يقدر نسبة (4 %) لتغطية كلفة الإطارات المتدخلة في تنفيذ المشروع وكلفة برامج دعم القدرات.

4. **شروط التمويل**:

ـ نسبة الفائدة: متغيرة يتم احتسابها من قبل البنك عند كل موعد سداد (15 فيفري و15 أوت من كل سنة). يتم سداد الفائدة كل ستة أشهر وأول سداد من القرض في 2029/05/15 بعد انقضاء فترة الإمهال.	= 4,728 % (حاليا) = (نسبة فائدة أساسي مُتغير: أوريبور 6 أشهر (حاليا: 3,958 %)، يضاف إليه هامش التعاقد القار (0.8 %)، يضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك المتغير (حاليا: ـ 0,03 %).
ـ عمولة افتتاح: 0,25 %.	من مبلغ القرض يستوجب سدادها عند أول سحب من القرض.
ـ عمولة التعهّد: 0,25 %.	سنويا على المبلغ غير المسحوب تُطبّق بعد 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدد في نهاية كل سداسي
ـ فترة السداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال.	
ـ قرض بضمان الدولة.	

مثلما هو موجود في الجدول المصاحب للتقرير.

ـ نسبة الفائدة: متغيرة يتم احتسابها من قبل البنك عند كل موعد سداد (15 فيفري و15 أوت من كل سنة). يتم سداد الفائدة كل ستة أشهر وأول سداد من القرض في 2029/05/15 بعد انقضاء فترة الإمهال.

النسبة حاليا 4,728 % (حاليا) = (نسبة فائدة أساسي مُتغير: أوريبور 6 أشهر (حاليا يقدر بـ 3,958 %)، يضاف إليه هامش التعاقد القار (0.8 %)، يضاف إليه هامش كلفة اقتراض البنك المتغير (حاليا: ـ 0,03%).

ـ عمولة افتتاح: 0,25 %. من مبلغ القرض يستوجب سدادها عند أول سحب من القرض.

ـ عمولة التعهّد: 0,25 % سنويا على المبلغ غير المسحوب تُطبّق بعد 60 يوما من تاريخ توقيع الاتفاق وتسدد في نهاية كل سداسي.

ـ فترة السداد: 20 سنة منها 5 سنوات إمهال.

ـ قرض بضمان الدولة.

5. **روزنامة إنجاز المشروع:**

سيتولى الديوان الوطني للتطهير إنجاز المشروع خلال الفترة 2024 ـ2028.

أحيل الكلمة إلى الزميلة لمواصلة تلاوة التقرير

السيدة ريم الصغير، عضو لجنة المالية والميزانية

II. **أعمال اللجنة :**

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 08 ماي 2024 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون بالاستناد إلى ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون واتفاق الضمان.

وخلال النقاش، بيّن النواب أن العمل الرقابي للجنة يتجسم في متابعة تنفيذ مشاريع القوانين التي تمت المصادقة عليها، وفي هذا الإطار يجب الاطلاع على مراحل تنفيذ مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص والذي تحصل بموجبه الديوان الوطني للتطهير على قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بضمان الدولة وصادقت عليه الجلسة العامة للمجلس بتاريخ 17 أكتوبر 2023.

وأكّدوا على معرفة تأثير مشاريع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة على البيئة وعلى القطاع الفلاحي وعلى وضعية محطات التطهير التي تم إنجازها سابقا دون القيام بدراسات للتأثيرات البيئية. كما تعرّضوا الى إشكاليات نظام الصّرف الصحي في جل المناطق والذي يعاني سوء الصيانة مما تسبّب في عديد المخلّفات على غرار التلوث البيئي والروائح الكريهة والمخاطر على الصحة عموما.

وبخصوص مشروع هذا القانون، استفسروا عن الجدوى منه ومكوناته وأهدافه على المدى المتوسط والبعيد. والجهة المكلفة بتنفيذه. كما أوصوا بضرورة العمل على مزيد تحسين نوعية المياه المعالجة قبل التفكير في استعمالها في المجال الفلاحي نظرا لتأثيرها على صحة المواطن، واقترح بعض النواب استعمالها فقط لري المساحات الخضراء في الأماكن العمومية والمنتزهات والحدائق.

ولاحظ عديد النواب غياب التخطيط في مثل هذه المشاريع، وغياب أمثلة تهيئة عمرانية واضحة ونظرة استراتيجية لتطوير كيفية استغلال المياه المستعملة المعالجة.

وقررت اللجنة تأجيل المصادقة على مشروع القانون إلى حين مدّها بمدى تقدم تنفيذ مشروع دعم خدمات التطهير في تونس عن طريق الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص وفي اتجاه تفعيل دورها الرقابي قررت كذلك القيام بزيارة ميدانية إلى بعض المراكز الكبرى المعنية بالمعالجة الثلاثية للمياه.

وتلقت اللجنة بتاريخ 27 جوان 2024 مراسلة من قبل وزيرة الاقتصاد والتخطيط تتضمن طلب استعجال النظر في مشروع القانون بسبب ضيق الآجال وتفادي إلغاء التمويل من قبل البنك الإفريقي للتنمية فضلا عن تحميل الدولة التونسية لأعباء مالية إضافية مترتبة عن عمولة التعهد بسبب بطء الانطلاق الفعلي في استغلال موارد القرض لتمويل المشروع المذكور.

وفي جلسة يوم 04 جويلية 2024 استمعت اللجنة للسيدة وزيرة البيئة والسادة كاتب الدولة لدى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري المكلف بالمياه والرئيس المدير العام الديوان الوطني للتطهير بالنيابة.

وفي بداية تدخلها، أكّدت السيدة وزيرة البيئة على البعد الاستراتيجي لمشروع هذا القانون، خاصة وأن المشاريع المتعلقة بالتطهير تتعلق بحقوق دستورية تتمثل في الحق في بيئة سليمة والحق في الصحة، وبيّنت أن تونس توصلت إلى ربط 90 % بشبكات التطهير، وأضافت أن هذه المشاريع تتطلب إمكانيات مالية ضخمة وأثنت على العلاقات الطيبة التي تربط بلادنا بالمانحين الدوليين لتمويل مثل هذه المشاريع.

وأكدت من جهة أخرى على أهمية إعادة تأهيل وإدراج تكنولوجيات جديدة تمكّن من استغلال المياه المستعملة المعالجة في المجال الفلاحي والمجال الصناعي. وأفادت أن إعادة تطهير المناطق الهشة تندرج ضمن مشروع منذ سنة 1997 يتضمن جانبا اجتماعيا كبيرا ويندرج في إطار التعاون الدولي. وأضافت أنه تم التوقيع على الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي حيث تنبني على خمسة محاور رئيسية مؤكدة أن رؤية الدولة في هذا المجال شاملة ومتكاملة ومنسجمة بين كافة الوزارات.

وتعرّض السيد الرئيس المدير العام للديوان الوطني التطهير بالنيابة لمهام الدّيوان على مستوى التخطيط وإعداد وتنفيذ مشاريع وإقامة كل منشآت التطهير لفائدة الدولة والجماعات المحلية بكامل تراب الجمهورية إضافة إلى التصرّف واستغلال وصيانة وتجديد منشآت التطهير بالمدن التي يقع تبنيها بمقتضى أمر.

واستعرض إنجازات القطاع إلى موفى سنة 2023 والمتمثلة خاصة في تبني197 بلديّة بقيمة (9,24 مليون ساكن) وانتفاع حوالي 7,29 مليون ساكن مرتبطين بالشبكة بالمدن المتبنّاة وإنجاز 18243كلم من القنوات و122 محطة تطهير كما تمت معالجة 293 مليون متر مكعب من المياه المعالجة سنويّا ويتم إعادة استعمال 57 مليون متر مكعب من المياه المعالجة سنويّا.

وتعرّض لاستراتيجية الديوان في أربعة محاور أساسية وهي التالية:

1-تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير لتشمل المدن غير المتبناة من خلال تدعيم وتأهيل منشآت التطهير بالبلديات المتبناة وتعميم خدمات التطهير بالبلديات غير المتبناة.

2-تحسين نوعية المياه المعالجة قصد تنمية إعادة استعمالها في مختلف المجالات التنموية من خلال تهذيب وتوسعة محطات التطهير المتقادمة وتركيز المعالجة الثلاثية وفصل المياه الصناعية عن المياه الحضرية.

3-التوجه نحو استعمال التكنولوجيات الحديثة في مجال التّطهير وخاصة منها المقتصدة في الطاقة ممّا يمكّن من تحسين مردودية نظم المعالجة والضغط على كلفة الاستغلال.

4-تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

ثم قدّم برنامج الديوان في المخطط التنموي (2023-2025) بهم برامج محطّات التطهير الموجودة ومحطّات التطهير المبرمجة وتهذيب وتوسيع المحطّات المتواجدة،

وقدّم معطيات حول تهذيب محطات التطهير المدرجة في إطار مشروع اللزمة (قسط الجنوب: ولايات صفاقس وقابس ومدنين) والذي دخل حيّز التنفيذ خلال شهر جوان 2024 وتأهيل 13 محطّة تطهير وتجهيزها بمعالجة ثلاثيّة وكذلك مشروع اللّزمة (قسط تونس الكبرى) وتأهيل محطّة التطهير شطرانة 2 وتجهيزها بمعالجة ثلاثيّة.

وبخصوص المشروع الاستثماري موضوع هذا القرض، بيّن أنه يندرج في إطار تجسيم وتنفيذ توجّهات ومشاريع المُخطط التنموي (2023 . 2025) وسيُساهم عموما في دعم مردودية محطّات التطهير لتحسين نوعيّة المياه المعالجة لحماية الوسط المائي الطبيعي وتوفير مياه قابلة لإعادة الاستعمال في المجال الفلاحي إلى جانب التحكم في الطاقة من خلال تجديد المعدات الكهروميكانيكية واستخدام الطاقة الشمسية

الفوطوضوئية. وأفاد أن المشروع يشتمل على تأهيل 19 محطة تطهير متواجدة بـ 11 ولاية (نابل، زغوان، جندوبة، القصرين، سيدي بوزيد، صفاقس، قفصة، توزر، قبلي، مدنين، وباجة).

ثم تعرّض لمكونات المشروع والتي تتمثل في أشغال تأهيل وتوسيع 19 محطة تطهير وتجديد المعدات الكهروميكانيكية والكهربائية (المضخات، والصمامات، والتجهيزات، والخزائن الكهربائية وخزانات التحكم...) وذلك في 6 محطّات وهـي (حمام الزريبة والقصرين وللاّ مريم والمتلوي وسليمان وAFH نابـــل)، إضافة إلى تجديد المعدات وإضافة المعالجة الثلاثية في 7 محطات (منزل تميم وبوسالم وتبرسق وتستور ونفزة وزغوان وعقارب) وتأهيل وتوسيع وإضافة المعالجة الثلاثية في 6 محطات (فرنانة وغار الدّماء وسيبطله وتوزر وقبلي وجلمة) وكذلك اقتناء معدات صيانة واستغلال تتمثل في التجهيز بالطاقة الشمسية الفولطوضوئية (تجهيز 13 محطة بأنظمة الطاقة الشمسية الفولطوضوئية بسعة إجمالية تبلغ حوالي 6000 كيلوواط) ودعم القدرات الفنية (الدراسات المتعلقة بإضافة أنظمة المعالجة الثلاثية والطاقة الفولطوضوئية وأنشطة المراقبة ومتابعة الأشغال).

من جهته، بيّن السيد كاتب الدولة للفلاحة أن التطهير يندرج في إطار استراتيجية مياه 2050 وبيّن أن تكلفة المخطط تقدر بـ 74 مليارا ويتضمن 120 مشروعا.

واستعرض عناصر هذا المخطط والتي تتمثل خاصة في الاعتدال في استهلاك المياه وتعصير تجهيزات الري الذكي وترشيد استهلاك الماء في جميع الميادين وكذلك مواصلة تعبئة الموارد المائية وخاصة منها غير التقليدية على غرار التحلية والمعالجة وحسن التصرّف في أوقات الذروة وإنجاز سدود باطنية لشحن الموائد المائية حيث تم تحديد حوالي 105 سد باطني.

وتعرّض للبرامج المستقبلية في مجال تحلية المياه والتصرف المندمج للموارد المائية مشددا على ضرورة أن تدخل المياه في منظومة التهيئة العمرانية مشيرا إلى وجود مشروع أمر بصدد المراجعة يهم تيسير استغلال الفلاح للمياه المستعملة.

كما أوضح أن 42 % من المياه المعالجة موجودة في تونس الكبرى ويجب إنشاء خطوط تحويل لتسهيل استعمال هذه المياه على غرار خط مليان-العطار في إطار الشراكة مع ممولين من إيطاليا.

وخلال النقاش، جدّد النواب تأكيدهم على مجمل الملاحظات التي تمّ طرحها في جلسة يوم 8 ماي 2024 لا سيما الاستفسار عن إمكانية توسيع المشروع ليشمل مناطق غير المعنية بالمشاريع النموذجية والاستراتيجية المستقبلية لعمل الديوان في العشرية القادمة وبرامجه والمشاريع المزمع إنجازها ومدى تقدّم إنجاز بعض المشاريع المتعلقة بخدمات التطهير ومعالجة المياه المستعملة في مختلف الجهات الداخلية.

كما طلبوا تقديم توضيحات حول مشروع اللزمة الذي يهم قسط الجنوب خاصة فيما يتعلق بالصيانة والصرف الصحي وتوسيع الشبكة.

كما طلبوا تقديم توضيحات حول نتائج الدراسات المتعلقة بتجهيز 13محطة بالطاقة الشمسية الفولطوضوئية، واعتبروا أن تكلفة هذا العنصر مرتفعة مشدّدين على أهمية متابعة تنفيذ مثل هذه المشاريع في آجالها لضمان نجاعتها، واستفسروا عن كيفية اختيار المشاريع المدرجة ضمن مشروع تحسين جودة المياه المستعملة وعن المعايير المعتمدة لاختيار محطات المعالجة الثلاثية ودواعي عدم التفكير في المحطات التي يسهل ربطها بالمناطق السقوية.

كما استفسروا عن بعض الشروط المالية التي تتعلق بالقرض وخاصة في جانب العملة التي سيتم بها خلاص القرض وعن كيفية احتساب المعدّل السنوي التراكمي المنصوص عليه باتفاق الضمان.

هذا، وتعرّض النواب كذلك إلى عدد من المسائل المرتبطة بملف التطهير في عديد المناطق، حيث استفسروا عن دواعي تعطّل عديد مشاريع تهذيب محطات التطهير وإنشاء محطات تطهير جديدة في بعض المناطق وخاصة منها الداخلية وكذلك تعطيل ربط عديد المناطق بمحطات التطهير. وتساءلوا عن دواعي عدم تمكين أهالي بعض المناطق من الانتفاع بمحطات تحلية المياه التي أحدثت لمعالجة إشكاليات الشّح المائي، واعتبروا أن المشاريع المتعلقة بالمعالجة الثلاثية للمياه لا يمكن أن تكون إنجازا هاما بحكم أن عديد البلدان تقوم الآن بالمعالجة الرباعية والخماسية للمياه.

كما أثاروا عددا من الإشكاليات تتعلق بمتابعة إنجاز شبكات التطهير ومحطات الضخ وتأثيرها على بعض المناطق الفلاحية المجاورة. وتعرضوا لموضوع المصبّات غير المراقبة والنّفايات الطبية وتأثيراتها البيئية السلبية وصرف المياه بطريقة عشوائية في عديد المحطات خاصة في الولايات التي تشهد التلوث البيئي، وأكدوا على غياب التنسيق بين وزارة البيئة والبلديات خاصة فيما يتعلق بمداواة المناطق المحاذية للمحطات. واستفسروا في جانب آخر عن صحّة وجود قرار لسحب مادة الفوسفوجيبس من قائمة المواد الخطرة.

هذا، واستوضح أغلب النواب عن إمكانية إبرام اتفاقية بين وزارة البيئة والديوان الوطني للتطهير حول جودة المياه التي من شأنها حفظ سلامة المواطن والفلاحة.

وتساءلوا عن تسوية ملف الآبار العشوائية والجمعيات المائية التي تعاني إشكال، وكيفية التعاطي مع موضوع محطات التطهير التي سيتم إحداثها وعن الأخطاء الفنية التي تجعل المياه المستعملة تصبّ في الأودية وتختلط بمياه الأمطار.

كما أكّد بعض النواب على فتح ملفات الفساد المتعلقة بالتطهير وتساءل نواب آخرون عن بطء عرض مجلة المياه على مجلس نواب الشعب. واستفسر بعض النواب عن المائدة المائية الموجودة في جوف الجنوب التونسي وتساءلوا أيضا عن أسباب عدم استغلالها مع أنها تحل مشكل المياه في تونس.

وفي ردّها، بيّنت السيدة الوزيرة أن اختصاص الوزارة أفقي يخوّل لها أن تكون لها علاقة تواصل مع بقية الوزارات في عديد المسائل. وهي تقوم بعمليات التفقّد والرقابة اللازمة لعديد الهياكل حول شبهات الفساد.

كما أن الوزارة تكلّف التفقدية بالبحث ثم تُحيل مباشرة على القضاء. وشدّدت على ضرورة اتباع الإجراءات القانونية والترتيبية لمعالجة كل الملفات.

وبخصوص مادة الفسفوجيبس، وضّحت أن قطاع الفسفاط يحظى دائما باهتمام كبير بحكم أنه ثروة وطنية تنتفع بها البلاد،

وبيّنت أنه تم درس إمكانية استعمال مادة الفوسفوجيبس وتم إحداث لجنة علمية لدراسة الموضوع والأخذ بعين الاعتبار لـ 170 دراسة في كافة دول العالم خاصة إسبانيا وإيطاليا وهي منشورة وتم القيام بتطبيقيات وجرد كامل وإعداد تقرير لرئيس الجمهورية يتضمن توصيات تتعلق باستعمال هذه المواد في المجال الفلاحي دون مخاطر بيئية مع الحرص على تثمين هذه المادة وصيانة منطقة قابس واسترجاع الواحات التقليدية.

وأكّدت على حرص الوزارة على المحافظة على الحق الدستوري في بيئة سليمة ومعالجة كل الملفات المتعلقة بالوضع البيئي.

وأفادت أن ملف إعادة استعمال المياه المستعملة في المجال الفلاحي تم تكريسه منذ 2 جويلية 2022 بعد صدور منشور مشترك بين الوزارات المكلفة بالبيئة والفلاحة والصحة في الغرض مشيرة إلى التجربة التونسية في هذا المجال رغم ضعف الموارد البشرية.

ولدى تدخله، بيّن الرئيس المدير العام للديوان الوطني للتطهير بالنيابة أنه تم استكمال جميع الإجراءات ليدخل مشروع اللّزمة (قسط الجنوب) حيز التنفيذ في منتصف شهر جوان. وبالنسبة إلى القسط الثاني المتعلق بمشروع اللّزمة (قسط تونس الكبرى)، أفاد أن هناك إجراءات أخرى بصدد الاستكمال ليدخل المشروع حيز التنفيذ.

وحول كيفية اختيار المحطات، بيّن أنه تتوفر لدى الديوان جميع المعطيات التي تسمح بتحديد الأولويات على ضوء الامكانيات المتاحة.

وقدّم عددا من الأجوبة عن الاستفسارات المتعلقة بإنجاز محطات التطهير وتوسيع عدد من الشبكات والإشكاليات العقارية المتعلقة بها في عديد المناطق على غرار مدن، سليمان والباطن والعلم والدلوسي والمنطقة الصناعية السبيخة 1 والسبيخة 2 وسيدي علي بن عون وبئر الحفي وعقارب إلخ. وبخصوص استعمال المياه المعالجة بالمجمع الكيميائي بقابس، أضح أن هناك مشروعا بتمويل من الطرف الياباني يمكّن من استعمال كميات إضافية من المياه المعالجة ويخفّف العبء على المائدة المائية.

وبالنسبة إلى تصريف مياه الأمطار بشبكة المياه المستعملة، ذكّر بأن تونس اعتمدت منذ الأول نظاما منفصلا بين شبكة مياه الأمطار وشبكة المياه المستعملة ممّا جعل مياه الأمطار تختلط بالمياه المستعملة عند وجود فيضانات أو أمطار غزيرة.

وبخصوص محطات التطهير في المناطق الشعبية العشوائية التي لم يتم التدخل فيها، أوضح أن المواطن يطالب بحقه في شبكة التطهير رغم البناء بطريقة عشوائية غير قانونية مؤكدا على ضرورة تعزيز الجهود لأن تهيئة هذه المناطق تمثل كلفة مالية إضافية على ميزانية الدولة وضرورة تدخل البلديات والسلط المحلية للحد من البناء الفوضوي وغير القانوني.

III. قرار اللجنة :

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع أعضائها الحاضرين.

شكرا ودام عزكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، وردت على رئاسة المجلس طلب من السيد رئيس كتلة لينتصر الشعب رفع الجلسة لمدة ثلاثين دقيقة مثلما افتضاه الفصل 115 من النظام الداخلي. إذن سنرفع الجلسة.

(كانت الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة بعد الزوال)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الثانية والنصف بعد الزوال)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذا نستأنف الجلسة وأحيل الكلمة إلى السيدة وزيرة البيئة لتتولى تقديم ما لها من إيضاحات حول مشروع القانون تفضلي.

السيدة ليلى شيخاوي المهداوي، وزيرة البيئة

شكرا السيد رئيس المجلس،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

شكرا على الاستماع،

القانون المطروح أمامكم هو قانون مهم يندرج في إطار استراتيجية تونس، استراتيجية لتحقيق الحق البيئي للمواطنين والمواطنات خاصة في مادة التطهير وتعلمون جيدا أن البلاد التونسية منذ مدة طويلة وأن ديوان التطهير يحتفل بخمسينيته ويسعى إلى تحقيق الحق في بيئة سليمة في كامل تراب الجمهورية مهما كانت الأوضاع سواء في المدن أو في الأماكن التي لم تكن مندرجة في البلديات إلى حين السنوات الأخيرة.

التطهير هو مرفق عام ويجب أن نذكر دائما أن التطهير يندرج في إطار تحقيق الحق في بيئة سليمة لكامل المواطنين والمواطنات ويتطلب تحقيق هذا الحق كميات ضخمة من التمويلات الداخلية بطبيعة الحال ولكن أيضا التي نبحث عنها عن طريق التمويل الخارجي من طرف الدول أو المنظمات التي لديها علاقات مع تونس في هذا الإطار.

المشروع المعروض عليكم اليوم هو مشروع كبير لأنه يهم 19 محطة بـ 11 ولاية للتحسين من الوضعية لفائدة حوالي 700.00 ألف نسمة وهذا ليس بإمكانه أن يكون إلا على مستوى وطني من الشمال إلى الجنوب ولذا فإن المبلغ المحدد لهذا المشروع يتمثل في قرض يقدر بحوالي 81 مليون أورو الذي يقابل حوالي 276.000 ألف دينار لتمكين ديوان التطهير من تحقيق العمليات التي هي في إطار المشروع لفائدة الولايات التالية وهي 11 ولاية: نابل، زغوان، جندوبة، القصرين، سيدي بوزيد، صفاقس، قفصة، توزر قبلي ومدنين. تتمثل قيمة المشروع حوالي 85.33 مليون أورو وخصص للوطني للتطهير 3.43 مليون أورو.

كما أن هذا المشروع سيساهم في تحديث محطات التطهير لفائدة المتساكنين ولفائدة إعادة استعمال المياه في الفلاحة وفي حالات أخرى مثل الصناعة وهذا يندرج لا فقط في إطار برنامج وزارة البيئة ولكن في إطار البرنامج الوطني وفي إطار الاستراتيجية الوطنية للانتقال الإيكولوجي التي تهم كامل الوزارات والحكومة ككل والوطن بما فيها وزارة الفلاحة لأن تونس تعيش تغيرات الفلاحية وصعوبات كثيرة وهي تعاني من شح في المياه ومن الممكن إعادة استعمال مياه الرشح مياه التطهير شرط أن تكون هذه المياه متطابقة لمعايير فنية ومعايير علمية حسب التقنية الثلاثية التي ستستعمل في 19 محطة وستكون "modernisée et rénovée" وسيمس هذا البرنامج محطات التطهير بأكملها في كامل تراب الجمهورية وهي تبلغ اليوم حوالي 130 والتي تغطي تقريبا 90% من الحاجيات ولكن الدولة التونسية ككل

والديوان يسعى لتغطية 100% من الحاجيات للمرفق العام والذي يندرج في إطار الحق في بيئة سليمة وهو حق دستوري لكامل التونسيين والتونسيات وسيمكن هذا المشروع الديوان وسيقترب من تحقيق هذا الحق إن شاء الله.

وتحدد مهلة استرجاع القرض بـ 5 سنوات ثم فيما بعد سيكون ذلك على 20 سنة وهذا يعني أن القرض في إطار التعاون الدولي وتعلمون أن هناك العديد من القروض الدولية وهذا القرض من البنك الإفريقي للتنمية وهو قرض خاص ولديه بعد اجتماعي وبعد بيئي وأيضا سيمكن حوالي 1500 موطن شغل إثر تحقيق المشاريع.

إعادة تأهيل المشاريع لديها فائدة كبيرة لأنه في ظرف زمني قصير بإمكانها تحقيق الأهداف التي نسعى إليها في هذا الإطار وما ترنو إليه الاستراتيجية هي إعادة تأهيل كامل لمحطات التطهير في كامل البلاد وبطبيعة الحال ربط بقية المتساكنين الذين لم يتمكنوا من ذلك إلى حد الآن لا بد من إمكانيات ضخمة لذلك التجأنا إلى التعاون الدولي للحصول على هذا القرض وإن شاء الله سنحقق من خلاله الأهداف التي ذكرناها وهي أهداف بيئية واجتماعية وبطبيعة الحال أهداف اقتصادية. وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة ليلى الشيخاوي المهداوي وزيرة البيئة على كل هذه البيانات والإفادات القيمة والآن نمر إلى التصويت على الانتقال إلى مناقشة المشروع عدد 30 لسنة 2024 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت،

الإذن بالتصويت،

انتهاء التصويت،

112 موافقون، محتفظ واحد، لا يوجد رافض.

إذا تبعا لنتيجة التصويت يتم الانتقال إلى مناقشة المشروع.

والآن نحيل الكلمة إلى رئيس لجنة المالية والميزانية لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

السيد عصام شوشان، رئيس لجنة المالية والميزانية

مشروع قانون يتعلق

بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب

المبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية

والبنك الافريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيرات المناخية

(عدد 2024/30)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

زملائي الكرام الرجاء الاستعداد للتصويت على عنوان المشروع.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

117 موافقون، محتفظ واحد و5 رافضون. تمت المصادقة على العنوان،

نمر بعد ذلك إلى التصويت على فصل وحيد بنفس الأغلبية المطلوبة،

الكلمة لرئيس لجنة المالية والميزانية تفضل.

السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

فصل وحيد:

تتم الموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب، المُلحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند للديوان الوطني للتطهير، بمبلغ لا يتجاوز واحد وثمانين مليون وتسعة مائة ألف (81.900.000) أورو للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيرات المناخية.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

111 موافقون، 5 محتفظون، 6 رافضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

111 موافقون، 5 محتفظون، 5 رافضون وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 31 جانفي 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الافريقي للتنمية والمتعلق بالقرض المسند لفائدة الديوان الوطني للتطهير للمساهمة في تمويل مشروع تحسين جودة المياه المستعملة والمعالجة لدعم مجابهة التغيرات المناخية (عدد 2024/30).

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية،

الشكر موصول وبالغ التقدير للسيدة ليلى الشيخاوي المهداوي، وزيرة البيئة والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

وهكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم على أن نستأنف جلستنا غدا صباحا بداية من الساعة التاسعة والنصف لاستكمال بقية النقاط المدرجة في جدول الأعمال والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة الثانية وأربعين دقيقة بعد الزوال)

II - <u>الأربعاء 10 جويلية 2024</u>

استئناف الجلسة

وتوجيه أسئلة شفاهية

إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

(كانت الساعة العاشرة إلا عشرين دقيقة صباحا)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نستأنف أشغال جلستنا في جزئها المخصص للأسئلة الشفاهية، ويسعدني في البداية وباسمكم جميعا أن أرحب بالسيد عبد المنعم بلعاتي وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له في رحاب مجلس نواب الشعب.

وننتقل اليوم إلى النقطة الثالثة المدرجة بجدول أعمالنا والمتعلقة بتوجيه سبعة أسئلة شفاهية إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وفقا لقرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 27 جوان 2024.

وتكون الترتيبات في الغرض عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي على النحو التالي:

أولا، يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق،

ثانيا، يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق،

ثالثا، للنائب الحق في التعقيب مرة واحدة ولمدة لا تتجاوز ثلاث دقائق.

هذا ويمكن للسيد الوزير إن رغب في ذلك، أن يتولى تقديم بعض التوضيحات والإضافات بخصوص مختلف الأسئلة الشفاهية المطروحة وذلك لمدة تتراوح بين ثلاثين وأربعين دقيقة، وهو ما من شأنه أن يساهم في مزيد توضيح بعض النقاط العالقة إن وجدت.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة منال بديدة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن السؤال الشفاهي الأول، للزميلة المحترمة منال بديدة ولها عشر دقائق على أقصى تقدير فلتتفضل.

السيدة منال بديدة

السيد وزير الفلاحة،

نحن بنات الأوساط الريفية نعيش في بيئة قاسية وعقلية أقسى وإذا رغبت فتياتنا في النجاح فإنهن يقتلعنه بأرواحهن.

لقد ترشحت للانتخابات التشريعية لأن لدي حلما، صحيح أريده تحقيق هذا الحلم لبلادي بصفة عامة ولكن أيضا أريد تحقيقه لمثيلاتي من بنات جنسي بصفة خاصة، أردت أن أكون جزءا من النور الذي يسطع على بناتنا اللاتي عشن في الظلمة لأنني أشعر بكل امرأة وبكل فتاة أغلقت على نفسها وبكت لأنها لم تستطيع أن تحقق ذاتها في وسط يصعب فيه تحقيق الذات.

ربما كثيرون لا يعرفون المعاناة الحقيقية للمرأة الريفية، المرأة في الوسط الريفي كأنها مواطن من الدرجة الثانية، نحن نساء الأوساط الريفية نخرج للعمل في مجال الفلاحة على الساعة الثالثة صباحا لنعود على الساعة الخامسة مساء مكدسين بالخلف في وسائل نقل معدة لنقل البضائع والحيوانات، نحن بنات الأوساط الريفية ننقطع على الدراسة وننسى أحلامنا مبكرا لأنه لا تتوفر في بلادنا لا نقل ولا عدل.

نحن فتيات الأوساط الريفية حتى الشهائد العلمية لم تشفع لنا بأن نحلم، عادي في معتمدينا أن تتحصل الفتاة على شهادة الدكتوراه وتتزوج وتنجب الأطفال وتغلق عليك الأبواب وتنسى أنها كانت في يوم ما تدرس.

وفي مقابل كل هذه المعاناة فإن البيئة القاسية خلقت منا نساء صامدات ذات إرادة قوية وعزيمة أقوى، بنت الريف لا شيء يكسرها ولا شيء يهزمها ولا شيء يركعها وإن قامت بعمل فإنها تنجح فيه 1000 % وكما يقول المثل "نحن قدادة ونقدو وندقو المسامير في الهواء ويشدو".

كنا نرجو من الدولة أن تمد لنا يد المساعدة، الدولة هنا ليست وزارة المرأة الغائبة تماما عن معتمديتنا وعلى كل المعتمديات الريفية، الوزارة الوحيدة التي لديها خدمات موجهة مباشرة للمرأة الريفية هي وزارة الفلاحة عن طريق دائرة الإحاطة بالمرأة الريفية ومنذ الأيام الأولى التي توليت فيها المهام التشريعية جمعت 300 فتاة من خيرة الفتيات الموجودات لدينا في بئر علي علميا وحرفيا من بينهم من هي متحصلة على شهادة الدكتواره والماجستير والمنقطعة عن الدراسة والحاملة لشهادة التكوين، مجموعة من النساء والفتيات المفعمات بالحماس والنشاط والرغبة في النجاح وفي حب المشاركة في بناء معتمدية تليق بأحلامنا وكانت لدى بعضهن الرغبة في إنشاء مجمع نسائي تنموي والبعض الآخر يرغب في تلقي التكوين. توجهت لدائرة الإحاطة بالمرأة الريفية التابعة لمندوبية الفلاحة بصفاقس وهناك فوجئت بل صدمت بحقيقة هذه الدائرة:

أولا، بقيت ستة أشهر أجري من إدارة إلى إدارة لأتحصل عليها، أذهب إلى مكتبها يقولون لي أنها في المندوبية، أذهب إلى المندوبية فيقولون لي أنها موجودة في نقطة بيع المنتوجات، أذهب إلى نقطة بيع المنتوجات فيقولون لي إنها في المكتب، أعود إلى المكتب لأجده مقفلا بالمفتاح، نتصل بها هاتفيا فنجدها عند ابنتها أو أن الهاتف مغلق أو تجيبك بأنها في زيارة ميدانية وستتصل بك لاحقا، ولكن لا يحصل شيء.

وبعد جهد ستة أشهر من البحث عن هذه السيدة وكنت تحت ضغط أخواتي الراغبات في العمل والتأطير وشعرت بتراجع حماسهن وغمرهن الشك تجاه مصداقيتي، توجهت في يوم إلى مكتبها وكنت أمني النفس بلقائها وسمعت صوتها داخل المكتب وهي تصرخ عبر الهاتف على إحدى المتكونات وتتلفظ بكلام غير لائق بمسؤول.

بعدما أنهت المكالمة توجهت لها وعرفت بنفسي وقلت لها بأننا في حاجة إلى إحداث مجمع نسائي تنموي وأكثر من مجمع، نحن في حاجة لتلقي التكوين في المجالات الفلاحية، ردت علي بالحرف الواحد: يمكننا كسر الحجارة ولا يمكننا كسر رأس الفتاة الريفية، كنت مرتاحة أعمل في ولاية أخرى، عندما جئت للريف لم أجد سوى "كسوحية الرأس"، بناتكم لا يردن العمل لا يرغبن في التعلم ولا في تلقي تكوين وهن غير منضبطات وهلم جر من الكلام المخالف للحقيقة، عديد النعوت الأخرى التي تعكس الطباع القاسية المشبعة بالعنصرية بل الحائدة تماما على سكان الأرياف.

السيد الوزير، يتضح أن هذه السيدة تخلق أمورا غير موجودة فينا، لا تريد العمل وعندما تقوم الإدارة بمحاسبتها تقول أن بنات الإدارة لا يردن التكوين.

كل ما قالته هذه السيدة غير صحيح، لأننا بنات الأرياف أكثر الناس جدية وحبا للعمل وللعلم وللتكوين، كنت أتصور أن تعين في هكذا خطة حساسة مسؤولا أكثر مرونة ولينا ومتمكنا من فنون التواصل والإقناع والتحفيز والترغيب وليس منفرا كهذه السيدة، بإمكانكم أن تسألوا عن طباع هذه السيدة لدى المندوب الجهوي للأسرة وكل مصالح ولاية صفاقس وأيضا نساء المجمعات النسائية الموجودة وأيضا كل الفتيات اللاتي حضرن لها في دوراتها التكوين. هذه السيدة وصل بها الأمر إلى قطع رزق امرأة فقيرة تبيع خبز الطابونة في نقطة بيع المنتوجات.

هذه الدائرة لم تقدم أي مردود يذكر بل بالعكس كانت معرقلة لمساعي المرأة الريفية، مردودها الوحيد كان تذليل المرأة ومحاولة تقزيمها ومعاملاتها بميز عنصري، كنا نظن أنه اندثر من البشرية جمعاء ولكن يتضح أنه ما زال موجودا في عقل طائفة كبيرة من المسؤولين.

الإحاطة بالمرأة الريفية يعني: دعم، تأطير، متابعة، تكوين، تحسيس، توفير موارد رزق، إرسال مراسلة تحفيز.

الإحاطة بالمرأة الريفية يعني التشجيع على كل الأشكال التي تدفع بالمرأة اقتصاديا كالتشجيع على إحداث المجامع التنموية وليس كما ذكرت السيدة المسؤولة بأن لديها تعليمات من السيد الوزير بعدم إحداث مثل هذه المجامع وأن توجه الدول الجديد يتجه نحو الحد من هذه التجارب ولكن على حد علمي أن من بين أولويات السيد رئيس الجمهورية هو التشجيع على كل نماذج الاقتصاد التضامني والاجتماعي، فكيف يشجع رئيس الجمهورية على شيء والسيد وزير الفلاحة يأمر بعكسه؟

الإحاطة بالمرأة الريفية يعني إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية، يعني التعريف بالفرص وليس غلق باب الفرص كما تقوم به هذه السيدة، والدليل على فشل هذه الدائرة في تحقيق أهدافها أن في قبلي هناك سبعة مجامع نسائية وفي باجة 15 وفي سليانة 10 وفي القصرين 12 وفي الكاف 14 وفي صفاقس لدينا اثنان لأن المسؤولة على إحداث المجامع أغلقت الباب على إحداثها.

أما في مجال التكوين فحدث ولا حرج، الدورة يمكن أن تنتظر سنتين كاملتين ليتم تنفيذها على غرار التكوين على آلات التفقيص الذي حصل مؤخرا في المرازيق والذي شابته عديد الإخلالات كقائمات المستفيدين.

دليل آخر على التخاذل في الإحاطة بالمرأة الريفية هو الميزانية المرصودة في ميزانية مندوبية الفلاحة في العنوان الأول، ولا أتحدث عن العنوان الثاني وعن المشاريع التنموية، في العنوان الأول لدينا مليار 269 مليون، تم تخصيص منه 52 مليون فقط للتمكين الاقتصادي ولتنمية قدرات المرأة الريفية.

لاحظت أنها مجرد شعارات يتم رفعها فقط، فمصاريف استقبال في إدارة عمومية أكثر بكثير من الموارد التي تم تخصيصها للمرأة في هذا المجال. هل يعقل نساء تسع معتمديات ريفية في ولاية صفاقس يتم تخصيص لهن أقل بكثير مما تستهلكه المقاهي من ماء في إدارة عمومية.

وأيضا هذا المبلغ الزهيد استكثروه فإلى موفى جوان 2024 لم يتم صرف سوى 6 ملايين منه.

السيد الوزير، هنا أتساءل: هل لدى وزارتكم الموقرة نية في تحسين خدماتها تجاه المرأة الريفية؟ هل لديكم النية لتكليف مسؤولين أكفاء في هذا المجال الحساس؟ وهل سيقع الترفيع في الميزانية المرصودة للتمكين الاقتصادي للمرأة الريفية؟

الجزء الثاني من سؤالي سيدي الوزير يهم التكوين الفلاحي في إطار التنمية الفلاحية المندمجة.

خلال شهر جوان من السنة الفارطة توجهت إلى إدارة التنمية الفلاحية المندمجة بمندوبية الفلاحة وأبلغتهم طلب شباب معتمديتي في تلقي تكوين في الفلاحة على غرار معتمديات مجاورة كمعتمدية منزل شاكر، والمكلف بالتنمية الفلاحية المندمجة قال لي أحضري قائمات في سبعة اختصاصات كل اختصاص يتضمن 15 مشاركا وبالفعل خلال وقت وجيز أصدرنا الإعلام على مواقع التواصل الاجتماعي وجمعنا المشاركين لأن شبابنا متعطش لمثل هذا التكوين، ولكن قلة الحيلة حرمتهم منه.

هذا الشهر أفاجأ بأن التكوين بدأ بالفعل في اختصاص تربية الأغنام ولكن بقائمات مختلفة تماما على الذين سجلناهم، فقد أخذوا منهم فقط، أنا فرحت لأن الإخوة بصدد تلقي التكوين ولكن من حقنا أن نعلم:

كيف تم إعداد هذه القائمات؟ ولماذا وقع إقصاء الشباب المسجلين مسبقا؟ وما دخل اتحاد الفلاحين في برامج تشرف عليها التنمية الفلاحية المندمجة؟

ومن بين المفارقات أيضا أن السيد رئيس المجلس المحلي للتنمية يكون أحد المشاركين في هذه الدورة، هناك شبهة تضارب مصالح، يحرم أبناء العائلات المعوزة من الاستفادة من هذا التكوين وعلى فكرة هذه ليست المرة الأولى سيدي الوزير، كل برنامج للدولة من قروض أو منح أو تكوين أو علف أو مساعدات لا تذهب لمستحقها ولا يتمتع بها المحتاج.

قائمات المستفيدين يتم تسجيلها بالمحاباة وبالمعارف وبالجهات وأنا أطالبكم بفتح تحقيق رسمي حول كل البرامج الموجهة للمواطن في معتمدية بئر علي بن خليفة من طرف كل الوزارات وستكتشفون العجب العجاب وشكرا جزيلا.

جواب السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والآن نحيل الكلمة إلى السيد عبد المنعم بلعاتي وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد عبد المنعم بلعاتي، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد الرئيس، شكرا جزيلا،

السيدات والسادة النواب،

صباح النور،

أهلا وسهلا،

فرصة طيبة جدا أن نلتقي من جديد لتوضيح بعض النقاط في إطار التعاون والتعامل المشترك بين مجلس نواب الشعب ووزارة الفلاحة.

أولا، السيد الرئيس، لو تسمح اسمح لي بأن أوضح التمشي عموما، ولنكن واضحين، كوزير للفلاحة عندما آتي إلى هنا أود أن

أحدثكم على التوجهات العامة للدولة، أريد أن أسمع اقتراحاتكم بخصوص التوجهات العامة لوزارة الفلاحة: استراتيجية وزارة الفلاحة في جميع القطاعات والمجالات، وهذا مهم جدا.

صراحة ليس من دور وزير الفلاحة، أي من دوري، أن أتحدث عن الضيعة الفلانية كم يوجد بها من عامل وكم من هكتار وعن وضعيتهم المالية، من رأيي أن هذا المجال غير مناسبا للحديث في هذا، لدينا مجالات أخرى وأنا شخصيا ذكرت بأن وزارة الفلاحة منفتحة على مجلس نواب الشعب، بإمكاننا تنظيم أي عدد من الاجتماعات لنجيب فيها على مثل هذه الأسئلة و"نفركوا الرمانة" ونوضح جميع النقاط، نستمع إليكم ونستمع إلى كل اقتراحاتكم في هذا المجال، هذا قوس وأغلقه.

سأعود إلى الموضوع الذي طرحته السيدة النائبة.

السيدة النائبة، البلد لم يعدل بعد والفساد ما زال قائم الذات في البلاد، أي أن الأمور لم يقع تنظيفها كما ينبغي ولهذا السبب علينا التعامل مع بعضنا أكثر وكنت أحبذ برمجة اجتماع هنا ونبعث للمعنيين بموضوع المرأة الفلاحية -أنا لا أحبذ كلمة المرأة الريفية- لأن المرأة لها دور كبير في المجال الفلاحي وأقول لك هناك أعمال لو لم تكن هناك المرأة لما تم الاشتغال بها في الفلاحة التونسية، كانت ستحمر بعض منتوج الثوم والبصل والبعض من الحمص والفول.

هذا المجال لا تعمل به سوى المرأة ومع الأسف هذا العدد بصدد الانخفاض عبر الوقت لأننا قللنا بعض الشيء من قيمة الفلاحة لدى المرأة، أصبحت المرأة الآن تحبذ العمل بالمعامل على أساس أنها موظفة أكثر من العمل في كل ما هو فلاحة.

وبالتالي كوزارة الفلاحة أولينا هذا الموضوع قيمة كبيرة جدا ونريد أن نبث في عقلية المرأة أن عليها أن تؤمن بالفلاح، ويجب أن تؤمن بعملها في الفلاحة، هذا ليس مجرد كلام، لهذا السبب قلنا بأننا مستعدون لعقد جلسة هنا في البرلمان على مستوى لجنة مضيقة وسأقول لك ما نحن بصدد القيام به، ستأتي السيدة المديرة العامة بوكالة الاستثمار وستقول لك ما نحن بصدد القيام به.

سيدتي، هناك مجمع بدأنا العمل فيه بأربعة أو بخمسة أشخاص الآن هناك أكثر من 500 امرأة على مستوى سلسلة قيمة بعض القطاعات المعينة والناس يسترزقون من وراء هذا العمل وهو عمل فلاحي بامتياز ونحن بصدد العمل على هذا كثيرا وهذا الموضوع يتطور تدريجيا على مستوى وزارة الفلاحة.

ربما هذا ليس نفس الشيء بالنسبة إلى منطقة بئر علي بن خليفة ولكن سأقول لك أمرا، نحن نفتح أيدينا لكل الناس فبالنسبة إلينا في وزارة الفلاحة وحسب قناعتنا وعلى مستوى الحكومة إن لم تكن هناك تنمية في الجهات لا يمكن أن تكون هناك تنمية في البلاد وبالتالي نحن نحرص شديد الحرص بأن تكون المرأة فاعلة في هذا المجال وسأفتح قوسا هنا على مستوى ولاية صفاقس، هذا الموضوع سندرسه وسنطلع عليه عن قرب وكوني مطمئنة سيدتي ما يجب القيام به سيتم القيام به، لا يوجد أي كلام في هذا ومن قصر ستقع محاسبته، هذا شعارنا في وزارة الفلاحة، كل شخص يتحصل على حقه.

صحيح المكنة الموجودة لدينا لم تعد لسالف نشاطها مائة بالمائة ولكن هناك تحول على مستوى وزارة الفلاحة وهناك أشخاص يعملون بضمير وهناك أشخاص وطنيون يعملون حتى أيام السبت والأحد وهناك أشخاص قاموا هذه السنة بنقلة نوعية على مستوى كل ما هو عمل فلاحي في تونس، "الله غالب" لو أنعم الله علينا في النصف الثاني من شهر مارس ستكون لدينا هذه السنة صابة قياسية جدا ولكن في كل الحالات نحمد الله، الحمد لله وحتى صابة هذه السنة تعتبر محترمة.

أردت أن أقول لك هذا الكلام لأن هناك نقلة نوعية تتحقق تدريجيا وأقول لك لا توجد لدينا عصا سحرية والفساد ما زال موجودا في الوزارة ولكننا بصدد الاهتمام بهذا الأمر وبصدد تنظيفه وتراكمات سنوات لا يمكننا القضاء عليها بين عشية وضحاها، وسنعمل على هذا جميعا.

هنا أتوجه لجميع السادة والسيدات من لديه إشكالية في جهته لا داعي لأن يذهب إلى المندوبية أو إلى غيرها، نحن مستعدون في كل وقت لتنظيم أي جلسة في أي قطاع كان ويكون تجاوبنا تجاوبا حينيا لتنظيم هذه الجلسات وأقول لكم بهذه الطريقة تكون أسرع وستكون لها مردودية أكثر من أن نبعث بسؤال شفاهي للوزير، سأجيبك وسأكتب لك.

هنا سأؤكد على تجاوب الوزارة مع أسئلتكم، الجواب لا يصل إليكم إلا بعد أن يقع التثبت منه من جميع الأطراف لأننا نريد أن نقدم لكم أولا معلومات لا نريدها معلومات شعبوية ومعلومات بالأساس محينة، أسألهم أين وصل هذا الآن، يقولون قدمنا وكذا، أطلب منهم أن يقع تحيين المعلومة قبل أن نقدمها للسيدات أو للسادة النواب حتى تكون هناك مصداقية لتعاوننا ولتعاملنا وتكون فيه بالأساس وأهم من كل هذا الفعالية.

لقد تحدثنا مع بعضنا وأجبتك وأجبتني، بماذا نفعنا المواطن؟ عندما آتي إلى مجلس النواب يأتي معي ممثلو وزارة الفلاحة، نضغط على الزر مباشرة، أقول الموضوع الفلاني المرأة الريفية، المسؤولة الفلانية ونظهر لك بالمكشوف كيف أننا فاعلون في وزارة الفلاحة ونقوم بالتدخلات الضرورية في الوقت المناسب وفي المكان المناسب.

لهذا السبب أؤكد كثيرا على كل ما هو تواصل مباشر بيننا وبينكم، أنت تفرغ قلبك وتحكي لي وأنا أقول لك هذا الواقع وهذا ما هو موجود، وأقول لك لا يوجد لدينا ما نخفيه، ما هو موجود نعلمكم به وعملنا ليس مثاليا، نحن بصدد إصلاح أنفسنا والأمور لم يقع تعديلها مائة بالمائة ولكننا نتقدم ونحن بصدد تعديل عدة قطاعات، وسنتحدث في هذا تباعا.

لو نتحدث عن بئر علي بن خليفة، ماذا بإمكاننا أن نقول؟

أولا، تمتعت معتمدية بئر علي بن خليفة من ولاية صفاقس بالبرامج وبالمشاريع التالية:

-دعم نساء الجهة للانتصاب لحسابهن الخاص، في هذا الإطار تمت برمجة دورة تكوينية في مجال دجاج الضيعة أي تم العديد من التكوين في هذا المجال،

- مشروع العاملات في القطاع الفلاحي، هذا ما يسمى بـ "Faire" إدماج تشبيك استقلالية وهو مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة 1,2 مليون يورو من فيفري 2020 إلى غاية أفريل 2023.

سيدتي، هذه المشاريع أضع عليها المجهر بشكل كبير، عندما نسمع كلاما الكلام جيد ولكن ما يهمني دائما هو الإنجاز الميداني، نقول سنفعل ولكن على أرض الواقع ماذا فعلنا؟

في بعض الأحيان تجد مصاريف كبرى وأموال كثيرة وعندما أذهب على الميدان لا أجد ما كنت أتصور إنجازه طبقا لما هو مكتوب وبالتالي حتى في طريقة التعامل مع هذه المشاريع غيرنا من رؤيتنا ولا نوافق على مشروع...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدة النائبة المحترمة سنأخذ من وقتك لنعطيه للسيد الوزير بما أنه يتحدث عن بئر علي بن خليفة، ليواصل السيد الوزير كلامه.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

لهذا السبب نحن سنتابع الأمور على الميدان وسنطلع على النتائج الميدانية ففي بعض الأحيان نشتري جرارا و"citerne" ونشتري "القطار" الذي يقطر الكليل وغيره وبعد ثلاث أو أربع سنوات أذهب ولا أجد شيئا، أقول أين الاستدامة في المشروع؟ وبالتالي فإننا نولي كل القيمة لهذه المشاريع.

-القيام بالعديد من الاستمارات لمعرفة وضعية المرأة،

-إحداث منصة للعديد من المتدخلين،

-تحسيس عاملات فلاحيات،

-تحسين 8 عاملات فلاحيات في بئر علي بن خليفة،

-انتفعت بئر علي بن خليفة بمنحة تقدر بـ 107 آلاف دينار في إطار التمكين الاقتصادي للأسر ذات الوضعيات الخاصة بوزارة المرأة والأسرة وكبار السن من 110 ألف دينار في القطاع الفلاحي،

-مشروع التنمية الفلاحية المندمج بمعتمديات بئر علي بن خليفة والحنشة ومنزل شاكر بقيمة 67 مليون دينار الممول من البنك الإسلامي للتنمية.

هذه أمثلة لبعض المشاريع ولكن السيدة النائبة أنا دائما أؤكد على عقد جلسة مع بعضنا لنضع كل شيء على الطاولة، أنا أقول لك هذا ما تمت برمجته وهذا ما تم تنفيذه وأنت تقولين لي واقعيا على أرض الميدان ما الذي حصل وأقول لك هنا ستكون هناك محاسبة ومتابعة لمشاريعنا وثانيا يكون هناك تمشيا في كيفية تطوير إنجاز هذه المشاريع، شكرا سيدي الرئيس.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير.

الزميلة المحترمة هل رغبت في التعقيب؟ تفضلي.

السيدة منال بديدة

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا للسيد وزير الفلاحة، وأنا ممتنة لاهتمامك بهذا الموضوع وأعلم أنه في أيدي أمينة وأنكم ستتخذون الإجراءات اللازمة.

السيد الوزير، أنا كنائبة شعب أعلم بأن الدولة تنفق الكثير من الأموال وخاصة وزارة الفلاحة على الفئات البسيطة والضعيفة لكن واقعيا لا تذهب لمستحقيها، عديد المرات أطلب من المعتمدية أو البلدية أو مندوبية الفلاحة عليكم القيام ببلاغات وعليكم بنشرها في مواقع التواصل الاجتماعي وعليكم بتعليقها على أبواب المدارس الابتدائية لتصل المعلومة لكل الناس لأنه مع الأسف تسجيل قائمات المستفيدين يتم القيام به "بالغمة".

المشروع الأخير الذي ذكرته مشروع الدجاج في منطقة صغيرة في عمادة تم تسجيله منذ سنتين، طالب الأهالي بأن أي مشروع جديد يجب أن يصل إلى كل الناس، هل يعقل برنامج كبرنامج التنمية الفلاحية المندمجة يتم تسجيل سبعة اختصاص في 15 يبدؤون بالاختصاص الأخير ويتم حذف كل البنات في بلد نتحدث فيه عن التمكين الاقتصادي للمرأة؟

أنا متأكد الآن أن هذا الموضوع في أيادي أمينة وإن شاء الله أبوابكم تكون مفتوحة، لقد أضطررت لتقديم سؤال شفاهي في هذا على الملأ لأنني ذهبت حتى للسيدة المكلفة بالديوان في الوزارة عديد المرات ولم أتمكن من مقابلتها، لهذا السبب اضطررنا لتقديم سؤال شفاهي، نود أن يتم فتح هذه المسائل في مقر الوزارة، نذهب إليكم وتستمعون إلينا لأن لدينا الحلول ونعلم واقعيا ما يحصل على أرض الواقع وشكرا جزيلا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا.

السيد الوزير، لقد أخذت دقيقتين من حساب الزميلة والزميلة تكلمت دقيقة ونصف وبقي لديها دقيقة ونصف، تفضل بما أن الوقت الخاص بالزميلة ما زال منه دقيقة ونصف.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيدة النائبة، هنا أؤكد نحن نأتي إلى هنا ولا يوجد أي مشكل في ذلك، لا تزعجي نفسك، عليكم بإعلامنا فقط ونحن نأتيكم إلى هنا ونتحدث ونتناقش، هذا هو التمشي الذي علينا الذهاب فيه ونحن جاهزون السيد الرئيس.

ثانيا، منذ حين تطرقت إلى موضوع في غاية من الأهمية وأن هناك العديد من الجهات من منظمات غير حكومية والتي ندخلها في عمل الدولة، هذا في وزارة الفلاحة لم يعد موجودا، أتحدث على وزارة الفلاحة، لقد غيرنا أوامر حكومية، أوامر رئاسية لتغيير ممثلين عن وزارات في لجنة، وتركنا كل ما هو دولة، هذا لا يعني أننا لا نستمع لبقية الجهات، نحن نستمع إليهم ولكن لا نشاركهم في القرار إيمانا من الدولة بأن القرار للدولة وعلى الدولة أن تتحمل مسؤوليتها.

سيدتي، على مستوى القائمات أقول لك ما زالت الأمور لم يقع تعديلها جيدا وهناك تلاعب ولدي عدة أمثلة على ذلك كقائمات الأعلاف وغيرها التي نجد بها فسادا كبيرا ولكننا نعمل على هذا لأنه مع الأسف يتم القيام بهذا العمل على المستوى الجهوي وأقول لك نحن في تنسيق متواصل مع السادة الولاة وتتم العملية بالشفافية التامة، شكرا سيدي الرئيس.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد عبد العزيز شعباني

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال الشفاهي الثاني للزميل المحترم السيد عبد العزيز شعباني وله عشر دقائق على أقصى تقدير، فليتفضل.

السيد عبد العزيز شعباني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

مشروع جنوب ولاية القصرين، هذا المشروع أسال الحبر الكثير لأهميته وأيضا لكثرة الحديث عن الإخلالات التي تشوبه على مستوى الدراسات.

السيد الوزير، إذا أردنا أن نحارب الفساد وننجو منه لا بد أن نحتمي بعقولنا فاتّباع الهَوَى يعمينا عن الحق وطُول الأَمَل ينسينا الآخرة وهما مادة كل فساد.

إن الصمت على المكروه نحن قادرون على تغييره، هو استغفال واستخفاف بمن وضعوا ثقتهم فينا، ما لاحظته من تلاعب كبير واضطهاد للمهمشين إنما هو شعور مني بأن من تسلم الأمانة عند انطلاق اللبنة الأولى من المشروع لم يكن عادلا وأمينا في توزيعها، ولم يستند إلى معايير الاستحقاق بل تغلبت عليه العاطفية في أغلب الأحيان والمصالح الضيقة، ومن بين أهداف مشروع جنوب الولاية هو تقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين السكان في مناطق تدخلات المشروع، وتحسين الظروف المعيشية، والتخفيف من حدة الفقر والنهوض بالفئات الهشة.

السيد الوزير، إذا قرأنا هذه الأهداف ثم ذهبنا مباشرة لنرى المعتمديات الأكثر فقرا في تونس وفقا لمعطيات رسمية نشرها المعهد الوطني للإحصاء، سنجد أن معتمدية حاسي الفريد تحتل المرتبة الأولى بنسبة 53,5، فهي الأكثر فقرا على المستوى الوطني وليس على مستوى القصرين فقط.

إذن حسب أهداف المشروع وحسب الإحصائيات الرسمية، فإن معتمدية حاسي الفريد من المفروض أن تحظى بأهم المشاريع التي ستحسن من الظروف المعيشية وتخفف من حدة الفقر وبالخصوص توفير الماء الصالح للشراب والمسالك الفلاحية وحفر آبار مياه الشرب وغيرها من النواقص، ولمَ لا تمكينها من دراسة تمكنها من حفر آبار عميقة للوصول للمائدة المائية القوية. ألا يستحق 24 ألف ساكن أن يعمروا أراضيهم وأن يتمتعوا بالري كبقية المناطق؟ هل حصل هذا فعلا على مستوى برمجة توزيع عناصر المشروع؟ للأسف وبكل مرارة الإجابة؟ لا.

لماذا حصل ذلك سيدي الوزير؟ اسمحوا لي بالإجابة لأن المشرفين جهويا على هذا المشروع لم يعتمد المقاييس والأهداف الحقيقية المذكورة في المشروع، بل اعتمدوا أهداف أخرى لا يعملها غيرهم.

سيدي الوزير، لقد تم توجيه المشروع لخدمة مصالح ضيقة وهذا مؤكد، وأصبح يتداوله كل الشارع في القصرين لتحقيق الأهداف المعلنة، وأطالب سيادتكم بفتح تحقيق في هذا الملف وعندما نقول لمصالح ضيقة هذا لا يعني بأن هناك معتمديات تحصلت أكثر من معتمديات أخرى لا حتى المعتمديات التي يروج أنها تحصلت على أكثر غير صحيح، فقط تم وضعها في مناطق يوجد بها المتنفذون ويخدمون في الفلاحة، المشاريع تسلمها أشخاص نافذون.

سيدي الوزير، قد يجيبك أحدهم بأن المائدة المائية في حاسي الفريد فقيرة وهي كلمة حق يراد بها باطلا لأن هذه الإجابة عبارة عن حكم بالموت لتعطيش هؤلاء الناس وأنا متأكد أنك تعرف حاسي الفريد جيدا وحتى لو فرضنا بأن المائدة المائية فقيرة ألا توجد حلول أخرى لإيصال الماء بها للناس؟ كيف سأقنع الناس بأن الماء يمكن إيصاله من سبيطلة إلى ولايات أخرى بعيدة 200 كلم ولا يمكننا إيصاله لحاسي الفريد التي تبعد 30 كلم فقط؟

السيد الوزير، إن المخالفات كثيرة وكثيرة جدا، بالإضافة إلى معتمدية حاسي الفريد أيضا معتمدية القصرين الجنوبية في سيدي حراث، هذا الملف أمره غريب، يتم قطع الماء على المواطنين في السابق منذ سنوات لتقوية الماء بالمناطق الصناعية أي تبقى أكثر من 90 عائلة تعاني من العطش، يتم حفر بئر آخر ويتم تدشينه من طرف السلط الجهوية منذ أكثر من سنة ولكن ما زال الناس يعانون من العطش إلى حد هذه اللحظة.

سيدي الوزير، افتحوا أسرار هذه العمادة ستجدون العجب العجاب والملف لدينا فتفضلوا بالاطلاع عليه.

السيد الوزير، أيضا أدعوك وبكل لطف إلى زيارة هنشير القصعة ببوزقام وبحول الله ستجد ملفات أكثر تعقيدا والله حتى من تبادل الأسرى، كلما حاولت حل مشكل الماء تجد دائما من يحاول العرقلة لأنه لو يتم فتح الملفات سيتم محاسبة العديد من الناس.

منطقة القواسم ببوزغام النافذون في هذه المنطقة لا يسمحون للناس بالشرب والحل دائما غير موجود.

فج النعام "sondage" في هنشير طويل تم حفره أي أن الدولة صرفت عليه أموالا وهناك 300 عائلة تعاني من العطش في هذا الحر وأنا متأكد أن الأمر مرتهن في مجهود من وزارة الفلاحة والله لن يدوم أكثر من 15 دقيقة.

العويجة بئر في سيدي عمار 2 عندما طلبنا من سيادتكم فتح تحقيق في وضعية هذا البئر، هذا البئر معد للشرب بقدرة قادر يتحول للري للشخصين مارقين على القانون، عندما بعثنا بهذا التساؤل قامت الدنيا ولم تقعد، كيف أحاول حل مشكل 500 عائلة لأنه مع الأسف حاميها حراميها في تلك المنطقة؟

للأسف منطقة الفرشة 2 الماء الصالح للشراب ما زال هناك ماجل وصهاريج وعمال ودائما لا يوجد لدينا حل، وأنا أعرفهم جيدا فأنا ابن هذه المنطقة، أي أنني عندما أعود أشرب من "الصفاية"، لا يمكنهم أن يقولوا لي غير هذا، 200 عائلة بدون ماء تعيش العطش في هذا الحر.

كذلك عدة عائلات بعمادة بلهيشات تعاني إما من عدم وجود الماء أو انقطاعه أيضا بوصفة دوار النواوية بدون ماء وبقي الناس يعيشون على وعود.

هناك مناطق معزولة دون أي مسلك فلاحي ولم يتم برمجتها أصلا مثل المقسمات التي تعاني العزلة على كل المناطق المجاورة لها.

أيضا المسلك الفلاحي ذرواية الذي يربط بين بئر حمودة والقصرين، وزارة الفلاحة لم تنتبه إليه ولن ينتبهوا.

عمادة الدغرة، ألم ينتبهوا لأهم أهداف المشروع وهي تنمية المناطق المحاذية للجبال؟ ألم ينتبهوا أن عمادة الدغرة هي أقرب نقطة لجبل الشعانبي؟ وبالرغم من ذلك حرمت بتاتا من هذا المشروع.

السيد الوزير، إن مشروع جنوب الولاية الذي انتظره الجميع لتقديم الحلول ولتحسين مستوى العيش ولتسهيل الحياة لم يتم وضع الدراسات وفق أهدافه الحقيقية، وتم تحويل وجهتها لخدمة بكل أسف مصالح ضيقة.

وعليه فإنني أطلب من جنابكم فتح هذا الملف وكلي أمل في سيادتكم لإعادة الأمور إلى نصابها ولقد بات من العسير أن نثق في

من تلاعب بمشاريع تنموية أردتموها وأردناها أن تكون بمثابة العين المدرار التي ستستل رحيق الحياة للحد من مقصلة التهميش والتدمير الذي عانى منها أهالينا في كل ربوع القصرين وعلى رأسها أرياف القصرين الجنوبية ومعتمدية حاسي الفريد، تلك المعتمدية التي لو حدثت حتى جدرانها لفاضت بكاء من فرط الفرز والتهميش وعليه التجأت لجنابكم للتدخل بصفة مباشرة لإنصاف من لم ينصفهم التاريخ والجغرافيا ولنا فيكم كل الثقة لإعلاء كلمة الحق التي تعلو ولا يعلى عليها، وفقنا الله وإياكم لخدمة مصلحة تونس.

جواب السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم.

والآن نحيل الكلمة إلى السيد عبد المنعم بلعاتي وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا جزيلا السيد النائب،

أولا، لا أريد أن تتنهد، ونحن موجودون هنا للعمل ليلا نهارا حتى نحسن ظروف الحياة بصفة عامة في جميع أنحاء الجمهورية وفي أي شبر من تراب تونس وهذا ما نعمل عليه.

ماذا يمكن أن نقول في هذا المشروع؟ لا ننجز المشروع بمفردنا، نجتمع ونقول سننجز مشروعا في القصرين، فالدراسة تتم في الجهة هناك، والمسؤولون الجهويون و"أهل مكة أدرى بشعابها" بالتدقيق في هذه المناطق هم الذين يقترحون علينا هذا المشروع.

وسنتفق حول مسألة، ففي ظل التحديات الحالية والتغيرات المناخية والشح المائي و"ما يرضي المخلوق إلا الخالق" وهناك من لا يعجبه أي شيء في بعض الأحيان.

ما الذي أقوله، "أينما تصب تنفع" لأننا أولا وأخيرا كلنا نخدم تونس.

ثانيا، عملنا اليوم هنا، وغدا سنعمل هناك وسأعطيك مثالا بسيطا جدا وقد تحدثت عن الماء الذي هو من أولوية الأولويات لدينا في وزارة الفلاحة في الوقت الحالي وسأتحدث عنه فيما بعد بالتفصيل لأنه مهم جدا أن نكون جميعا على بينة من الوضع الحالي على مستوى كل ما هو مياه بالجمهورية التونسية.

بالتوازي مع هذا المشروع وإن شاء الله سيسلك طريقه وتفهم الناس أنها من الممكن لم تنتفع اليوم ولكن غدا ستنتفع.

ثانيا، إذا سنأخذ منك رقعة أرض لنحفر عليها بئرا فهذا للمصلحة الجماعية، فلا تقل لا تأخذوا أرضي أو لا تمروا منها وغير ذلك لأن هذا يسمى المصلحة العامة وإلا فإنه لا يمكننا أن نتقدم بالبلاد إن رفض واحد أو اثنان أو أربعة أو خمسة مشروعا معينا وأحدثك عما حصل مؤخرا في جهة معينة حيث أنهم يعانون من العطش والماء موجود في أعماق تلك الجهة، أردنا حفر بئر فاعترض البعض وذهبنا إلى المدرسة للحفر فيها فالتحق بنا الناس ليحولوا دون ذلك وهنا نقول "وخر وخر ظهر البهيم وفى"، يجب أن يفهم الناس أن الدولة قائمة الذات وهيبة الدولة موجودة وقد حفرنا البئر ويجب أن يفهم الناس هنا أن هذه مصلحة عامة.

أعطيك مثالا آخر، في منطقة معينة هناك جهتان ركزنا كل شيء من أجل إيصال الماء إليها ثم نمر فيما بعد إلى الجهة الأخرى فقالوا لا نحن أولا ثم الآخرون.

يجب أن نفهم بعضنا، نحن كتونسيين وأعرف أن بعض المواطنين يعانون من العطش، لا شك في هذا ولكننا نسعى لايجاد الحلول ومع الأسف ليست لديك عصا سحرية لتقول حسنا سأضرب ضربة نعدل بها الأمور ولا يمكننا تعديل الأمور إلا بصفة مرحلية، سنبدأ بكم أنتم ثم الآخرون وهكذا دواليك ولدينا برنامج في هذا المجال.

لدينا الآن في الجهة مشروع حفر أربعة آبار عميقة على مائدة جنوب الولاية وتحويل المياه على مسافة 18 كيلومتر ومد أكثر من 18 كيلومتر من القنوات والكلفة التقديرية لهذا: 65 مليون دينار وليس له أية علاقة بهذا المشروع.

أنهينا المرحلة الأولى من الدراسة والمرحلة الثانية والثالثة في موفى السنة وإن شاء الله سنة 2025 سنبدأ في عملنا، يعني أردت أن أقول لك: صحيح أننا نقوم به ولكن دعونا نواصله والدولة تفكر بالتوازي مع هذا، إذ ليس لدينا هذا المشروع فحسب، إنما لدينا مشاريع أخرى وهي موجودة تباعا وسيحين دور حاسي الفريد إن لم تكن موجودة الآن ويوجد الكثير مثل حاسي الفريد وسيادتك موجود هنا وتكلمت عنها ولكن الآخرين الذين لم يتكلم عنهم أحد أيضا موجودون ونحن نفكر بهم والدولة لها برنامج محاولة إيصال المياه وخاصة الصالح للشراب لكل مواطن.

وسأحدثكم فيما بعد عن المجهود الكبير الذي تبذله الدولة في ظل الشح المائي وشح المائدة المائية، فالعملية ليست سهلة.

أرجع للمشروع وهو مشروع في غاية الأهمية بجنوب القصرين وقد أثاره العديد من الإخوة هنا حين أتيت من قبل وهم من المفروض أنهم مشاركون فيه حتى نتقدم بهذا المشروع وأقول بكل لطف لنتعاون حتى نتقدم بهذا المشروع.

وأخبركم أن لدينا في بعض الأحيان مشاريع بمئات الملايين من الدينارات أو الأوروات أو الدولارات، تبقى ثلاث أو أربع أو خمس سنوات ولا يسمح لنا الناس أن نتقدم فيها وخلال كل ذلك الوقت المصاريف مسجلة وندفع أموالا إضافية على ذلك القرض دون أن نتقدم والاستثمار لا يستمر ولا يمكننا أن نواصل بهذه الطريقة في ظل الوضع الحالي والتحديات الكبيرة للدولة.

وبالتالي إذا توفرت التمويلات نود إنجاز المشروع اليوم قبل الغد، لذلك في مشروع جنوب القصرين جهزنا أنفسنا حتى تنطلق المكَنَة في أقرب وقت وتم توزيع العديد من الصفقات التي بعثناها وفتحنا ملفاتها وهكذا دواليك، نريد أن نبدأ ونكمل في الآجال ويا حبذا لو يكون قبل الآجال.

ولكن دائما وأتصور أنك معي في الرأي السيد النائب لا بأس لو نزلت المطر هناك، لا مشكلة فهذه تونس، وغدا ستنزل هنا إن شاء الله وحين ننجز مشروعا هناك نتعاون جميعا لتنفيذه وإكماله اليوم قبل الغد حتى نمر لغيره وأقول لك أن التنمية في القصرين لن تقف لأنها من بين المناطق التي لها أولوية على مستوى الحكومة، وبالتالي نحن مواصلون في كل ما هو برمجة ودراسة وإنجاز للمشاريع في المنطقة، لذلك لا أريدك أن تتنهد وتنزعج، نحن مع بعضنا وأكرر

قولي لك، إن كانت فيه أية توضيحات ولو تعاين أية إشكاليات على مستوى التنفيذ نجلس مع بعضنا في كل وقت وأبعث لك أهل الاختصاص وندرس مع بعضنا ولو لديك أي اقتراح تفضل مرحبا بك في كل وقت.

هذا ما أردت قوله إجمالا دون أن ندخل في تفاصيل المشروع وما فيه لأنك تعرفها أكثر مني الآن بحكم أنك مطلع بدقة على المشروع وبالتالي سنواصل فيه وننجزه، وحين نفعل هذا احتراما لنواميس الدولة، ما معنى هذا؟

صراحة أحترم الاقتراحات التي ترد من الجهات فهم الأقرب للمواطن وهم الذين يفهمون ظروف الناس هناك.

تقول لي بأن هناك إشكاليات فلنعالج الجذور التي تسببت في هذه الإشكاليات إن وجدت ونعالجها، وإن تسبب واحد أو دخل في الفساد فإن الدولة التونسية وعلى رأسها السيد الرئيس نتصدى لهذا الشيء وأمثاله، وهذه من أولوية الأولويات اقتناعا من الدولة التونسية أننا إن لم نقض على الفساد فإننا لن نتقدم، ولا يمكن للاستثمار أن يتقدم في تونس.

لذلك أقول لك نحن نقاوم الفساد فعليا في وزارة الفلاحة، ولحد الأمس تم إعفاء مسؤولين في الوزارة وستتم إحالتهم على القضاء، فنحن لا نمزح بهذه الأمور وبالتالي يتحمل كل شخص مسؤوليته وأقول بكل لطف فلنتعاون لإنجاز هذا المشروع ولا أريد الحديث بالجهويات لأننا جميعا في تونس وكلنا اليد في اليد مع بعضنا، ولا تنمو هذه البلاد إلا حين تتظافر جميع الجهود في جميع الولايات.

نتحدث عن تونس في ظل تحديات عالمية ووطنية كبيرة جدا ونحن في أشد الحاجة لأن نكون مع بعضنا لتحقيق الأهداف والمشاريع التي ستساهم في تقدم هذه البلاد ووقوفها على قدميها جيدا وشكرا جزيلا سيدي الرئيس.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الوزير، هل يرغب الزميل المحترم السيد عبد العزيز الشعباني في التعقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد عبد العزيز الشعباني

سيدي الوزير، بداية رغم أني متأكد من صدقك وأحترمك جديا ولدي ثقة في العمل الذي تقدمونه لكن للأسف أقول لك بأن كلامك لم يقنعني وأحسست أنه كلام يقال في كل جهة، المندوبية الفلاحية الجهوية بالقصرين والكلام الذي قلته كالذي يسوقه الجماعة الذين قدموا هذه الدراسات، أن دعونا نعمل ولا توجد تعطيلات ومنطق الساعة وأتكفل أمام العلن في دائرتي بالقصرين الجنوبية وحاسي الفريد أي مشروع في الفلاحة يدّعون فيه تعطيلا من المواطنين أتكفل بحله وأمد يدي إليكم وأتحدى أن يقول لقد منعونا من حفر بئر في منطقة ما من القصرين الجنوبية وفي حاسي الفريد.

هذه نقطة أولا لدحض ما يقال وأحسست كأنها تعلة يقدمونها، وقد ذهبت وتحدثت معهم في الموضوع ووجدت نفس الإجابة تقريبا، نحترم الدولة والتسلسل وجيد أن نرجع إلى جهاتنا لكن من دمروا الفلاحة في القصرين ما زالوا هم الذين يسيّرون وللأسف لديكم كفاءات وأناس وطنيون موجودون ولكن مجمدون في القصرين.

حين نقول أينما تصب تنفع، سيدي الوزير، أكلمك وأتنهد لأجل حاسي الفريد رغم أنني لست أصيل هذه المعتمدية، فهي تتبع دائرتي، ولكن حين أتحدث بالمنطق -الذي يرغبون في الحديث به- الضيّق: أنا ابن القصرين الجنوبية وحين نقول أينما تصب تنفع فإن حاسي الفريد تريد أن تصب لديها ولو لمرة.

سيدي الوزير، غير معقول كلامك جيد ومفهوم لكن الدراسات بالمنطقة السقوية، هناك أناس أرهقها العطش وحين أقول لك حاسي الفريد حتى المدينة للآن ينقطع عنها الماء والوضع مزري وحاسي الفريد منذ 2014 يقدمون لهم هذا المشروع كقرص مسكن حين يشتكون من وضعية، يقولون لهم أنهم مشمولين في مشروع جنوب الولاية ولديكم الأولوية المطلقة ثم يقومون بالدراسات على أساس أنهم صنفوا حسب الموارد المتوفرة وطبيعة المعتمديات.

لا، سيدي الوزير، تم تصنيف حاسي الفريد على أنها مناطق ذات مرعى وتتطلب تدخلات اجتماعية، أولا هي ليست ذات مرعى ومعتمدية شاسعة وأرضها ما زالت بورا ويعتمد فلاحوها على غراسة الزياتين والحبوب وأنت تعرف جيدا شدة حاجتنا لهذه النوعية من الزراعات.

منطق التدخلات الاجتماعية في حاسي الفريد، تدخل فيها سابقا اجتماعيا لكن بقي الحال على ما هو عليه، فلماذا يخصصون التدخلات الاجتماعية لحاسي الفريد بالذات؟

لأنه للأسف وأكلمك بقلب مفتوح هذه التدخلات الاجتماعية تكون "donnant-donnant" والنهب في حاسي الفريد -وهم يستمعون إلي-أكثر معتمدية الأرضية مهيأة فيها وكم صارت من تدخلات اجتماعية سابقا: 10 من رؤوس الأغنام و10 نعاج للفقير والمحتاج، خذ 6 وأعطنا 4 وامض على عشرة وإلا فلن تحصل عليها.

كيف لمعتمدية تنتظر هذا المشروع بفارغ الصبر وأكلمك من أرض الواقع وحين تقول لي يجب أن نرجع للفلاحة فأنا أيضا من أرض الواقع وحين أقول لك 200 عائلة ليس لديها الماء وحين أرجع فإنني أشرب من المصفاة في 2024 وحين أقول فلنبدأ فالمفروض أن نبدأ بمن لا يملكون الماء وبالأشياء الضرورية ولا تتمثل في الماء والطرقات ولا نتحدث عن قطعتي أرض لفلان وفلان إنما على معتمديتين ومعتمدية كاملة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثالث للزميل المحترم السيد محمد أمين المباركي، نحيل إليه الكلمة.

سيدي الوزير، لديكم في الأخير بين 30 و40 دقيقة لحوصلة كل ما لديكم من ملاحظات وهذا حسب ترتيب الجلسة ونعتقد أنها كافية حتى تحوصلوا كل المداخلات وفي كلامكم فائدة كبيرة جدا أن تحدد الوزارة استراتيجيتها وقلتم بصريح العبارة للسادة النواب بأن يتفضلوا للمندوبيات والإدارات الجهوية ويقدموا مقترحات عملية "ويفركو الرمانة" كما يجب وهذه مسألة هامة وهامة جدا.

لذلك وحتى نحترم التوقيت لديكم في الأخير ما بين 30 و40 دقيقة كي تتولوا الحوصلة وإفادتنا بما يجب تقديمه من ملاحظات لفائدة الجميع.

فالغاية بالنسبة إلى هذا المجلس أن تنجح الحكومة، فمثلما تقوم الوظيفة التشريعية بدورها فالحكومة يجب أن تنجح، فكلنا نرمي إلى تحقيق المصلحة العليا للوطن، هذا ديدننا وتلك غايتنا وهذا ما نرنو إليه وسيكون الله في عون الجميع وشكرا.

الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد النائب، كما تسمونها نقطة نظام، سآخذ في أقصى الحالات دقيقة كي يرتاح وأجيبه وهذا مهم جدا، فبعد وقت معين سآخذ الكلمة وليس مثلما سأجيبه توا وأنا أيضا أتفاعل معه وأحس بما لديه وسأكون عمليا معه، هذا أولا.

ثانيا، سيدي الرئيس، لم أقل نذهب إلى المندوبيات ونبحث في الأمور هناك، لا بل نأتي إليكم هنا والآن على المستوى الذي قلته سيدي النائب وسأكون عمليا معك، فبعد هذا الاجتماع إن سمح وقتك نعقد جلسة عملية وسنجد الحلول لهاتين المعتمديتين، لا يعني أن الماء سيصب اليوم، ل، اليوم نتوخى التمشي لإيجاد الحلول بقطع النظر عن المشروع ونحن لا نرضى حسب تعليمات السيد الرئيس بأن يبقى أي كان دون ماء ولا جدال في هذا.

صحيح أننا نمر بصعوبات كبيرة ولكن نحاول أن نجد الحلول الكفيلة التي ستوفر الماء لكل تونسي على أرض الجمهورية التونسية وبالتالي حل عملي، فيما بعد السيد عبد الحميد نعقد جلسة عمل مع السيد النائب وسنخرج بحلول عملية وشكرا سيدي الرئيس.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد محمد أمين المباركي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثالث للزميل المحترم السيد محمد أمين المباركي وله الكلمة لمدة لا تتجاوز عشر دقائق على قصى تقدير.

السيد محمد أمين المباركي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير للجميع،

صباح الخير سيدي الوزير،

مرحبا بك ومرحبا بكل إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، أردت اليوم أن أسال عن مشروع شمال الولاية لأنني أيضا أصيل ولاية القصرين دائرة سبيبة جدليان العيون ولكن أصبحت معتمدا منذ 15 يوما أو مندوب فلاحة أو أكثر منها، اشتغلتها جميعا سيدي الوزير، لأنك حين تذهب لمعتمدية مثل جدليان ثاني أكبر معتمدية في الجمهورية التونسية وقد مللنا سيدي الوزير من قول أننا فقراء والحمد لله والغني هو الله والله معنا ولا نخاف.

معتمدية في مركز المعتمدية، جدليان الغربية لا تشرب الماء منذ ثلاثة أشهر، هل تعرف السبب سيدي الوزير؟ الفساد داخل الوزارة، هل تعرف من الذي يسرق الماء من الناس سيدي الوزير؟

عامل بـ "SONEDE" واتصل بالسلط الجهوية على أساس أن تتدخل وتجد الحل للمشكلة ولدينا أناس مرضى تعاني وكما تعرف إنه فصل الصيف سيدي الوزير والجميع يستحق الماء وهذا مركز المعتمدية ولن أخرج بك وأحدثك عما يحصل في بئر سفيان ولا عين الجديدة ولا عن عين الحمادنة دوار الونايسية وما يحصل فيها، بل أتحدث عن جدليان المدينة، المدرسة الغربية لم يتزود الناس بالماء منذ ثلاثة أشهر وحين أطالب السلط الجهوية وأتدخل في الموضوع يجيبوني بأن هناك مشكلة البئر وأعرف ذلك في الحقيقة وحتى إن كانت هناك مشكلة البئر الذي جف، فأين استراتيجية المندوبية؟ وهل تفطنت إليها الآن؟ أليست لدينا استراتيجية كم يستمر البئر؟ عاما أو عامين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أشهر أو ست سنوات؟ أين استراتيجية المندوبية؟

سيدي الوزير، أعرف أنك رجل وطني ولكن المندوبية الجهوية للفلاحة بالقصرين هي بؤرة للفساد ولسنا فأر تجارب بالقصرين حتى ينصب أي مندوب للتقاعد، فأنا ضد هذا الشيء، نصبوا شابا أو أربعينيا على الأقل حين أتحدث معه لا يجيبني بأنه سيحال على التقاعد بعد ستة أشهر.

صدقني دخلت للبرلمان وعمري 28 سنة، أتيت هنا راغبا في العمل منتخبا من أبناء عمي واليوم أصبحت نقطة سوداء لديهم لأني انخرطت في مسار 25 جويلية وأتحدث باسمه ولا أريد تمرير أي شيء وأدافع على الشعب ولا أريد أن يبقى الناس عطشى ليس فقط بجدليان سيدي الوزير، أيضا العيون ومنطقة الفحيص عمادة عين سلسلة حيث قام الناس مؤخرا باعتصامات، وحتى حين تدخلنا واتصلنا بجمعية "غصن الزيتون" مشكورة، أصبحوا ينقلون المندوبية الجهوية لأماكن أخرى.

أليس لدينا الحق في الماء؟ وكأن المندوبية الجهوية أو ولاية القصرين بصفة عامة تستهدف منطقة أو معتمدية جدليان في معتمدية السبيبة التي سنتحدث عنها وفي معتمدية العيون منطقة الفحيص فيها ألف ساكن دون ماء منذ ثلاث أو أربع سنوات. هل تعرف سيدي الوزير كل هذا لوبي، فالماء موجود وقد وفرته الدولة وحفرت "les sondages" ولكن المسؤولين على هذا البئر يسقون بها ضيعاتهم الفلاحية فلا يشرب الناس، فأين الدولة هنا؟

المشكل هو أن الدولة توفر "sondage" وتحفر وترصد الموارد المالية لها وتذهب مع الفلاح ومع المواطن والماء الصالح للشراب حق دستوري وحين اطلعنا على دستور 25 فقد أتينا هنا لكي نصلح وليس للرجوع إلى الوراء.

سيدي الوزير، هناك مسؤولون يعيدوننا إلى الوراء ونحن ما زلنا نسعى إلى الأمام وسنحارب وسنظل ندافع عن مسار 25 جويلية إلى آخر نفس ولكن لدينا مسؤولون داخل الإدارات الجهوية وداخل الوزارات يعملون ضد المسار ونحن نتقهقر إلى الوراء.

حتى في معتمدية العيون لدينا البرك والقرين ليس لديها الماء الصالح للشراب والسخيرة يمر البئر بجوارها إلى أماكن أخرى وهم لا يشربون من البئر الذي في منطقتهم.

سيدي الوزير، معتمدية سبيبة ومن لا يعرفها وهي معروفة بالتفاح، معتمدية فلاحية بامتياز ونحن الفلاحون في معتمدية السبيبة نعتمد على أنفسنا ولا نطلب شيئا وهل تعرف ما الذي يفعلونه لنا مؤخرا؟ استراتيجية واضحة في العام الفارط أرقام خاطئة في المندوبية الجهوية لمنتوج التفاح وأتحدث عن هذا لأبين أن هناك من يعمل ضد الفلاحة في معتمدية السبيبة وضرب الفلاحة فيها.

سيدي الوزير، هل تعرف ما الذي يفعلونه الآن؟ يقطعون الضوء فتكون الإنارة ثلاث دقائق ونصف ساعة لا تضيء وقد تداين الناس من البنوك وهذه استراتيجية، في بعض الأحيان يتحدث الشخص عن مسائل نعتبرها عادية ولكن حين أذهب وأعاين وأبقى ووصلت في الليل مع الفلاحين حيث غرسوا الطماطم والبطاطا والفلفل والتفاح واللوز وحين يندفع الماء لـ "sondage" لضخ الماء

يقطع عليهم التيار الكهربائي لنصف ساعة ثم يعيدها وقد أتلفت ثلاجات و"تلفزات" الناس وأعتبر أن المندوبية الجهوية للفلاحة تستوجب مراجعة كبيرة جدا.

تحدثت منذ حين عن انقطاع التيار في عين الخمايسية منطقة النعماني وقد عاينت والفلاحون يعانون ولا أحدثك عن المشاريع الفلاحية المعطلة في سبيبة ولا عن الخزانات التي جفت ونحن خائفون الآن على منتوجنا من التفاح هذا الموسم سواء أحببت أم كرهت نحن نمول جميع معتمديات الجمهورية من التفاح وليس فقط التفاح لدينا أيضا الزيتون والطماطم والبطاطا وكل شيء والحمد لله.

الفلاح في معتمدية السبيبة يحتاج الماء والتيار والكهربائي فقط الضغط العالي وأكثر من ذلك لا نحتاج أي شيء والحمد لله، نحن نعتمد على أنفسنا ونتوكل على الله وننتج رافعين رؤوسنا ورأس الدولة، لأننا سنويا ننتج منتوجا ممتازا رغم الصعوبات ونشكر الفلاحين في معتمدية السبيبة رغم المعاناة ورغم القساوة، وندعوك سيدي الوزير لزيارة معتمدية السبيبة ومعتمدية جدليان التي كانت تنتج التفاح أيضا وقد حفروا ثلاثة آبار التي تحدثت عنها معك في ولجة عقيل ومجموعها ستة باسم جدليان في 2009 وتم حفرها ولم تمرر "installation" لمعتمدية جدليان.

هذا أمر كبير وملف فساد كبير، حين نتحدث ونرى الدولة تحفر ستة آبار عميقة في ولجة عقيل مبرمجة لمعتمدية جدليان ولا تمر الدولة لمعتمدية جدليان وفي كل عام تسلم البئر لأبناء عمنا، على الأقل إن لم نستفد نحن ولم نتمتع نعطي للمناطق التي يمكن أن تنتفع به ويردون به ولكن إن كانت الدولة تحفر آبارا عميقة من أجل إنقاذ الفلاحة في معتمدية جدليان التي أتلفت وأدعوك سيدي الوزير إلى زيارة معتمدية جدليان وصدقني نحن نملك كل شيء في معتمدية جدليان حيث فيها الفلاحة والرخام والفسفاط ومن المفترض أننا أغنى معتمدية في الجمهورية التونسية والغابة الوحيدة التي بقيت في ولاية القصرين لم تمس ولم يصل لها الإرهاب وأعرف أننا أبناء عم ومستحيل فإننا وطنيون وكان أجدادنا فلاقة ومقاومين.

سيدي الوزير، معتمدية جدليان بها ثروات طبيعية تجعل منا من أفضل المعتمديات في الجمهورية التونسية ولكن العشر سنوات الفارطة قاموا باستراتيجية من أجل ضرب الفلاحين وضرب هذه المعتمدية وأكبر دليل أن الضربة من مركز الولاية، نحن مقبلون على انتخابات رئاسية والمعتمدية دون معتمد منذ سنتين فمن الذي سينقل مشاكل الأهالي؟

جواب السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيد عبد المنعم بالعاتي، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا جزيلا سيدي الرئيس،

شكرا للسيد النائب،

سنتحدث أولا حول مشروع التنمية المندمجة في شمال الولاية، لا وجود لهذا المشروع، تحدثنا عنه في وقت ما كدراسة وانتهى الأمر، ليس هناك أي مشروع مرسم بهذا الاسم في ولاية القصرين، هل بالرغم من كل ذلك ليس هناك أي شيء بالقصرين الشمالية؟

هناك عدة مشاريع بما فيها مشروع تثمين المناطق السقوية الممول من طرف البنك الإفريقي للتنمية بجدليان وسبيبة وهو بصدد الإنجاز،

مشروع التنمية الريفية حول البحيرات الجبلية بفوسانة الممول من طرف البنك الألماني للتنمية وهو بصدد الإنجاز،

مشروع التنمية الفلاحية المندمجة حول حوض واد سيراط بجدليان والعيون وتالة وحيدرة الممول من طرف البنك الإسلامي للتنمية وهو بصدد الاستكمال،

مشروع التصرف في الموارد الطبيعية المرحلة الثانية الذي شمل سبيطلة وسبيبة وجدليان والعيون وتالة وحيدرة وفوسانة الممول من طرف البنك الدولي والذي تم إنجازه يعني إن كان هذا المشروع غير موجود هناك مشاريع أخرى.

الآن السيد النائب يجب أن نعمل مع بعضنا لا يوجد حل آخر، نحن في وقت ما قدمنا لكم نقطة اتصال بوزارة الفلاحة الذي هو المكتب الذي يعتني بالعمل الحكومي، قلنا لكم إذا كان هناك أي إشكال وهو مستعجل اتصل بالهاتف وهنا عما أتحدث بالأساس لأني أقول لك في وزارة الفلاحة الأولوية القصوى هي القضاء على الفساد ولأقول لك في الإدارة مازال هناك فساد وليس فقط في وزارة الفلاحة وبالتالي عمل الحكومة في الوقت الحالي هو القضاء على كل ما هو فساد وأنت تعرف أكثر مني أن العملية ليست سهلة وأنت الآن ترى الفساد أمامك ولكن أينما نرى الفساد يجب أن نتدخل.

لذلك بكل لطف السيد النائب، أعطنا بعض الوثائق حتى نعمل حولها، قدم لنا كي نحاسب الناس، نحن كل يوم مثلما قال السيد الرئيس تنظيف الإدارة، يعني هذا الأمر نحن نعمل حوله كل يوم ولكن بقدر ما نعمل حوله ولا أخفي عنك لا أريد أن أظلم الناس، يجب أن يكون لدي وثائق حتى أتبع الإجراءات المعمول بها في المجال حتى من لا يعمل في البلاد "بقلب ورب" -لأقول لك- ليس له مكانة معنا والكثير من الناس تم طردهم بما فيهم مديرين عامين ونحن ليس لدينا إشكالية في وزارة الفلاحة وإن شاء الله لا نكون ظلمنا أي أحد هذا.

مازال موجود والناس التي تعطل المشاريع موجودين ونحن لهم بالمرصاد ومن نحن؟ نحن جميعا مع بعضنا، من يحب هذه البلاد ويريد أن يتقدم بها وإن أول هدف لنا هو يجب أن نقضي على الفساد، مهم جدا وهو متواصل وبالتالي أقول لك بكل لطف إن كان لديك ملفات أو غيرها قدمها حتى نعمل عليها.

ثانيا، يجب أن نكون عمليين وقد ذكرنا أنه إثر انتهائنا من هذا الاجتماع سنعقد جلسة عمل مع السيد النائب ومعك أيضا، يجب مدنا بالإشكاليات التي حول جدليان وسبيبة لأن لدينا عدة مشاريع ومن بينها مشاريع انتهينا من أشغالها، أريد أن أعلم ما هي الإضافة التي قدمتها هذه المشاريع للمنطقة، يجب أن نقيم ذلك واقعيا على الميدان لذلك أقول لكم دائما أننا نتكامل مع بعضنا البعض، نحن الوظيفة التنفيذية، فنحن ننجز على الميدان وأنتم العين الخارجية، يجب أن تبلغوننا بكل ما يحصل إذا كانت هناك مسائل تتطلب التعديل فسنقوم بذلك.

إن دوركم مهم جدا ونحن نعتمد على ذلك كثيرا، بإمكانكم الاتصال بنا بالهاتف أو الحضور هنا في كل وقت لمعرفة ما يجب

القيام به والمخرجات التي نخرج بها من خلال هذه الجلسة، نطلب منكم محاسبتنا على ذلك، هذا ليس مجرد كلام فقط وسأتبين اليوم وضعية جدليان وغيرها من المناطق وسأقدم لكم مثالا بمعتمدية جدليان مثلما ذكرتم ذلك الآن.

تم إنجاز بئر لتزويد منطقة هنشير الحمام وقد بلغت كلفة الشبكة التي أنجزناها 1.1 مليون دينار لتزويد 127 عائلة وقد بلغت الأشغال الآن 95 %، حتى أننا على وشك إيصال الماء لهذه العائلات، إلا أن رفض متساكني منطقة أم الجدور لربط البئر بالشبكة رغم التدخلات وجلسات العمل بالولاية وأعلم جيدا أنك على علم بهذا الموضوع خاصة أنه بهذه الأهمية.

أيضا سنتبين هذا الأمر مع بعضنا البعض لنتمكن من لحلحلته، وقد تعاونا حول ذلك حتى وصلنا إلى تحقيق 95% أي لم يبقى إلا القليل، ثم سيصل الماء لـ 127 عائلة الذين بصدد انتظار ذلك.

أبلغتكم بهذا لأننا نريد أن نسمع منكم اليوم عن الآبار التي لا تعمل وسبب ذلك وأبلغكم أن هناك أعمالا بسيطة نقوم بها ولدينا آليات التدخل الحيني، وهنا أفتح قوسا كيف نتعامل مع كل ما هي مياه شرب في ضل وضع فيه تحديات كبيرة وفي ضل وضع به شح مائي سواء كان على مستوى المائدة المائية أو كل ما هي مياه سطحية وقد وصلنا اليوم إلى 29% من المخزون الوطني؟

الوضعية ليست سهلة وبالتالي يجب علينا أن نتصرف بحكمة مع الوضع وما هي الحلول الإضافية التي اتخذتها الوزارة التي لا يعلمها أي شخص لأنها عمل داخلي؟

سأبلغكم بذلك بعد قليل عندما أتطرق إلى مسألة المياه وبالتالي خلال جلسة اليوم يجب أن نكون فعالين لأن الإخوان الذين استمعوا إليكم في منطقة جدليان وبالقصرين بصفة عامة، ولكن ما الذي قمتم به بعد ذلك؟

ألتزم اليوم أن هناك العديد من المسائل التي ستتخذ خلال الجلسة التي سنعقدها حتى إذا لم نقم بالكثير فسنقوم بالقليل، هناك أشياء بإمكاننا القيام بها الآن لحلحلة بعض الحالات الصعبة خاصة إذا تعلق الموضوع بالماء وخاصة أنها تدخل في إطار "وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ"، شكرا سيد الرئيس.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير، هل يرغب الزميل المحترم السيد محمد أمين المباركي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين المباركي

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيد الوزير،

أحيي فيك روحك الوطنية، هذا ما يجب قوله والقيام به خاصة في الوضع الحالي للدولة التونسية ونأمل أن تتم حلحلة جميع المشاريع المعطلة بالنسبة إلى معتمدية جدليان وسبيبة والعيون.

هناك معطيات مغلوطة تصل إليكم من المندوبية الجهوية للفلاحة بالقصرين، فمن دوره تقديم معلومة صحيحة للوزارة وعندما أتبين أن هناك معلومات خاطئة تصل إليكم هنا ندخل في المغالطات، وعندما أطرح بعض الأسئلة على السيد الوزير إثر حضوره معنا بالبرلمان التابعة للمعتمدية، يجيبني حول ذلك والمواطنون الذين يشاهدوننا على المباشر الآن يتساءلون حول هذه المشاريع.

السيد الوزير، بالنسبة إلى مشروع السد الذي تدخلت حوله مؤخرا حتى أننا تواصلنا مع المقاول لأن هذا المشروع كبير وضخم وأنا بصفتي نائب ومن خلال دوري الرقابي فقد اطلعت على الاتفاقية بين وزارة الفلاحة ومندوبية الفلاحة والمقاول الذي سيقوم ببناء هذا السد وقد وقعت العديد من المشاكل حول ذلك داخل المندوبية الجهوية للفلاحة حول مسألة اطلاعي على هذه الوثيقة.

بالنسبة إلى هذا المشروع فهو لم ينطلق إلى حد الآن ولا نعلم أسباب المشكل، بالنسبة إلى مشكل عين الجدور بير الحمام أعد بحل هذا الموضوع هذا الأسبوع لأننا في حاجة إلى الماء، فكلنا تونسيون وأبناء عم، ولا أتصور حدوث مشكل كبير وأبلغ كل المواطنين الذين بصدد سماعي اليوم أنه بحول الله سأتدخل لحل هذا المشكل هذا الأسبوع.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيد الوزير، شكرا لكل إطارات الوزارة.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة بسمة الهمامي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الرابع للزميلة المحترمة السيدة بسمة الهمامي، لها الكلمة لمدة عشر دقائق على أقصى تقدير، فلتتفضل.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري وكل الإطارات المرافقة في رحاب مجلس نواب الشعب،

اسمحوا لي في البداية سيدي الوزير وكل الإطارات أن أهنئ العائلة التونسية بنجاح أبنائها وبناتها في نتائج الباكالوريا والسادسة ابتدائي والتاسعة أساسي لأن النجاح في الدراسة يبقى أجمل انتصار للعائلة التونسية مهما تتالت الانتصارات وهنا سأهنئ بشكل خاص ابنة المعهد النموذجي بسليانة التلميذة ميسم الدريسي على نجاحها الباهر وهي الأولى على مستوى وطني في مناظرة ختم التعليم الأساسي لسنة 2024 وأتقدم بالشكر لعائلتها ولكل الإطار التربوي المرافق لها طيلة هذه السنة، هذه هي البذرة الطيبة التي تنمو وتزهر وتنتج فتكون الحياة.

عل مستوى وطني أيضا أريد أن أهنئكم سيدي الوزير بمرور 60 سنة على الجلاء الزراعي، 12 ماي 1964 أمضت الدولة التونسية على وثيقة الجلاء الزراعي.

السيد الوزير، لم أرك منذ فترة لذلك أهنئكم اليوم بمرور 60 سنة على استقلالها كضامنة لاستقلالها واكتمال لسيادتها على كل أراضيها ورغم البرامج التي أنتجتها تونس في المجال الفلاحي إلا أنها لم تصل إلى مرحلة لا ضمان الأمن الغذائي ولا تحقيق السيادة الوطنية الغذائية ولا إبعاد شبح الفقر على المناطق المبعدة المقصية وهي الغنية بأراضيها الفلاحية.

سيدي الوزير، موضوع السؤال الشفاهي اليوم لسيادتكم هو حول مشروع تطوير المنظومات الفلاحية من أجل التنمية الفلاحية بولاية سليانة "Profits"، لم أكن حاضرة على المشروع منذ بدايته لكنني حضرت على نهايته وما أنتجه وما حدث للمواطنين.

انتفعت الدولة التونسية بتمويل في شكل قرض من قبل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية قدر بـ 67.2 مليون دينار وهبة من نفس الصندوق بقيمة 1.5 مليون دينار، كما ساهمت الدولة من ميزانيتها بقيمة 18.1 مليون دينار، كما ساهم المنتفعون بالبرامج بما قيمته 3.8 مليون دينار، الفئات المستهدفة من هذا المشروع تعد 14 ألف أسرة تقطن في 35 عمادة موزعة على خمس معتمديات وهي مكثر وكسرة والروحية وسليانة الجنوبية وبرقو والهدف الرئيسي للمشروع هي تحسين ظروف العيش للفئات الهشة وخلق فرص عمل مستدامة، انطلق المشروع في 13 جوان 2017 وسينتهي في 30 جوان 2025.

توجهت إليكم بسؤال كتابي بتاريخ 5 فيفري 2024 لمدنا بجملة من المعطيات حول المشروع، تمثلت الأسئلة في مدنا بعدد المنتفعين بهذا المشروع مقارنة بالأهداف المرسومة، المقاييس التي تم ضبطها للانتفاع بالمشروع، الإشكاليات المعترضة في تنفيذه، ما مدى تحقيق هذا البرنامج الأهداف الرئيسية المرسومة له؟

كما طالبنا بمدنا بتقرير التقييم النصف مرحلي للمشروع الذي من المفروض أنه تقدم في الإنجاز بعد تلقي تشكيات من قبل مواطنين ينتمون للمناطق المدرجة للانتفاع بالبرنامج في أنه وقع إقصاؤهم رغم أنه تنطبق عليهم شروط الانتفاع وهم من الفئات الهشة والمعدمة ولم يتم إنصافهم، تقدم المنتفعون بأكثر من شكوى منذ صائفة 2023، ذاكرين أنهم تلقوا تكوينا في مجال تربية الأغنام، كما أنهم أمضوا على التزام مفاده انتفاعهم بقطيع أغنام تسمين خراف منذ 5 جويلية 2023 متمثلا في 15 خروفا إضافة إلى كميات من العلف والقرط مع أنهم لم يحصلوا على شيء.

في تاريخ 2 أفريل 2024، بعد انتظار طويل يعود إلى صائفة سنة 2023: 68 عائلة من منطقتي كهف النحل والرعنين من ولاية كهف الزناق بسليانة الجنوبية تحصلوا على الخراف، إلا أنه بعد قبولهم لها اكتشف المنتفعون أن الخراف تشكوا من أمراض عديدة بشهادة البياطرة، فقد تبين أن الخرفان لا تغثوا ولا صوت لها، كلف الخروف على المنتفع بقيمة 740 دينار وحجمه الحقيقي يكشف أن الثمن لا يتطابق مع الحجم، كما أن طبيعة القرط ليست "قصيبة" وإنما قرط بقايا شعير وهذا مخالف لما أمضوا عليه في التزامهم وانتهى الأمر بنفوق الخرفان وتبين أن أمعاءها متعفنة والسبب يرجع إلى أن الخرفان تم سقيها مادة البنزين وهي مادة كاتمة لصوت الخرفان وتبيد الأمعاء والرئة.

سيدي الوزير، الخرفان مهربة ومن خلال زياراتي الميدانية التي نقوم بها في إطار الدور الرقابي وتواصلنا مع ناخبينا قمت بزيارة ميدانية إلى كهف النحل بولاية الزناق بتاريخ 26 ماي 2024 وعاينت مع الأهالي كل ما ذكرته لك سابقا.

منطقة البحيرين أيضا من معتمدية برقو ولاية سليانة تمثل المشروع في تربية الأغنام وتربية النحل، وانتفعوا بحفر آبار عميقة مع أن منطقة البحيرين بالذات لا تشكو من شح المياه والنتيجة لا مشروع ولا تحصيل ثروة ولا موارد رزق، من المسؤول عن انعدام المتابعة عن الإنصات المباشر للأهالي وعن انتظار اتهم؟ من يحدد طبيعة المنطقة المنتفعة؟ لماذا هم بالذات وليس الآخرين؟ وهنا أتساءل هل هناك إحصائيات رسمية تستندون عليها؟ هل هناك إحصائيات خصوصية تقوم بها وزارة الفلاحة ووزارة الاقتصاد والتخطيط من أجل التنمية في المناطق المذكورة؟ هل هناك متابعة لكل البرامج؟

السيد الوزير، من يتحمل المسؤولية؟

إن هذا المشروع بعث من أجل تطوير مهارات صغار المنتجين من الفلاحين والإحاطة بهم من أجل خلق موارد رزق تتماشى والبيئة المحيطة التي يعيشون فيها، أيضا خلق مناخ مؤسساتي وبنية تحتية عمومية لتنمية سلاسل القيمة وضمان ديمومتها بعد ما تعرض له سكان كهف النحل من عمادة أولاد الزناق من سليانة الجنوبية وأهالي البحيرين وبرقو وأهالي كسرة ومكثر والروحية، كيف يمكن لنا أن نقيم النتيجة ومآلاتها.

إن الدولة اجتهدت بكل مؤسساتها وآلياتها فعلا في مساعدة المواطنين على خلق الثروة لكن النتيجة هزيلة بلا فائدة، بل تحمل شبهة فساد، لم نقضي على الفقر بل قضينا على الحلم وعلى ثقة المواطن في دولته، هناك طرفان في هذه المسألة وهما الدولة والأهالي المنتفعة، الدولة ببرامجها والأهالي بواقعهم المفقر وقدراتهم في التعلم وإدارة مشاريعهم، هناك بينهما منطقة وسطى ألا وهي الإدارة التي لم تكن دقيقة في التنفيذ حتى لا أقول شيئا آخر.

إن فشل تنفيذ المشروع وفشل الإنجاز لن يكون له الأثر الطيب في حياة الناس وحياة العائلات المعدمة، هناك فقر وعجز عن تلبية حاجيات الحياة.

سيدي الوزير، مثلما بدأت مداخلتي حييت تونس وهنأتها بنجاح بناتها وأبنائها، لا أقدر اليوم على المرور دون أن أذكر الطفلة تلميذة الثأمنة أساسي التي قامت بنزع ميدعة المعهد يوم 25 جوان ولبست يوم 26 جوان جبة المرأة العاملة في المجال الفلاحي وركبت مع النساء العاملات في المجال الفلاحي شاحنة العمل الفلاحي، فانقلبت الشاحنة بمن فيها وماتت الطفلة التلميذة العاملة في المجال الفلاحي.

القاسم المشترك بين المرأة الفلاحة والطفلة هو الفقر والأشد من الفقر هو توريث الفقر، من المسؤول؟ أهالي هذه المنطقة الفلاحية يعيشون الفقر المدقع بل في عزلة، هناك طريق فقط في تلك المنطقة، والبنية التحتية مدمرة، لكن يوجد في هذه المنطقة 20 معصرة وحوالي 5 آلاف وحدة من البيوت المكيفة.

السيد الوزير، سأعود إلى مشروع "profits" الذي بعث من أجل تطوير مهارات صغار المنتجين الفلاحين والإحاطة بهم من أجل خلق موارد رزق تتماشى والبيئة والبنية والمحيط الذي يعيشون فيه، أيضا خلق مناخ مؤسساتي وبنية تحتية عمومية لتنمية سلاسل القيمة وضمان ديمومتها لكن على أرض الميدان وعند الفئات التي من أجلها بعث لم ينفذ مهمته ...

جواب السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة الآن إلى السيد عبد المنعم بالعاتي، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة النائبة،

شكرا على تفاعلكم مع كل ما يهم الناحية الفلاحية في المنطقة وأنا صراحة مثل هذه الأعمال الرقابية التي تقف على مدى فعالية إنجاز المشاريع المبرمجة بالجهة، أبلغكم أن هذا ما ينقصنا بالنسبة إلى هذه المسألة، فنحن لا نريد الإبلاغ عن قيامنا بإحداث مشروع ما في مكان ما، فنحن نتعامل الآن في وزارة الفلاحة ويحضر معي الآن السيد المدير العام للاستثمارات، فنحن لا نمرر أي مشروع إلا بعد دراسة الإضافة الميدانية التي سيقدمها لأن هناك مشاريع نتحصل من خلالها على قروض ونقوم بصرف اعتمادات ثم تندثر بأكملها ونقول بلغة الفلاحة "مشات بهايم وقمح".

بالتالي فإن مثل هذه المشاريع لم يعد لها أي مكان في الوقت الحالي في وزارة الفلاحة، أما المشروع الذي سيقدم الإضافة وستكون له ديمومة طبقا لاستراتيجية وزارة الفلاحة، الصمود، الاستدامة، والاندماجية، هذه كلمات الثلاث التي ترتكز عليهم استراتيجية وزارة الفلاحة في عملنا وبالتالي أي عمل سيكون سواء كان في الإنتاج الفلاحي أو في الاستثمار أو غير ذلك يجب عليه أن يرتكز على الكلمات الثلاث التي ذكرتها.

بالتالي أقول في إطار المشروع الذي تحدثتم عنه حتى أننا لم نتوصل عمليا على الميدان إلى أي نتيجة رغم أن المعطيات التي لدي مخالفة لما ذكرتموه، إلا أنه والحمد لله فأنتم على علم بهذا الموضوع ولدينا مراسلة موجهة من المندوب إلى السيد رئيس الأبحاث العدلية بمنطقة الحرس الوطني بسليانة للبحث في الموضوع وبالتالي يعتبر الموضوع عند القضاء وهذه المسألة مهمة جدا لكي يحصل كل شخص على حقه "واللي عمل يخلص"، هذا هو الشعار بدون أي شك في ذلك.

لا مجال للتلاعب بأموال الدولة لكي نكون أكثر وضوحا وتقول المعطيات التي لدينا الآن أننا اشترينا هذه الخرفان وقمنا بتوزيعها على الناس، كيف قمنا بتوزيعها؟ فكما ذكرنا فأهل مكة أدرى بشعابها واللجنة المتواجدة هناك تتكون من جميع الجهات المعنية، أتفق معك في مسألة أن هناك بعض التلاعب في بعض الأحيان والمثال الذي أعتمد عليه دائما هو قائمة الأعلاف وقد أبلغتكم عديد المرات أن بعض الأشخاص يقومون بتسجيل زوجاتهم وأبنائهم الذين يبلغ عددهم خمسة في نفس القائمة لكي يحصلوا على خمس حصص من الأعلاف، ثم نقول بعد ذلك أين هي الأعلاف رغم أن الدولة تضخ الكميات الكافية ثم يقع الاحتكار بعد ذلك ويقع التلاعب بالأسعار وبالأثمان.

كما أن هناك أمثلة أخرى تتجه في هذا الاتجاه مع كامل احتراماتنا للأشخاص الشرفاء والوطنيين الذين يقفون بالمرصاد لمثل هذا الفساد وكما ذكرت لكم فقد وقع إعداد القائمة على المستوى الجهوي ووقع ترتيب وطلب عدد معين ينتفع بها كل الأشخاص الذين على رأس القائمة فقط وتعتمد هذه المسألة في جميع الحالات نظرا لمحدودية الإمكانيات المالية، فالشخص الذي لا يتمكن من الحصول على ذلك سيكون غير راض.

لقد تحصلنا على هذه الخرفان بطريقة معينة التي من المفروض -سأقول من المفروض بما أن القضاء لم يحسم في هذا الموضوع- نحافظ على جودة المشتريات، أي أننا بقينا نتثبت من الأمر طيلة يومين، ثم بعد ذلك نتثبت من ذلك طيلة 15 يوما لدى المنتفع لضمان حصول المنتفع على منتوج طيب، ما الذي حدث عمليا؟

8 % من الخرفان التي قمنا بشرائها ماتت من المعطى الذي لدي وحسب الإحصائيات الموجودة فهذه النسبة عادية لأننا لم نقم بمثل هذا المشروع لأول مرة، الآن نريد معرفة مدى نسبة النجاح يبين المعطى الذي لدي أن 89 أو 87 % من النجاح أي أنه عند تقييم هذه الإحصائيات نتبين أن هناك مردودية للمشروع وأن هناك أناسا انتفعت من ذلك وبطبيعة الحال لن يكون الربح 100% بالنسبة إلى ما وقع برمجته ولكن كل شيء مقبول بنسبة معينة، وإلى حد الآن بالنسبة إلى المعطيات التي لدينا حتى يأتي ما يخالف ذلك من القضاء ومن تحميل المسؤولية للمعنيين بالأمر، بالنسبة إلينا فقد نجح المشروع.

هناك أشخاص استفادوا من المشروع بطريقة غير شرعية وهناك أشخاص قاموا بتمييز البعض عن غيرهم وأطلب من سيادتكم سيدي النائب إذا كانت لديكم معطيات مدنا بها لكي نقوم باللازم بقطع النظر عن التمشي القضائي في الموضوع ونحن موجودون هنا الآن وأيضا السيد مدير عام الاستثمار، مباشرة بعد الجلسة.

هل تسمعني السيد مهدي؟ بإمكانك مدنا بالمعطيات التي لديك وسنقوم بالإجراءات اللازمة وسنبقى على اتصال ويجب أن تكون الرسالة قوية أن جميع هياكل الدولة تعمل على القضاء على الفساد وسأعيد التذكير أن نقطة الاتصال وهي مكتب العمل الحكومي بوزارة الفلاحة على استعداد لسماعكم، هل تسمعني السيد إيهاب؟ على استعداد لسماعكم ولسماع أي تبليغ كان في أي وقت كان ونحن مستعدون لأي إضافات أخرى، سنأتي إلى هنا وسنقوم بالإجراءات الضرورية اللازمة في أي إشكالية كانت في أي موضوع كان في أي تبليغ عن الفساد كان، وسنكون شاكرين وممتنين لكم كثيرا، لأنه يجب أن نتحد جميعا.

على مستوى الإصلاح الإداري لا زالت لدينا إشكاليات في الإدارة ولا زال هناك أشخاص يسحبوننا إلى الوراء كما ذكر بعض الإخوان هنا، نعلم جيدا أن هذا موجود ونحن نقوم بتحديد هؤلاء الأشخاص وسنتخذ ضدهم الإجراءات اللازمة، فقطارنا يسير ومن يريد سحبه إلى الوراء سنزله وسنواصل مسارنا لكي نكون أكثر وضوحا، شكرا جزيلا السيد الرئيس.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير، هل ترغب الزميلة المحترمة السيدة بسمة الهمامي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا سيدي الوزير،

أشكركم على ما تفضلتم به،

أولا، لقد فرحت كثيرا بمعرفة أن المسألة أصبحت لدى القضاء ولي ثقة في القضاء والأشخاص الذين تحصلوا على هذه المشاريع وعلى هذه الأموال وعلى هذا المنتوج ولم يكونوا في المستوى أو تلاعبوا

بذلك سيتحملون مسؤولياتهم. أما إذا كانت الإدارة هي التي تتلاعب بمصائر الناس ولم تكن أمينة على هذا المشروع ولم تؤدي واجبها فأنا مع القضاء ويجب أن يتحملوا مسؤولياتهم ولا مجال للفساد.

السيد الوزير، في بداية تدخلكم تفضلتم أنكم تثمنون وجودكم في رحاب مجلس نواب الشعب للنقاش مع السيدات والسادة نواب الشعب من أجل الصالح العام ومن أجل القضايا الكبرى للوطن والمشاكل الجهوية الخصوصية، أيضا مهم جدا ما تفضلتم به، وأنا أتفق معكم تماما، سنكون جميعنا بناة وطن وظيفة تشريعية ووظيفة تنفيذية كلنا من أجل تغيير هذا الواقع المتعب المليء بالعطب والتعب والفقر. ومن يريد أن يبني يجب أن يضع يده في العجين.

نحن نواب شعب جئنا من مناطق التعب والشقاء والعزلة والثروات الغير مثمنة و"المحقورين" ونحن نمتلك أسباب الثروة، لدينا في منطقة سليانة أكثر من إشكال، لدينا مشروع ثاني يتمثل في "PACTE" وقد راسلت سيادتكم حوله كتابيا وتحصلت على الإجابة، هناك العديد من الأخطاء والكثير من الفشل على مستوى تنفيذ هذا المشروع وإذا سمحتم سيادتكم فإنه سيكون مآله أيضا التحقيق والبت فيه، هناك أكثر من منطقة في سليانة تشكو من العطش حاليا مع أنه ليس لدينا أي مشكل مع الماء بجهة سليانة، بل لدينا مشكل في الحوكمة.

كما أن منطقة عين زكار من معتمدية برقو تعيش العطش وهناك شح في البئر مع أن البئر العميقة عين زكار 2 برمجت منذ سنة 2018 كبديل وفتحت اعتماداتها في 2022/21 وتصر المندوبية إلى حد اليوم على عدم تفعيل هذا البئر ومصرة على جهر البئر الذي شح وأصبح يخرج منه الرمال.

المندوبيات التي لا تقوم بنظرة استباقية قبل سنة أو ستة أو ثلاثة أشهر والقيام بتفعيل بئر جديدة، يجب القيام بكل ذلك قبل الوصول إلى مرحلة العطش.

أيضا هناك مشكل بمعتمدية سليانة الجنوبية وهي منطقة العمارصية، فالبئر العميقة مجهزة وأذكر أني تقدمت منذ السنة الفارطة سنة 2023 بمطلب لفتح الاعتمادات بالتنسيق بيني وبين الإدارة الجهوية لتفعيل هذا البئر ولكن إلى حد اليوم لم يفعل هذا البئر، والناس يعيشون أزمة عطش ورغم ذلك هم صابرون ولا زال بإمكانهم أن يصبروا، نحن نقوم بطمأنتهم من خلال تدخلات فعلية في البحث على حقوق فعلية في تفعيل جدي للمشاريع.

فلا نترك الناس تعاني، والإدارة الجهوية لا تستجيب وإذا قمنا بكتابة أسئلة كتابية وشفاهية إلى سيادتكم سيدي الوزير فذلك يعني وجود مشكل على المستوى الجهوي يتطلب تدخلكم بشكل عاجل من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه ومن أصل الصالح العام، نحن الآن لا نريد التعطيل وإنما نريد المبادرات والإسراع والتحفيز وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، لقد تحصلت على سبع دقائق ونصف ولا زال لديك الحق في دقيقتين ونصف، تفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

سأستغلها في إجابة السيدة النائبة.

سأتفاعل معك رغم أنه ليس موضوع السؤال لكننا ننصت إليك جيدا ونريد سماع مقترحاتكم، إن كان لديكم وقت بالنسبة إلى الاجتماع الذي سنعقده حول مسألة الماء سنوضح هذه النقاط وسأمدك بالإجابة وبالإجراءات التي سنتخذها وسنتابع ذلك مع بعضنا البعض، شكرا سيدي الرئيس.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد يوسف التومي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير،

السؤال الشفاهي الخامس للزميل المحترم السيد يوسف التومي له عشر دقائق على أقصى تقدير، فليتفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق له،

سيدي الوزير، سأستهل مداخلتي بعنوان "بالإرادة والعزيمة الصادقة تبنى الأوطان وبثقافة العمل اليوم نتقدم بالبلاد".

اليوم حين يكون هناك تكامل بين الوظيفة التشريعية والوظيفة التنفيذية فإننا نتقدم أيضا بالبلاد.

سيدي الوزير، لماذا قلت هذه المقدمة؟ لأنني أحيي فيكم هذا الجانب الذي نراه ونلاحظه وخاصة حين نلمسه على أرض الواقع ونرى أن هناك إنجازات منها مؤخرا محطة تحلية المياه بالزارات وهذا مثلما تفضلت وقلت أينما تصب تنفع. لكن نعيب اليوم على المسؤول الذي يحسب وقته متى ينتهي ومتى سيغادر.

وحين نتحدث اليوم عن مدينة زاوية سوسة من معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات من ولاية وسوسة وبها مشروع رائد منذ الثمانينات وهو المنطقة السقوية وهي ليست جديدة اليوم، ومن بعد الاستقلال كانت تجربة رائدة في ولاية سوسة وتحديدا في هذه المعتمدية وبالأخص في مدينة زاوية سوسة، كان مشروعا رائدا وكانت الفلاحة مزدهرة في وقت ما وكانت هناك تربية الأبقار والمواشي وغير ذلك.

فرحنا بموضوع المياه المعالجة حين تمت المياه المعالجة الثلاثية والذي صرفت عليه الدولة أموالا طائلة جدا وهي محطة حمدون التي أنجزت في معتمدية الزاوية والقصيبة والثريات.

المنطقة السقوية بمدينة زاوية سوسة لا تنتفع بهذه المحطة عمليا وفي الأصل لديها محطة المياه المعالجة بسوسة الجنوبية لكن بقرار سياسي أغلق وادي الحلوف في ولاية سوسة فلم يعد يصل الماء للفلاح، بل أحدثوا محطة ضغط إضافية للفلاح ليستغلوا محطة الضغط في محطة حمدون من أجل التزود بالماء وفي أوقات معينة يقولون بأن محطة الضغط لا تعمل أو لا يوجد حارس أو لم يجدوا من يضخ الماء، وتحدثنا في بداية مداخلتنا عن الإرادة والعزيمة الصادقة التي يجب أن تكون موجودة ومتوفرة في المسؤول.

سيدي الوزير، اليوم حين ترى المنطقة السقوية بمدينة زاوية سوسة أعلمك أنه وقع تدميرها ربما عن حسن نية أو سوء نية، لا ندخل في هذا لكن دمرت المنطقة السقوية وتركت نوعا من الاحتقان من طرف الفلاحين.

سيدي الوزير، استبشرنا سابقا وزادت 500 هكتار على مدينة سوسة والثريات، هذا المشروع رائد فالفلاح مترفه في مسألة ري زياتينه واليوم كل الأعلاف في ظل غلائها وفي ظل الشح المائي، من

الطبيعي أننا تطورنا وأحدثنا محطة كبيرة ثلاثية ونريد إحداث توسعة للبرنامج الموجود، ونرى أن الفلاح اليوم لا يصله الماء.

وما يبعث على الاستغراب أن الماء الذي تصرف عليه الدولة وتعالجه وتصرف دينارا على المتر المكعب منه يصب في البحر، فهل من المعقول أن تصرف الدولة المال وتستثمر وتسعى للحصول على تلك الأموال من خلال القروض وغيرها وفي الأخير لا ينتفع الفلاح بذلك الماء ويصب في البحر؟

وهذا في الحقيقة من مشاغل الفلاحين في المنطقة ونحن اليوم كمجلس نواب نحمل مشاغل وهموم مناطقنا وخاصة الفلاحين الشباب منهم الذين يستثمرون اليوم في الميدان الفلاحي وقد ملوا ولم يعودوا يرغبون في الاستثمار واليوم يشترون البذور ويزرعون ثم لا يجدون الماء، فيخسرون ومن الطبيعي حينها ألا يعمل مجددا في الفلاحة ولا يواصل.

سيدي الوزير، ما هي الأسباب والمسببات التي جعلت المنطقة السقوية بمدينة زاوية سوسة يحدث فيها ما يحدث الآن؟

العائق الآخر هو عائق "STEG" فاليوم وقت الذروة في الصيف وحين يتوفر الماء المعالج بين الساعة 11 و15 بعد الزوال ينقطع التيار الكهربائي، لماذا؟ يقولون ارتفاع الكلفة ولا يمكنني أن أعطيك الماء في وقت الذروة، فمتى سيحصل الفلاح على الماء؟ في الليل لا يوجد الماء، وكما ترون انقطاع الماء، وسنعرج على هذا الموضوع لنتحدث فيه. الوقت المناسب لهم بين الساعة 11 و15 بعد الزوال حيث تتوفر المياه المعالجة التي يوفرها ديوان التطهير، وفي النهاية إن لم تجد الكهرباء ستذهب للبحر.

وتعرفون أن هناك مشكلا بيئيا الآن على مستوى ولايتين ساحليتين وهما ولاية سوسة والمنستير جراء هذه المياه التي تصب هباء منثورا.

سيدي الوزير، نتساءل لماذا لا يقع اعتماد الطاقة الشمسية عوضا عن التيار الكهربائي ويقع استغلال المياه المعالجة على الوجه الأكمل وتفادي الانقطاع المتكرر للكهرباء خاصة عند الذروة في أوقات الصيف؟

سيدي الوزير، نتساءل كذلك متى ينطلق مشروع توسعة المنطقة السقوية لمدينة قصيبة سوسة والثريات الذي ينتظره الفلاح على أحر من الجمر خاصة في ظل الشح المائي الذي نعيشه اليوم؟ والزيتونة اليوم تحتاج للماء وهو موجود ومعالج ويصب في البحر، فلماذا لا نسقي به الزيتون وينتفع به الفلاح؟

سيدي الوزير، الإشكالية الثانية هي: حصة ولايات الساحل من الماء الصالح للشراب وأريد أن أعلمك وهذا مشغل من مشاغل المواطنين، نحن متفقون أن الشح المائي موجود الآن في تونس وبالجمهورية التونسية وهذا معقول، أن يقطعوا الماء في وقت ما من الليل معقول لكن هناك مناطق ينقطع عنها الماء طيلة 10 أو 12 يوما بولاية سوسة وأعطيك المنطقة تحديدا بحي المندرة وحي الرياض سوسة ووادي القوس زاوية سوسة ومناطق في القلعة الصغرى، وهناك أيضا مناطق في سهلول ينقطع عنها الماء لأيام ولا نتحدث عن يوم في إطار سياسة الدولة لترشيد استهلاك الماء ونحن مع هذه السياسة حتى نحافظ على الأقل على مدخراتنا من الماء لكن غير معقول أن يستمر 10 و12 يوما، هذا غير مقبول بالمرة.

سيدي الوزير، هناك أيضا طلب آخر وهو طلب تركيز إقليم للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في معتمدية تعد أكثر من 50 ألف ساكن.

هناك أيضا شبكة للمياه المعالجة موجودة بالطريق الحزامية التي تربط بين ولاية المنستير وولاية سوسة، هناك شبكة تمر من 2004 بالطبع حسب إجابة السيدة وزيرة البيئة لأنني توجهت إليها بسؤال كتابي ولم يقع اليوم استغلال هذا الماء حتى نساهم على الأقل في جمالية مداخل المدن، خاصة أنها ولايات ساحلية تستقطب عديد الوافدين عليها من أنحاء الجمهورية بل ومن أنحاء العالم.

واليوم لماذا نقول حصة سوسة في الماء، ونؤكد عليها للترفيع فيها ولا نتحدث عن 800 ألف ساكن، بل نتحدث عن مليوني ساكن في الصيف.

السؤال الأخير هو محطة تحلية مياه البحر بسيدي عبد الحميد وهو مشروع رائد ننتظره بفارغ الصبر مع محطة تحلية المياه بصفاقس، بالطبع إن شاء الله يحل الإشكال بولايات الساحل، فالإشكالية كبيرة في الماء الصالح للشراب ليس على المواطن فقط بل حتى على السائح الذي يأتينا من كامل دول العالم وشكرا.

جواب السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن نحيل الكلمة إلى السيد عبد المنعم بالعاتي وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد النائب،

مواضيع في غاية الأهمية وسنبدأ تباعا حسب الأهمية، بالنسبة إلي أهم موضوع هو مياه الشرب وسنتحدث عن المياه بصفة عامة، ما هو تمشي الوزارة في هذا المجال؟

نحن نعرف مسبقا أننا مقبلون على شح مائي وأريد أن أؤكد على مسألة في هذا المجال، لم نكن نتصور أن انعكاس تغير المناخ سيرتكز في بلادنا بهذه السرعة وكنا نتصور أن الأمور ستسير تدريجيا ولا نبقى سبع سنوات دون أمطار وفي فترة جفاف وغيره وهذا ما نعيشه الآن ولن ترتفع درجة الحرارة إلى 50° مثلما عشناها في العام الفارط في جويلية في هذا الوقت.

بالتالي انعكاس تغير المناخ طرق الباب ودخل دون استئذان، هذا هو الواقع، اذن يجب التأقلم للتعايش مع الوضع الجديد.

لدينا كل ما هو مياه تقليدية وهي أولا: المياه السطحية الموجودة في السدود، نعرف الكمية وقلنا 29% كنسبة تخزين في الوقت الحالي، النسبة غير جيدة بالمرة حتى لا أقول كلاما آخر.

سنزيد بعض النقاط في هذه المياه السطحية يوميا حين تكون درجة الحرارة مرتفعة مثل اليوم وهذه الأيام نخسر تقريبا ما بين 600 و700 ألف متر مكعب عن طريق عملية التبخر، يعني كارثة أخرى.

فما الذي فعلناه لأقول أن الوزارة تعمل؟

أولا، كيف نتعامل مع عملية التبخر؟ أحدثنا لجنة من الشبان ومن خبراء وزارة الفلاحة بما فيهم البحث العلمي الفلاحي، كيفية التعامل مع التبخر ووجدنا العديد من الحلول، في القريب العاجل سنبدأ أول تجربة في بعض البحيرات الصغيرة حتى نرى علميا تأثير هذه العملية، لا أريد الحديث فيها، لكن أردت أن أقول لكم بأننا نعمل على هذا الموضوع حتى نقلص من تأثير عمليات التبخر وحين نربح 100 أو 200 ألف فإننا نحن رابحون في جميع الحالات.

كيف تتم تغذية هذه المياه السطحية؟ من الأمطار ولكن لا توجد الأمطار فماذا نفعل؟ هناك ما يسمى بعملية الاستمطار، فقد طرقنا هذا الباب ولمَ لا نفعل ذلك وبالتالي في إطار التعاون مع بعض الدول وليس مثلما تم تداوله وما زلنا في الخطوات الأولى، أول شيء قمنا به قبل فتح باب التعاون مع هذه الدولة قلنا من العيب أن هناك دولا تدرس هذا الموضوع وتعاملت معه منذ السبعينات ونحن لا حياة لمن تنادي.

بالتالي تم تكوين لجنة على المستوى الوطني الذي فيه جميع الجهات المعنية بهذا الموضوع وسيتم تقنين هذه اللجنة ونقوم بهذا الموضوع وإن شاء الله سنقوم بأول تجربة ولن أقول متى حتى تكون كل الظروف سانحة وتدرس العملية من جميع نواحيها لأن بعض الدول التي قامت بهذه العمليات كانت فيها النتيجة إيجابية على مستوى هذه العملية وكان فيه تكوين أمطار أعطت الإضافة على مستوى المياه السطحية.

ثالثا، نحن الآن نتحدث عن تدعيم المياه السطحية، وأنتم تعرفون خاصيات تغير المناخ وهي ارتفاع درجات الحرارة، طول مدة فترات الجفاف، تصب الأمطار أم لا؟ كيف تصب الأمطار؟ تصب أمطار قوية في وقت وجيز وبالتالي التفكير هنا في كيفية حصاد مياه الأمطار، ماذا يعني بلغة أخرى؟

نود ألا يصب الماء في البحر ويضيع، ماذا سنفعل؟

يجب علينا أن نزيد في عدد السدود الموجودة، وهذا ما نفعله في الوقت الحالي، هناك ما يقارب ستة سدود منها ما هو في طور الإنجاز ومنها ما يشارف على الانتهاء مثل ملاق العلوي وفيها ما نعدل فيها الآن في تسوية وضعية الملكية لبعض المواطنين وهذا أيضا حل آخر ونرجع للمياه السطحية ودوما في المياه التقليدية.

ثانيا، ما هي وضعية المياه الجوفية؟ الكل مرتبط ببعضه، إن لم تكن هناك أمطار فإن الجميع يكون متعبا سواء كانت المياه السطحية أو الجوفية وبالتالي هناك نقص كبير على مستوى المائدة المائية.

ثانيا، ركزنا بعض محطات التحلية للمياه الجوفية لأنكم تعرفون جميعا في الجنوب من أين نشرب، نشرب من المياه الجوفية التي أصبح فيها شح مع الوقت وبالتالي ارتفاع درجة الملوحة، لذلك نسير في محطات تحلية للمياه الجوفية.

هنا نتحدث عن المياه التقليدية ولكن هذا لا يكفي، ويجب أن نمر للمياه غير التقليدية، بماذا بدأنا؟ محطات تحلية مياه البحر بدأنا بمحطة جربة وتعمل منذ 2018 ومؤخرا دشن السيد الرئيس محطة تحلية مياه البحر في الزارات وإن شاء الله في القريب العاجل نمر لمحطة صفاقس وهي ستعطينا نقلة نوعية.

لذلك أريد أن أؤكد على محطة صفاقس ولو سمعتم في هذه المدة فإن لدينا على مستوى محطة الزارات إشكاليات على مستوى قابس وتطاوين ومدنين وقد نقصت التشكيات لأن هذه المحطة دخلت طور الإنتاج وإن شاء الله في القريب العاجل في صفاقس التي هي 50 ألف في الزارات و100 ألف متر مكعب في اليوم في صفاقس وهي قابلة للتطوير والتوسعة حتى تكون الزارات 100 وصفاقس 200 وهذا ما نعمل عليه على مستوى شركاء التمويل الذين نعمل معهم.

100 ألف بصفاقس، ما هو انعكاسها؟ أولا، ستنتفع المناطق المحيطة بصفاقس بهذا الماء وثانيا وأهم شيء أننا سنقلص من ضخ مياه الشمال إلى صفاقس وبالتالي فيه المياه الإضافية التي سنزيدها لسوسة في الوقت الحالي حين تدخل محطة صفاقس طور الاشتغال والإنتاج وستركز نسبة من تلك المياه لسوسة ونحاول تغطية النقص.

هنا صراحة أريد أن أشكر جميع المواطنين الذين يتفاعلون إيجابيا مع الوضع الحالي، أولا للمياه ومع النقص الحاصل وأعرف معنى أنه لا يوجد مياه في المنزل خاصة في فصل الصيف ونحن واعون بذلك، لكن لنتفق على شيء ليكن من الواضح ليس أن لدينا ماء ولا نعطيه للمواطنين وإن لم يكن هناك ماء فلأنه لا توجد الكمية الكافية منه،ونحن نشتغل ليلا نهارا من أجل زيادة هذه الكميات.

سأقول ماذا فعلنا إضافة لمحطات التحلية وسأواصل، إن محطة التحلية بسوسة رغم الصعوبات مع المقاول التي تسببت في تعطيلها والدولة نزلت بجميع ثقلها على مستوى رئاسة الحكومة من أجل حلحلة الأمور وحتى تعود للعمل وأنت تتابع الموضوع جيدا وتعمل الآن، وقد ذهبت هناك وأحس انه ليست الوتيرة التي ستمكن من استكمال هذه المحطة في نوفمبر.

عقدنا اجتماعا خاصا في نوفمبر ويوم السبت سنجتمع مع المقاول الذي ذهب إلى إسبانيا لأن شريكه هناك لأننا نريد إيجاد الحلول للتسريع في إنجاز هذه المحطة والوتيرة ليست كما يجب أن تكون، هذا من ناحية.

وسأعود بك إلى ما قامت به وزارة الفلاحة طيلة هذه المدة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد يوسف التومي سنضيف دقيقة للسيد الوزير ليواصل لأنه يدلي بمعلومات هامة، تفضل الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا سيدي الرئيس،

تنقلنا إلى آبار كانت متروكة من قبل وقمنا بتشغيلها وتجهيزها وأدرجناها في منظومة "SONEDE" تقريبا سبعة أو ثمانية آبار حتى قدمت إضافة.

ثانيا، بالتعاون مع الشركة التونسية للأنشطة البترولية التي قامت بعمليات حفر عميقة جدا وقتها يبحثون عن البترول في كامل تراب الجمهورية وقلنا لهم أعطونا التقارير الخاصة بهذه الآبار ورأينا في التقارير أن في الحفر هناك مياه وفي الوقت الحالي في عملية الاطلاع والاستطلاع العملي الميداني على هذه الآبار لاستغلال ما فيها يفيد المواطن التونسي...

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الوزير، هل يرغب الزميل المحترم يوسف التومي في التعقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

سيدي الوزير، مهم جدا ما نتحدث فيه خاصة محطات تحلية مياه البحر وتمنيت لو أن سياسات الدولة من قبل عملت على هذا الموضوع حتى تكون مستعدة لهذا اليوم الذي نعاني فيه الجفاف، لأن الدولة ليست لخمس أو أربع أو عشر سنوات، هذا موضوع لعقود من الزمن ومن باب أولى وأحرى أن تكون هذه المحطات جاهزة قبل هذا الوقت حتى.

بالنسبة إلى سد القلعة الكبرى، وقد طرحت الآن موضوع السدود والماء المهدور دون أن نستغله، كدولة تونسية اليوم سد القلعة الكبرى ومحطة تحلية مياه البحر سيدي عبد الحميد وهو مشروع رائد وتنتظره ولايات الساحل والوسط، فهو سيحل إشكال الشح المائي في الولايات المحيطة بولاية سوسة.

سيدي الوزير، اليوم العائق هو بيروقراطية الإدارة ونحن اليوم في حاجة إلى ثورة تشريعية جديدة خاصة في موضوع الصفقات العمومية وهذا يفتح الباب أيضا للتساؤل لماذا لم تنجح هذه المشاريع؟

اليوم أيضا نتحدث عن الانتزاع لفائدة المصلحة العامة، واليوم يقول لك مواطن لا أعطي أرضي ويعطل مشروعا موجودا بالمليارات وهو له مصلحة عامة على المواطنين والمتساكنين واليوم أيضا يجب نظرة إلى تنقيح هذه القوانين حتى تتمكن الوزارات والدولة من العمل في أريحية، لأننا نتحدث عن مشاريع وتعتبر من المشاريع الكبرى تعطل اليوم لأبسط الأشياء ويمكن أن يهرب المقاول اليوم حين ترتفع الأسعار الأولية لديه ولا تجده وهذا ما لاحظناه في عديد المشاريع لو ترجع للمشاريع الموجودة، لذلك فتحنا الباب الآن، فعديد المشاريع معطلة بسبب هذا الشيء وبسبب القوانين البالية التي ما زلنا نتعامل معها اليوم كإدارة تونسية.

محطة تحلية المياه بسيدي عبد الحميد لسنوات وليس من اليوم فقط مرة يهرب المقاول ثم يرجع واليوم نقول أينما تصب تنفع، تم تركيز محطة تحلية مياه البحر في الزارات وستركز إن شاء الله يوم 20 من شهر جويلية الحالي، أيضا تنطلق محطة تحلية مياه البحر بولاية صفاقس في العمل وحسبما تفضلتم سيدي الوزير فهو سيزيد في حصة سوسة وولايات الساحل من الماء الصالح للشراب واليوم حين نتحدث عن المناطق التي بقيت 10 أو 15 يوما دون ماء فهذا غير مقبول ولا معقول بالمرة.

المواطن التونسي يتفهم ويعرف بوجود شح مائي ويعرف بوجود هذه الإشكاليات، لكنه لا يفهمك حين يبقى 10 أو 15 يوما دون ماء سيدي الوزير وتعرف أن الوضعية تصبح صعبة عليه وضعية منزله وعائلته.

سيدي الوزير، للأسف لضيق الوقت وأهمية المواضيع لم أجد الإجابة عن أسئلتي وإن شاء الله نجد الإجابة الشافية والضافية في عديد المواضيع الأخرى وهي أيضا مهمة تباعا في خصوص مسألة المياه المعالجة وهذا أيضا موضوع مهم جدا.

كما أننا صادقنا يوم أمس على قانون في قرض استثماري أعتبره قرضا رائدا وهو أيضا بخصوص موضوع المياه المعالجة بالطريقة الثلاثية.

سيدي الوزير، اليوم نتحدث عن جمالية المدن، ونستغل المياه الصالحة للشرب في حين أن لدينا الإمكانية في أن نستعمل المياه المعالجة، اليوم مفترقات الطرق الدائرية ومداخل المدن والطرق الحزامية نسقيها بالمياه الصالحة للشرب عوض المياه التي نصبها في البحر، نود أن ينتفع الفلاح بالمياه المعالجة التي تصب في البحر وتذهب إلى مناطق أخرى وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة ريم المعشاوي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي السادس للزميلة المحترمة ريم المعشاوي فلتتفضل، لها عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير وكافة إطارات الوزارة،

سيدي الوزير، بداية أود أن أذكركم بأنكم على كرسي ظالمين من قبلك ولولا ظلمهم وانحيازهم للوبيات والفاسدين والفساد بشتى أنواعه وضربهم عرض الحائط مطالب المفقرين والمهمشين والمناطق المنسية عبر التاريخ لما وجدنا هذه التركة ولما وجدنا الحال على ما هو عليه اليوم.

إن ولاية الكاف في وضع تنموي متردي جدا ويقابله بطء وتعطيل ملحوظ بل متعمد في إنجاز جل المشاريع الكبرى والصغرى والتي من شأنها أن تفك عزلة الجهة وتربطها بالأقطاب الاقتصادية الوطني، وذلك لتسهيل عملية جلب المستثمرين وتحسين المناخ الاستثماري على غرار الطريق السيارة تونس الكاف، إلى جانب مشروع منطقة تبادل حر بساقية سيدي يوسف ومشروع فسفاط سراورتان والمنطقة الصناعية بالسرس وصولا إلى استكمال مشروع سد سراط.

تأخر تنموي بل منعدم بأتم معنى الكلمة وبنية تحتية مهترئة وتواصل ارتفاع نسبة الفقر والأمية والبطالة والتعطيل في إنجاز المشاريع ووضعيات اجتماعية صعبة.

يا سادتي، عن ولاية الكاف أحدثكم، وهاهم أهالي الكاف اليوم في 2024 يترجون شربة ماء، أهذه العدالة الاجتماعية؟ أهذه التنمية العادلة؟ أهذه كيف تقسم الثروات على الجهات بالعدل؟ أهذه هي عدالتكم؟ أهذه هي تغيير المنوال التنموي نحو تنمية المناطق الداخلية خاصة الشمال الغربي وبالأخص ولاية الكاف؟

نحن نطالب اليوم باعتماد وتفعيل السياسات العامة التي رسمها السيد رئيس الجمهورية.

مطالبي ليست شخصية بل هي مطالب الكاف وكل أريافها ومدنها تجاه صمت رهيب وسياسات متعاقبة وغياب التخطيط الذي أفرز مفارقات بين سكان البلد الواحد، لتشتد بهم الخصاصة حتى يتناسوا حقوقهم وصاروا يسعون وراء حلم الواجب والحق الدستوري وراء شربة ماء.

سيدي الوزير، إن الناس تعاني الأمرين، تعاني العزلة بلا طرقات وبلا مسالك وتعاني انقطاع التيار الكهربائي وتعاني من أكداس الفضلات وتعاني من وضع صحي متردي وكارثي ومتدني ويعانون الموت يوميا والفقر والتهميش وخاصة الحقرة، يعانون اللاتنمية واللاعدالة اجتماعية، ثم يعانون العطش في هذا الحر القاسي.

يعانون اللاإنصات لهم ولا وقوف على مشاكل المواطن وخاصة الفلاح ولا حلحلة للمشاكل ولا عمل ميداني وولاية الكاف منذ سنتين بلا والي، ثم أمر سيدي الوزير.

بعثنا بمراسلات إلى سيادتكم بتاريخ مارس 2024 حول إشكاليات التزود بالماء الصالح للشراب بولاية الكاف، فيتم إعداد جلسة استماع للإجابة عن تساؤلاتنا المتعلقة بإشكاليات التزود بالماء الصالح للشراب بتاريخ 26 جوان 2024 ونحن في أوج فصل الصيف والحر والعطش، ثم نحن طرحنا إشكاليات وليست أسئلة ولم أنتظر إجابة مندوبية جهوية لأني أعلم إجاباتهم، بل انتظرت جلسة عمل مع السيد الوزير للاستماع للحقيقة ثم معالجة واقتراح الحلول.

كنت تطرقت لمشروع بئر النخلة المشروع المعطل منذ سنوات وهذا التعطيل الذي نجم عنه ما نحن عليه اليوم من عطش في الكاف المدينة، فيجيبني السيد الرئيس المدير العام الإجابة نفسها، وقد سمعتها من قبل ألا وهي بصدد انتزاع الأراضي التي توجد عليها الآبار العميقة، نحن نقول بأننا سنموت وننقرض، ويجيبنا المسؤولون نحن بصدد وسنعمل وسوف...

هذه إجابة السيد الرئيس المدير العام، أما الهندسة الريفية فتجيبني عن نفس المشروع بئر النخلة إجابة غير شافية، إجابة أنا عن نفسي استفزتني وأقول إننا مواطنون عقلاء، فكانت الإجابة أن فرط الاستهلاك في المناطق المنخفضة مع تفاقم ظاهرة الربط العشوائي أدى إلى انقطاع الماء خاصة في فصل الصيف وضرورة ترشيد الاستهلاك.

ثم يطالب بتفعيل لجنة محلية للوقوف على التجاوزات ورفعها، ألا تعلم وزارة الفلاحة هذه التجاوزات حتى تنتظر من لجنة محلية رفع التجاوزات؟

كنت تكلمت عن منطقة الزيتونة لأني رأيت ما يعانيه الناس، فتلقيت إجابة ثانية أني بصدد انتزاع الأراضي التي توجد عليها البئر العميقة، هذا المشروع معطل منذ سنتين وما زلنا بصدد.

كنت تكلمت عن معتمدية السرس وقلت بأن الضوء الأحمر قد اشتعل منذ توليت مهامي في المجلس، هذه المعتمدية مدينة وأريافا خاصة منها زنفور والأردس بدون ماء.

كاد الناس أن يموتوا من العطش ولا يغتسلون في هذا الحر، 45° حرارة وقد نفذ صبرهم وخرجوا عديد المرات نساء وأطفالا يبكون من أجل الماء وأتلقى إجابة بسيطة فيها بعض الكلمات: نقص الموارد المائية، في طور حفر بئر جديدة، ألا نعرف أن هناك نقصا في الموارد المائية حتى يجيبني السيد الرئيس المدير العام بهذه الإجابة؟ وأين البئر الجديدة؟

قالوا أول جويلية سيكون البئر جاهزا ويتم استخراج الماء، سيدي الوزير، قلت لهم بأن هذه النقطة كانت دون دراسات فكانت إجابة المسؤول أن الدراسات في حد ذاتها يمكن أن تكون خاطئة.

سؤالي سيدي الوزير: لماذا أغلب الآبار التي تحفرها الدولة تكون سلبية ودون ماء، أما الآبار العشوائية التي يحفرها المواطن كلها فيها الماء؟ متى تشرب معتمدية السرس الماء؟ متى ستتمتع بحقها الدستوري؟

سألت عن دوار ماجر التابع لمعتمدية ابة بالدهماني التي يتصل مواطنوها بي يوميا، أجابني أنها خارج تغطية شبكة الشركة، ولا يمكن تزويدها نظرا للهبوط الحاد للموارد المائية، يعني أننا نقول بأنه حق دستوري لكل مواطن اليوم سيشرب الماء وإجابتهم لا، خارج التغطية ولا يمكننا.

منطقة اللواتة، مشروع معطل منذ سنة، الإجابة نحن في طور الإعلان عنه.

الزيتونة مشروع معطل منذ سنة، الإجابة تمت مراسلة.

بانو، مشروع معطل لأكثر من ثلاث سنوات وبعد ثلاث سنوات يجيبني أنه في طور...

السوالمية مشروع معطل منذ أربع سنوات، يجيبني أنه في طور.

الشفارة مشروع معطل منذ أربع سنوات، الإجابة أنه في طور.

القواضبية مشروع معطل منذ ثلاث سنوات، الإجابة بـ: في طور.

زنفور داهمها الموت والعطش، والإجابة في طور.

الحوض والسويدات وسيدي بركات والغوازي والعواودة وقصور المدينة وتاجروين والجريصة ونبر كلها في طور الإعداد أو في طور الدراسة أو طلب العروض وكلنا في طور الموت عطشا.

منطقة الزوارين التي لا يشرب أهاليها الماء منذ سنوات خرجوا منذ ثلاث سنوات تقريبا في حركة احتجاجية، فهم من سجن ومسجون إلى الآن والماء منعدم.

سيدي الوزير، هؤلاء حين تنقلت إليهم في الحملة الانتخابية كانت من أصعب المناطق لأنهم استغربوا حتى حضوري معهم وتساءلوا كيف تطلبين مني اليوم أن نؤدي الواجب الوطني؟ فهل نحن تونسيون؟ وشربة الماء لا نملكها، فوعدتهم أنني سأحمل صوتهم حول مشكل الماء الصالح للشراب واقتنعوا وصوتوا لنا لكن إلى اليوم لا يشربون الماء.

بالمناسبة سيدي الوزير، يأتينا السيد الرئيس المدير العام للشركة يوم السبت 4 ماي 2024 وكنت حاضرة في هذه الجلسة لولاية الكاف ويتعهد لنا أن مشروع تزويد تجمع الزوارين بالماء الصالح للشرب سينتهي من الأشغال نهاية شهر جويلية 2024، أؤكد لك سيدي الوزير أنه لن ينتهي في هذه الآجال.

ثم تعهد لنا أن مشروع حفر البئر الجديدة وتجهيزها وربطها بمعتمدية السرس تنتهي أشغاله في غضون ثلاثة أسابيع وها قد تجاوزنا الشهرين وليس ثلاثة أسابيع فمتى ينتهي هذا المشروع؟

سيدي الوزير، كنت تساءلت في السنة الفارطة عن استكمال سد سراط، وكنتم أجبتم بأن الممر المائي بالمحجوبة على وادي سراط مبرمج، فأين قنطرة المحجوبة؟ متى يتم إنجازها؟

كما أجبتم أنه تم الاتفاق على خيار إضافي بتهيئة المسلك الرابط بين بئر العفو وسفينة السد وأعلنتم عن طلب العروض بإنجاز الأشغال واختيار المقاولين، فأين هذا المسلك؟ ومتى يتم الإنجاز بعد مرور سنة عن هذه الإجابة؟ متى نستكمل 4500 هكتار بالمنطقة السقوية؟

جواب السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن نحيل الكلمة للسيد عبد المنعم بالعاتي، وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيدة النائبة،

أعلم أن الوضع صعب على مستوى كل ما هو ماء شرب بجهة الكاف ولكن السيدة النائبة لننظر للجزء المملوء من الكأس لأن الصورة التي قدمتها صورة قاتمة جدا وأعلم أن هناك مواطنين يعيشون هناك يعانون وهذا واضح.

لكن سأقول أنه على المستوى الحضري يتم التزويد بالماء بنسبة 100 % على الأقل علينا ذكر هذا المجهود:

على المستوى الريفي نسبة التزود بالماء 93,5 %، لدينا صعوبات على مستوى كل من مدينة الكاف، مدينة السرس، ساقية سيدي يوسف، البيضة برج العيفة، عين البيضة برج العيفة، منطقة نبر، ويتم التزود بالماء في هذه المناطق بنسب مختلفة ونعلم بوجود نقص.

لكن هل بقينا مكتوفي الأيدي؟ لا، فقد تولت وزارة الفلاحة إنجاز بعض المشاريع وأقول لك السيدة النائبة مرة أخرى خلال الاجتماع الذي سيتم عقده مع بعضنا أننا سنتولى القيام بـ " un tableau de bord " بخصوص الآبار الموجودة الآن وسأتحدث في هذا الموضوع الآن دون الدخول في التفاصيل وسنحدد آجالا لإتمام الإنجاز وبعد ذلك سنحاسب أنفسنا أين وصلنا بخصوص تنفيذ هذا الشيء، لنكن عمليين.

السيدة النائبة، يمكنك الاتصال بنقطة الاتصال في كل وقت ونبعث لمجلس نواب الشعب ليتم عقد جلسة عمل معه في أي وقت كان، نحن مستعدون صباحا مساء متى أردت لنضع النقاط على الأحرف في بعض المشاريع التي تعاني من إشكاليات ومن أهم المشاريع التي نريد القيام بها المائدة المائية بئر النخلة وهي مائدة جيدة نود المحافظة عليها لمياه الشرب ولنكن واقعيين دون أن نغطي عين الشمس بالغربال:

لدينا إشكاليات على مستوى التعامل مع المواطنين في تلك المنطقة وهنا من هذا المنبر ندعو جميع المواطنين المعنيين بالموضوع وأقول لهم أمرا واحدا، هذه المشاريع هي مشاريع وطنية سنوفر بها الماء للتونسيين، أي تعديل في هذا يمس من حياة المواطنين التونسيين.

وبالتالي كل مشروع وطني يتم القيام به بهذه الطريقة سيتم فيه تعديل وهذه من بين الأسباب التي جعلت هناك تعطيلات في عدة مشاريع خاصة خلال كامل الفترة السابقة عندما لم تكن هناك دولة في بعض المناطق.

السيدة النائبة، الدولة الآن في أوج وقفتها وأوج هيبتها وعلينا أن نقف جميعا مع بعضنا البعض حتى لا يستطيع أن أحد تعطيل أي مشروع وطني والمشروع الذي من المفروض أن يتم إنجازه يبقى ثلاث أو أربع سنوات ولا يتم إنجازه، أقول أن هناك بعض التراخي من طرفنا، أقول هذا حتى نكون واضحين ولكن هذا التراخي لم يعد موجودا، هذا المشروع يجب القيام به، علينا بتطبيق القانون في إطار تنفيذ المشاريع الوطنية مع بعضنا جميعا لحلحلة هذه الوضعيات.

الآن سأذكر لك ما تم القيام به على مستوى مدينة الكاف:

تدعيم الموارد المائية بمدينة الكاف وذلك بربط البئر العميقة كوديت بئر علي، تم ربط هذا بالبئر المنجزة من طرف المندوبية من منطقة الحوض بشبكة الجلب بعبيدة حيث بلغت نسبة تقدم الأشغال 80 %.

السيدة النائبة، في هذا الاجتماع سأمدك بأسماء كل الآبار، لن أقوم الآن بسردها وسنعلمك بموعد الانتهاء من هذا العمل وسنحرص على الانتهاء من القيام بهذا في أقرب وقت ممكن لأن المواطن لا يمكنه أن ينتظر إلى ما لا نهاية له وبالتالي سنعمل مع بعضنا على هذا وبالطبع تم ربط بعض الآبار العميقة، نفس الشيء هناك عدد من هذه الآبار سيتم ذكرها في هذا الاجتماع.

بالنسبة إلى المناطق الريفية، ربط البئر العميقة الكبوش بمنطقة الكاف الشرقية،

إحداث بئر عميقة بمنطقة سيدي رابح وجاري العمل لتجهيزها بمزود صهاريج، هذا بالمناطق التي توجد بها منازل متفرقة نقوم بتجهيز البئر وتكون جاهزة ليأتي الشخص للتزود من "citerne" بالماء، سنرى أيضا كل هذا وسنعطي آجال الانتهاء من هذه الأعمال وهذا سيتم في أقرب وقت ممكن السيدة النائبة، هذه الحلول التي سنقوم بها الآن والتي نحن بصدد إنجازها.

المشاريع الأخرى ومن أهمها -كما ذكرت سيادتك- المائدة المائية ببئر النخل وسيتم إنجاز هذه المشاريع على ميزانية "SONEDE" وقلنا إننا سنتعاون فيه مع بعضنا لنقوم بإنجازه في أقرب وقت ممكن وفي برمجة المرحلة الأولى، لتعزيز الموارد المائية لمدينة الطويرف وساقية سيدي يوسف عبر جلب الماء من المائدة المائية بوادي مليز.

اتصلت هذا الصباح بالسيد والي جندوبة مشكور واتفقنا على العمل مع بعضنا لأن هناك بعض المواطنين يقولون لا تأخذ من هنا ولتأخذ لهناك وكذا، هل توجد دولة في هذه البلاد أم لا؟ ألا يوجد أشخاص يحكمون ويحددون سياسة الدولة في مجال المياه؟ وبالتالي نفس الشيء نحن سننجز وسنقوم بإنجاز البئر هناك ليتم تزويد الجهات التي ذكرتها بالماء وهذا سيتم القيام به إن شاء الله لنكون واضحين.

الآن هذه هي المشاريع الحينية على المدى المتوسط والآن هناك مشروع كبير نعمل حاليا على إنجازه وهو في غاية من الأهمية، ألا وهو كيف يتم تزويد الكاف وسليانة ونزل للقصرين، وسيتم القيام بهذا على مراحل من سد بربرة، المشروع يتكلف تقريبا 1,7 مليار دينار أموال طائلة سيتم تخصيصها لهذا الشيء، ليكون هذا حلا جذريا لمدينة الكاف في ولاية الكاف وفي ولاية سليانة وهذا في غاية الأهمية ونحن في الوقت الحالي نعمل على هذا، تقولون لي لا توجد أمطار، المطر ستنزل في يوما ما والسدود ستملأ ماء وكما ذكرت منذ حين سنحاول العمل حتى على عمليات الاستمطار وهذا المشروع سيقطع نهائيا مع الإشكاليات الموجودة حاليا بهذه الجهات.

ما أردت أن أقوله لك السيدة النائبة، توجد حلول عملية ونحن بصدد القيام بها الآن، حلول على المدى المتوسط، علينا حلحلة مشروع بئر النخلة في أقرب وقت والمشروع الكبير الذي يجب القيام به يتمثل في بنية تحتية لتحويل مياه بربرة، كما قمنا بتحويل مياه الشمال للمناطق الساحلية، نفس الشيء سنقوم به هناك لتغطية الحاجيات الكبيرة الموجودة لدينا في منطقة الكاف وسليانة.

وقد تحدثت منذ حين عن الآبار التي تم حفرها من قبل الشركة التونسية للأنشطة البترولية، أيضا لدينا آبار في تلك المنطقة ونحن حاليا نعمل على هذا، وفقنا الله لأن يكون فيه أمطار وهذا أيضا سيقدم الإضافة للتزود بالماء، شكرا جزيلا.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيد الوزير، هل ترغب الزميلة المحترمة السيدة ريم المعشاوي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق، فلتتفضل.

السيدة ريم المعشاوي

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الوزير، سأبين شيئا وهو أننا كنواب شعب اليوم نمد أيدينا ونريد أن نساهم في الحلول وأن نجلس على طاولة واحدة، أحيانا الاقتراحات التي تجدونها لدى أبناء الجهة قد لا تتوفر في الوزارة وكنت من بين أول من ساهم في اقتراح الدراسات الجيوفيزيائية البترولية لأنني "géologue" وأعرف ما تم إنجازه وما لم يتم إنجازه من دراسات.

كانت السيدة الوزيرة والسيدة الرئيسة المديرة العامة حاضرة معي في لجنة الصناعة والطاقة والمناجم وهم مشكورون جدا، فطلبت منهم أن يساعدوا جهتي وكل الجهات ولكن خاصة ولاية الكاف وذكرت لهم حجم الخطر الداهم للعطش وأنه لا يوجد لدينا أي حل إلا الذهاب في حفر الآبار العميقة وأنا أعلم بأن وزارة الفلاحة سيتم إثقال كاهلها لأن كلفتها ستكون مرتفعة جدا وكانوا متجاوبين وأسرعت بالاتصال بالسيد المدير العام ثم بالسيد المكلف وطلبت منه أن يحاول الاتصال بالسيد الوزير لإبلاغه بأن لدينا اليوم اتفاق بإمكانية حصولنا على هذه الدراسات وبإمكاننا استغلالها لنقوم على الأقل بحل مشكل بواسطتها.

السيد الوزير، نحن كنواب جهة، كنا قد اقترحنا الحلول وبإمكاننا القيام بها في القريب العاجل، ولدينا سد السراط الذي بلغت نسبة تعبئته 21 مليون متر مكعب لو تم استكمال هذا المشروع، عندما نأخذ منها 2 أو 3 مليون فإن جنوب الولاية كله سينسى شيئا اسمه عطش خاصة أن ماء سد سراط حلو وبئر النخلة الذي سيغطي الكاف المدينة التي تتحصل على 180 لتر في الدقيقة من معتمدية الدهماني، لذلك يتم تحويل 180 لترا في الدقيقة تلك لمعتمدية أخرى يمكن أن تكون السرس أو غيرها ويصبح جنوب الولاية كله يشرب الماء.

لذلك، الرؤية واضحة، قبل الحديث عن المشاريع الكبرى التي يتطلب إنجازها سنوات أخرى.

ثم أذكر بمطلب أهالي الكاف الذين يطالبون اليوم السيد وزير الفلاحة بزيارته للوقوف على حقيقة الأوضاع والاستماع إلى فلاحي الجهة.

مطلب التدقيق والتحقيق في مشروع "PACTE" بولاية الكاف في القصور لما يشهده من أخطاء وخروقات وأترك المجال للتحقيق ليقول كلمته.

مطلب برمجة 30 مليون متر مكعب من الماء من ضمن مشروع جلب مياه الشمال لفائدة مشروع فسفاط سراورتان، هذا المشروع أول ما تم التفكير به كان لسراورتان وأنه سيكون "rentable" وعندما دخلت سراورتان وقالت سأشتري 30 مليون متر مكعب هذا ليصبح المشروع "rentable".

وفي الأخير وهذا أيضا مطلب، المنطقة السقوية لأبار طلبنا عديد المرات بإعادة إحيائها وكلفنا مطلبنا سنتين من شحن همم الفلاحين والتردد على المندوبية لعشرات المرات والأدهى والأمر هو احتمال فشل هذا المشروع الضخم، هذا المشروع يمكن أن يكون نموذجيا لأنه هذا المشروع الوحيد الناجح في كامل الجهة والذي خلق يد عاملة للنساء الفلاحات والذي دخل مرحلة الإنتاج في جميع أنواع الخضر.

لدينا إشكال كبير في غلاء فاتورة الكهرباء، نطلب منكم المساعدة والتكاتف لإحداث الطاقة البديلة "photovoltaïque" لتوسعة هذا المشروع ولديمومتها، وفقكم الله لما فيه خير البلاد وشكرا لكم.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، المصدح للسيد الوزير.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

بارك الله فيك،

شكرا السيد الرئيس،

تفاعل بسيط السيدة النائبة:

أولا، كل ما هو آبار للشركة التونسية للأنشطة البترولية هي مبادرة من وزارة الفلاحة لم تأت من الخارج، هي مبادرة من قبل وزارتنا في إطار إيجاد الحلول الكفيلة لإعطاء الإضافة على مستوى توفير المياه الصالحة للشرب.

ثانيا، ولو أن المواضيع التي تطرقت لها ليست موضوع السؤال إلا أن السيدة النائبة خلال الاجتماع الذي سيتم عقده الآن وسيحضر معكم السيد مدير عام الاستثمار بوزارة الفلاحة نضع هذه النقاط على الطاولة وسيتم متابعتها وسيكون هناك تفاعل مع بعضنا لنرى ما يمكننا القيام به في هذا الخصوص.

السيدة النائبة، أنا لا أعدك بشيء، يجب أن نطلع عليها وبعد ذلك لكل حادث حديث.

السيد رئيس، شكرا جزيلا ومتّعك الله بالصحة السيدة النائبة.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد عبد الجليل الهاني

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي السابع والأخير للزميل المحترم السيد عبد الجليل الهاني، له الكلمة في عشر دقائق على أقصى تقدير، فليتفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيد الوزير والوفد المرافق،

استمعت الآن لتدخلات السادة الزملاء التي تصب كلها في نفس الاتجاه ونفس المشكل وهو كيفية مجابهة شح المياه على المستوى الجهوي وعلى المستوى الوطني عامة.

أنا اليوم أريد أن أتكلم أيضا على منطقتي، منطقة الوطن القبلي بصفة خاصة، اليوم هناك قطاع كبير يتعرض للإبادة والإتلاف وهو قطاع القوارص ومنظومة القوارص التي أنشئت وتم التخطيط لها منذ ستينات وسبعينات القرن الماضي عندما تم إنشاء قناة مجردة بالوطن القبلي.

هذه القنال تم القيام بها لجلب مياه الشمال لري المناطق السقوية بمعتمديات بوعرقوب وبني خلاد ومنزل بوزلفة وسليمان، البرنامج الذي تم وضعه هو ضخ 90 مليون متر مكعب، عندما تم إنشاء القنال لتغذية هذه المناطق ولإنشاء منظومة قوارص ومنظومة قوارص التي بدورها أنشأت منظومة للتصدير وقد تمكنت في فترة من الفترات من تصدير 25 ألف طن من القوارص وساهمت في جلب العملة الصعبة وفي تنمية موارد الميزانية.

هذا الرقم مع الأسف خلال السنوات الأخيرة وإلى غاية الأمس فقد اطلعت على المعهد القومي للإحصاء واطلعت على نسبة تصدير القوارص إلى حدود 4 و5 جويلية، فقد بلغ التصدير 7580 طن هذا النقص وصل إلى 30 % أو انخفض بنسبة 300 % وقد ساهمت عدة عوامل في هذا:

العامل الأول أن منطقة القوارص هذه بالوطن القبلي تعاني منذ سنوات من شح مياه الري ونسبة الملوحة، وحتى الناس الذين لديهم آبارا نسبة الملوح بآبارهم ارتفعت إلى 2 و3 غرام في اللتر ولكن وباعتبار أنه قطاع استراتيجي وأن الفلاحين الموجودين في هذه المناطق وهم قرابة 7 آلاف فلاح يعملون في قطاع القوارص، هذه منتهم وحرفتهم وإذا كانت المياه المتأتية اليوم من الشمال والتي كانت موجهة لري هذه المناطق مع الشح المائي وتحولت لمياه شرب للمناطق الأخرى داخل الجمهورية، هذا التوجه لا أتصور أنه تصور إرادي بل كان تصور فرضه واقع المناخ وواقع كميات المياه الموجودة.

السيد الوزير، المجامع المائية ببني خلاد إلى غاية الأمس 15 يوما لم يشربوا ماء، كل 15 يوما يتم إعطاؤهم "دور" لشجرة البرتقال، تدخلنا بالأمس في المندوبية مع المسؤولين والمكلفين بالهندسة الريفية والمياه، وسمحوا بإمكانية تزويد المنطقة وتزويد مجمع بني خلاد وبوعرقوب بالمياه، لكن أين كان المشكل؟

المشكل كان يكمن في مديونية هذه المجامع التي أثبت بالواقع سواء كانت لمياه الري أو لمياه الشرب أن هناك مشاكل في هذا الخصوص، واليوم حسب إحصائيات الوزارة تزود 43% من مياه الشرب يتم توزيعها في هذه المجامع.

هذه المجامع تعاني من إشكاليات تحتاج لحل جذري، وهذا الإشكال يتمثل في المديونية التي لم تأتي من فراغ، هناك جانب من سوء التصرف في هذه المجامع، وهذا موجود وسيادتكم تتابعون هذا وقد تم حل عديد الجمعيات وتم وضع هيئات تسيرية عليها وأحسنتم في هذا الاتجاه، لكن هناك جانب آخر بهم النقص في التزود وخاصة مجامع الري، فمجامع الري عند القيام بها كان هناك اللجنة التي تقوم بسييرها وعمال وتقنيون، فإذا كان مجمع يجب أن يبيع مليون متر مكعب في السنة فمجمع كمجمع سليمان بوشاري يتطلب مليون متر مكعب حتى يكون لديه هامش ربح يأخذ 160 مليم ويبيع بـ200 مليم للفلاح، لديه هامش ربح بـ200 مليم يعني 40 ألف دينار.

هل أن 40 ألف دينار تكفيه؟ كان بالإمكان أن تمكنه من حل المشكل الذي يعاني منه ليتمكن من دفع مستحقات التقنيين والعمال ويقوم بالصيانة في جانب منها تقوم به هذه المجامع.

اليوم عندما أصبحنا نزود بعشر الكمية "les charges fixes" هذه لأجور التقنيين ولصيانة الشبكة لم تعد المجامع قادرة على القيام بها، اليوم عندما أجد أن مجمع بني خلاد مدان بـ 103 مليون بين "STEG" وبين ."SONEDE"، بين وزارة الفلاحة 103 هذه من بينها 50 % نفهم أن هناك بعض الفلاحين لم يدفعوا ما عليهم وسأذكر لكم لماذا لم يدفعوا ما تخلد بذمتهم لأنه لم يتم تزويدهم بالماء، حفروا آبارا عشوائية بدون تراخيص وهذا موجود اليوم بكثرة ولا يجب أن نخفي هذا، حفروا آبارا وبقيت المديونية معلقة، يقول ما سأعطيه الآن 8 أو 7 ملايين المدان بهم وأنت لن تعطيني ماء أو أنك ستعطيني عشر الكمية، بالأمس بعض الصور لضيعات القوارص هذه الضيعات جفت السيد الوزير.

المشكل الكبير الآخر، عندما يكون عام صابة كيف سيتم ترويجها؟ هذه السنة منتوج القوارص كان صابة في منتوج البرتقال والليمون لكن على مستوى الترويج خسر الفلاح 100 % حتى من صرف وجد نفسه اليوم خاسرا.

سيدي الوزير، يتم بيعه في السوق بـ 300 مليم ويتم بيعه على عين المكان بالضيعة بـ 300 مليم ولا يوجد من يشتري، هذا المشكل الكبير، الحل بالنسبة إليه كان هناك نوع من التعاضديات الفلاحية، تعاضدية الخدمات الفلاحية كانت توفر المشاتل والأعلاف والبذور والجرارات ليحرث الناس أراضيهم وبعد ذلك يأخذون منهم الإنتاج، هناك تعاضديات فلاحية في بوعرقوب، وأخرى في قرمبالية وفي بني خلاد وفي منزل بوزلفة، هذه التعاضديات موجودة، اليوم كل هذه التعاضديات أفلست، كلهم مديونية، هذه المديونية جاءت لأن توجه الدولة كان مع شركات الإحياء، ماذا فعلت شركات الإحياء؟

قبل أن يتم بعث شركات الإحياء وهذا المثل موجود في بوعرقوب قام بتسوغ تعاضديات خدمات وأخذ منها الماركة وبقي يسوق منها إلى فرنسا، أفلست التعاضدية وأنشأ هو معمله وأخذ من الدولة الأرض وحفر فيها أربعة آبار واليوم هذه التعاضدية لديها ديون بقيمة 280 مليون وهذا لا يعتبر مبلغا كبيرا وإن نظرنا إلى المديونية بكل المجامع وبين التعاضديات أظن أن المديونية الجملية 17 مليارا وهذا يتطلب خط تمويل لحل مشاكل هذه التعاضديات الفلاحية ليعودوا لعملهم.

كانت هناك وحدة لف برتقال في بني خلاد ووحدة لف مشابهة لها في بوعرقوب واليوم أصبحت عبارة على خراب ولإصلاح هذا يتطلب تطهيرا ماليا، علينا بإيجاد حل لها لنعيد هؤلاء الفلاحين ولنثبتهم، لأن الاستراتيجية تغيرت ولا يوجد ماء وإن أردنا تغيير الخارطة الفلاحية للمناطق طالبنا بضرورة وجود الخارطة لنفهم اختصاص كل منطقة وليعرف الفلاحون مستقبلا هل سيواصلون في زراعة القوارص أم عليهم تغيير اتجاههم.

لم يعد لدي الكثير من الوقت، سأمر للحديث على وضعية الأراضي الدولية والأراضي المسترجعة خاصة:

السيد الوزير، في سؤال كتابي أجبتم أن لديكم اليوم 4200 هكتار وبعد تلك الفترة استرجعتم أيضا 5000 هكتار أخرى، 5000

هكتار اليوم لو نرى المردودية لـ 416 هكتار ضيعة حرية التي كانت أطلس في بوعرقوب، هذه الضيعة كل المنتوجات الموجودة بها بإمكانك القيام بها تقريبا في 10 هكتارات: 68 هكتار زيتون وينتجون 0,64، لم أفهم هل هي بالطن أم باللتر، القمح 36 هكتار أنتجت 7,9 قنطار أو 7,9 طن وهناك ضيعة بـ 200 هكتار: ضيعة سلتان لا تنتج بتاتا.

سيدي الوزير، حسب إجابتكم هذه أراضي تم استرجاعها ويعودون حتى إلي سنة 2011 و2013 و... أي لا يتم استغلالهم فإذا لا توجد رؤية لهذه الأراضي 5 آلاف هكتار، اليوم لا توجد رؤية لتحسين هذه الأراضي وحتى نعد لهم برنامج عمل، اليوم "لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا" ديوان الأراضي الدولية لا توجد لديه إمكانيات، عندما أعطى 5 آلاف هكتار لا يوجد لديه عمال ولا مهندسون ولا توجد لديه إمكانيات مالية، لا يمكنه أن يعمل ولا أن ينتج.

سيدي الوزير، الحل حسب رأيي والذي سأقترحه عليكم هو وجوب أن تعمل هذه الوحدات الإنتاجية أو هذه المركبات الفلاحية حسب الأهداف، اليوم عندما يتم تعيين مدير على مركب فلاحي يجب أن يكون هناك برنامج يعمل بالأهداف لنصل لتوفير التمويلات اللازمة، مؤخرا كما ذكرنا 300 مليون من الدولارات أخذناها لاستيراد القرض، يمكننا اليوم سيدي الوزير أن نأخذ جزءا كبيرا من هذا المبلغ لتدعيم هذه الأراضي لتصبح أراضي منتجة في ضيعة حشاد وكنت قد زرتها السيد الوزير، تلك الضيعة كانت تنتج البيض وكان فيها اللحوم والأغنام والغلال بكل أنواعها. الغلال بأنواعها في ضعية حشاد 1600 هكتار اليوم لا تنتج ما تنتجه 5 هكتارات لفلاح يعمل ومهتم بأرضه، وهناك نقاط أخرى سنعود عليها في الاجتماع الذي ذكرتموه وشكرا.

جواب السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيد عبد المنعم بلعاتي وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لتقديم جوابه لمدة لا تتجاوز عشر دقائق، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السيد النائب،

أربعة مواضيع هامة، هامة لأن لها تأثير على مستوى كل ما هو منتوج فلاحي وبالتالي على كل ما هو أمن غذائي.

سنبدأ الآن بالموضوع الأول وسنتحدث قليلا عن وضعية الضيعات الفلاحية المسترجعة:

على مستوى ديوان الأراضي الدولية الذي يتسلم الأراضي المسترجعة هذه، عبء كبير على ديوان الأراضي الدولية، هذه السنة في ديوان الأراضي الدولية كل الأراضي الموجودة لدينا تم استغلالها بنسبة كبيرة جدا.

كيف تم استغلالها؟ هل سيخدم الفلاحة مجانا؟ هذا يتطلب أموالا، عملنا كما يعمل أي فلاح، سابقا كنا نعود للدولة لتعطينا 5 و10 مليون دينار لنبدأ الموسم، هذه السنة أخذنا القروض من البنك الوطني الفلاحي، تعاملنا معه لنعمل كأي فلاح ولا مجال للتواكل على الدولة، لو كانت الأمور تسير كما يجب لكان الديوان هو من يعطي الأموال للدولة وليس العكس، نحن الآن في وضعية نريد أن يقف ديوان الأراضي الدولية على رجليه كما ينبغي.

إلا أن في هذه الضيعات وقد استرجعنا مؤخرا في الكاف ضيعة فيها ما يتجاوز 900 هكتار ولكن فيها عقلة على الآلات وعلى المنتوج. ما معنى هذا؟ أي أنني من اليوم الأول كديوان علي بدفع مستحقات العمال، أي إذا وصلنا للاكتفاء الذاتي في دفع مستحقاته ومستحقات العمال ولدي عدد كبير في وضعية هذه الضيعة.

ماذا فعلنا على مستوى الديوان وعلى مستوى وزارة الفلاحة؟ هناك رؤية على مستوى هذه الضيعات، أولا تركنا الضيعات التي بإمكاننا خدمتها كديوان وما سنقدمه إضافة للدولة التونسية وللفلاحة التونسية وللأمن الغذائي بصفة عامة هذه الضيعات سنتركها للدولة، البقية تم تسجيلها في قائمة وسنبعث بهم لمن؟ ليست وزارة الفلاحة هي التي تتصرف في الضيعات، وزارة أملاك الدولة بالتنسيق مع الجهات الأخرى وهي: وزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة التشغيل والتكوين المهني ممثلة في كتابة الدولة للشركات الأهلية، نبعث القائمة لأملاك الدولة ولوزارة التشغيل والتكوين المهني وإلى وزارة الاقتصاد والتخطيط، لأن هناك لجنة وطنية على مستوى الاستثمار، وسيتم دراسة كيفية التصرف في هذه الضيعات بالطبع طبقا للإجراءات المعمول بها في المجال في إطار الشفافية والوضوح.

هنا نريد التأكيد كثيرا على كيفية بعث شركات أهلية على مستوى الأراضي الدولية وهنا أؤكد على نقطة لن يقع توزيع الأراضي الدولية ولن يقع تقسيمها، الأراضي الدولية سيتم إسنادها لأشخاص على مستوى معين ليثبت به بأن بإمكانه التصرف والإنتاج والاستثمار في هذه الأراضي الدولية ويقدم لنفسه الإضافة في مرحلة أولى ويقدم الإضافة للجهة ككل، هذا مهم جدا. لماذا أقول هذا الكلام؟

لأن لدينا شركات إحياء وضعيتها سيئة جدا، ولماذا يتم استرجاع هذه الأراضي؟ لأنه يتم تفقد هذه الشركات ونجد أنهم غير مطابقين لكراس الشروط المعمول بها في المجال، وبالتالي يتم استرجاع هذه الأراضي لأن هؤلاء الناس لم يلتزموا بما يجب الالتزام به.

ما يجب القيام به الآن كوزارة الفلاحة: التسريع بالتنسيق مع الوزارات، سيتم التصرف في هذه الأراضي اليوم قبل الغد لنذهب لأقصى إمكانية على مستوى الاستثمار وبالطبع لإضفاء الإضافة للمنتوج الفلاحي ككل.

سأقول وأعيد أن هذه الأراضي المسترجعة تمثل عبئا كبيرا على مستوى ديوان الأراضي الدولية، الحمد لله هذه السنة لأول مرة بعد مدة طويلة سنجد بعض المركبات الفلاحية أو بعض الضيعات الفلاحية الموجودة على ذمة الأراضي الدولية التي توازنها المالي إيجابي، على الأقل بدأنا ننتج ونربح بعض المال، لأن همي الوحيد صراحة لدينا العديد من الأشخاص يعملون بهذه الأراضي إلا أن تأجيرهم ضعيف جدا، فهناك من يتقاضى 450 أو 500 دينار على أقصى تقدير في الشهر، "قالو وين باش نبكي، قداش باش نبكي وقداش باش نفرق دموعي".

ماذا سيفعل بـ 500 دينار؟ هل سيكتري بهم منزلا أو كذا؟ وهنا بالمناسبة أريد أن أشكر كثيرا أعوان ديوان الأراضي الدولية الذين

قاموا هذه السنة بعمل كبير جدا، وأنا أتحدث بصفة عامة ورأيت هذا على أرض الواقع، أين كنا وأين أصبحنا؟

عندما ذهبت لماطر لافتتاح الموسم قبل افتتاح الموسم نذهب لضيعات خاصة، لا الآن نريد أن نرجع صورة الأراضي الدولية، عندما تذهب لمركب غزالة ماطر سيعود بك الحنين كيف كانت الضيعات وكيف أصبحت الآن، كان المنتوج طيبا والحمد لله، وبالتالي قلت لهم أول من سينتفع عندما تعمل المكنة جيدا ويكون هناك فوائض هو أنتم، سنحسن من وضعيتكم الآن، إن كان هناك جهة أخرى ستزيد من إثقال هذه الأراضي المسترجعة ودائما لا نجد توازن ديوان الأراضي الدولية، ولهذا السبب نود أن يتم الاستثمار في هذه الأراضي بجميع الطرق سواء كانت مقاسم، شركات إحياء، شركات أهلية، المفيد لنترك الناس تعمل ولتدور مكنة الاستثمار.

بخصوص كل ما يهم وضعيات المجامع الفلاحية لمياه الشرب ولمياه الري، أنا لست راضيا على التمشي وقد ذكرت هذا الكلام في مناسبات سابقة هنا لأنه حتى البناية التي بنيناها لم يتم بناؤها على أسس صحيحة وبالتالي بالضرورة سنجد العديد من الفساد في هذه المجمعات -مع كامل احتراماتي للأشخاص النزهاء- ولكن لدينا العديد من الإشكاليات.

هناك سوء حوكمة، أنا المسؤول أعطي لك ولا أعطي للسيد الآخر، الأموال تدخل وهذا آخذ منه الأموال وأنت لا آخذ عليك الأموال، هذه الحالات التي عايناها وبالتالي حتى هذا التمشي يجب تغييره لتركيز الحوكمة في المجامع المائية خاصة في ظل الشح المائي الموجود ونحن إن شاء الله سنعمل على هذا.

الآن على مستوى الوطن القبلي، هناك ظروف صعبة وأظن أنك تتابع قليلا بالطبع، على مستوى المياه المستعملة المعالجة نحن نركز جيدا أن يكون هذا الحل من الحلول لتغطية النقص الحاصل على مستوى مياه الري لأنه عندما "يجد الجد وتتحك الركايب" ما يهمني هو مياه الشرب أكثر من مياه الري، ولو أنه حتى مياه الري تدخل في الأمن الغذائي ولكن هناك شيء ضروري أكثر من شيء آخر، شرب المواطن التونسي يمثل أولوية قصوى بجميع المقاييس انطلاقا من الدستور.

وبالتالي فإننا سنعمل أكثر على كل ما هو مياه مستعملة معالجة وأنت بدورك ترى هذا وإن كنت لم ترى اسأل ستعرف، نحاول التوسع في كل ما هو مساحات مروية بالمياه المستعملة المعالجة.

لم تسألني عن المركب الفلاحي الخيام، سأجيبك عن هذا بعد حين في عشرين أو أربعين دقيقة وسأمدك بأكثر تفاصيل، شكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا سيدي الوزير، هل يرغب الزميل المحترم عبد الجليل الهاني في التعقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا سيدي الوزير،

إن شاء الله نواصل في الإجابات الأخرى لكن في نفس الوقت حتى يواصل الإخوة مدنا بحل حول مشكلة الأعلاف ومشكلة التلقيح ولدينا إشكالية الآن في الجهة حيث لم يكن التلقيح متوفرا ولم يتمكن الفلاح من الحصول على ورقة ليتنقل بها ويتحصل على الأعلاف لأنه ليس له تلقيح ولم يتم مدهم به، التلقيح يقولون نحن وحدة بيطرية لا يوجد، وكان هذا باتصال مباشر ونقص التلقيح حتى يتمكن من أخذ شهادة يسجل بها ويحصل على العلف لماشيته ولم يكن متوفرا.

تحدثت عن المياه المستعملة وهي فكرة محبذة وقد أشار زميلي للقرض الذي حصل عليه الديوان الوطني للتطهير لإرساء وحدة معالجة المياه في المنطقة الجنوبية لتونس الكبرى.

سيدي الوزير، المقترح الذي بقينا مع اتحاد الفلاحين والفلاحين في الجهة يقول لمَ لا يتم إحداث قناة ثانية مثل قناة مجردة تتزود من المياه المعالجة الثلاثية، وتصل بالمنطقة السقوية حتى نحل إشكال مياه الري من هذه المحطة وحسب تصريح ديوان التطهير يقول بأن هناك قرابة 250 مليون متر مكعب في السنة ويمكن أن تقوم المحطة الشمالية والجنوبية بمعالجتها ونود ألا تصب هذه المياه في البحر، بل الأكثر في المنطقة السقوية الجديدة والتنسيق مع نفس البرنامج.

هناك خبر أخاف الفلاحين في جهة بوعرقوب، وتعرفون الهندي الأملس من اختصاصها، وهذه المساحات قرابة 600 و700 هكتار يعيش منها قرابة 500 أو600 فلاح، اليوم الحشرة القرمزية للأسف غزت المنطقة وتدخلت الوزارة مشكورة ومعها البلدية وقاموا بعمليات إتلاف للأشجار ولكن ظهرت بالأمس مخافر أخرى، الرجاء تمكين الفلاحين من الإرشاد والأدوية اللازمة، نقاوم بالأدوية ثم نقاوم بالحفر فيما بعد وردم هذه الآلية.

كذلك تعبئة الموارد لفائدة المجامع المائية، سيدي الوزير، يجب أن نتدخل لأن تعاضديات الخدمات الفلاحية ببني خلاد اتصلت بالوزارة سابقا ليس في عهدتكم وأرادوا إيجاد حل للمديونية وهذه التعاضدية حين قاموا باختبار تقييم والاختبار يكلف 12 مليارا وكيف تحتار في قرض صغير من البنك الوطني الفلاحي لتسديد ديون وتعود إلى العمل، يعني 12 مليار "patrimoine" ولم تتمكن من الحصول على قرض 500 ألف دينار بالضمانات الموجودة.

كذلك نفس الشيء في تعاضدية الخدمات في بوعرقوب 280 مليون أظن مديونية و"patrimoine" يكلف أكثر من ذلك فيجب أن نجد الحل.

البنك الوطني الفلاحي اسمه فلاحي لذا يجب أن يساعد الفلاحين لكن 5 أو 6% فقط من استثماراته موجهة للقطاع الفلاحي.

بالنسبة إلى مياه الشرب، خمسة آبار حفرتموها في منطقة حشاد في بوعرقوب بسعة 400 مم القناة الخارجة منها لكن هناك مناطق في بوعرقوب وبني خلاد والماء يصل حتى إلى قليبية، يريدون أن يربطوا وقد حفروا بئرا مثلما تفضلتم سيادتكم وقلتم لدى الخواص وقد امتنع الخواص اليوم وقالوا لا تدخلوا إلى أرضي مجددا وتأخذوا منها الماء وإن تريدون نقل بئركم فلكم ذلك.

حفروا بئرا اخر تجهز مؤخرا وتم تشغيله، وعملوا على تسعة لترات في الثانية واليوم البئر الذي حفر لم يخرج سوى ثلاثة أو أربعة لترات، إذن لن يحل المشكلة وهؤلاء الناس يطلبون الربط بـ "SONEDE" ونود أن يكون الاتجاه في إطار منشأة أو مؤسسة عمومية تأخذ كل هذه المجامع مشابهة لـ "SONEDE" لأن 50% من الماء والشبكة مهترئة وسوء التصرف يستنزف الماء كثيرا وإن شاء الله نجد الحلول لهذا على المدى القريب والمتوسط وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب السيد الوزير في تقديم بعض التوضيحات والمعطيات الإضافية في شكل حوصلة بخصوص مختلف الأسئلة المطروحة وذلك لمدة تصل الى أربعين دقيقة، فليتفضل.

السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، سأوضح بعض النقاط التي لم أجد الوقت منذ حين لتوضيحها وأبدأ قليلا بسد القلعة وهو خزان أكثر منه سد ولماذا أنشأنا هذا السد؟ حتى يكون لدينا مخزون مائي الذي نأتي به من جهات أخرى ونخزنه هناك،حتى نجابه به أوقات الذروة ولا ينقطع الماء على جهة سوسة ككل، لذلك أنشأناه.

وهذا السد وصل إلى 95% والأمور سارية المفعول وإن شاء الله يتم إنجازه إلى آخر ديسمبر، يعني من المفروض أن هذا ليس فيه أية إشكالية والآن قال أحد الإخوة لماذا لا نحدث إقليما لـ "SONEDE" بجهة الزاوية؟

نحن نود حلحلة الإشكالية ولو سيحل هذا مشكلة نقص المياه سنتوخاه ولكن لا أعتقد أن هذا هو الحل، لذلك أقول للسيد المعني بالأمر بأننا لا نتوخى هذا التمشي.

والآن على مستوى كل ما هو إشكاليات وتعثرات على مستوى إنجاز المشاريع، نحن الآن سنتجه في انتزاع الأرض، لأن الوضع الحالي صراحة والتحديات الكبيرة الموجودة لم تعد تسمح لنا بإضاعة الوقت في إنجاز مشاريعنا خاصة التي تتعلق بكل ما هو مياه وهذا مهم جدا.

محطة سيدي عبد الحميد، صارت تعطيلات ولكن أقول لك التعطيلات من الشركة التونسية التي واجهت ظروفا صعبة وتمشي الحكومة هو أننا قلنا سنقف مع الشركة التونسية ونساعدها، وجدت ظروفا صعبة خاصة وقت "الكوفيد" وبالتالي سنقف معها والحمد لله فقد استأنفت العمل وإن شاء الله تواصل تعهدها حتى نكمل هذه المحطة في أقرب الأوقات وأحسنها.

قد زرت المحطة وأتابع كل يوم تطور العمل فيها، ولست فرحا كثيرا والسيد كاتب الدولة ذهب مؤخرا تقريبا قبل أربعة أيام وبالتالي نضعها تحت المجهر وسنعقد اجتماعا مع المسؤولين بالشركة يوم السبت حتى نحمل كل واحد مسؤوليته، فمن حيث المبدأ كمقاول لن تحدث طريق أو عمارة بل مشروع يتعلق بالأمن القومي والغذائي للبلاد، يعني المسألة ليست لعبة بل مسألة حياة أو موت وبالتالي هنا كل منا يتحمل مسؤوليته بما فيه المسؤول على الشركة الذي يتقيد بآجال ويلتزم بها طبقا للعقد الممضى بين الطرفين وسنحرص على هذا وكما قلت لكم الموضوع تحت المجهر.

محطة صفاقس، قال أحد الإخوة يوم 20 بل سنبدأ التجارب يوم 20، لأول مرة سيدخل الماء وننطلق في تصفيته والعملية تتطلب وقتا ولا أريد أن أعطي أجلا ولكن أقول بصفة عامة في آخر أوت لأن العملية تتطلب وقتا ولو كان الأمر عائدا إلينا فإننا نود أن يبدأ الماء في الدوران منذ يوم 20 ويصل إلى المواطن ولن أتكلم إلا حين يدخل الماء في منظومة "SONEDE" وبدأنا في توزيع الماء وهذا ما نحتاجه في خلاصة القول وإن شاء الله سيكون في أقرب الآجال.

وأقول لك أن من أكبر المشاريع في البلاد والتي حرصت عليها وزارة الفلاحة وشخصيا ذهبت مرتين أو ثلاث مرات.

والتمشي الذي توخيناه وإن وصلت الأمور لهذه المرحلة فإنه بحرص كبير من الدولة التونسية حتى يتم هذا الإنجاز في أقرب الأوقات وأسرعها، المشروع ضخم وما رأيناه في الزارات يعتبر ابنة محطة صفاقس، ناهيك أنه إن كانت 300 مليون دينار بالزارات فالتي في صفاقس 1200 مليون دينار، لأنه ليست المحطة فقط وحتى المحطة أكبر وكل ما هو بنية تحتية أحدثت لتحويل المياه وتوصيلها إلى شبكة توزيع المياه التابعة للشركة التونسية لتوزيع واستغلال المياه وهذا مهم جدا حتى يفهم المواطن ما الذي تفعله الدولة وما هي المشاريع التي تقوم بها والمشاريع الحارقة وإن شاء الله تدخل طور الاستغلال في أقرب وقت.

تحدثنا منذ حين عن المياه التقليدية والسطحية ثم الجوفية، ثم تطرقنا إلى موضوع تحلية المياه ولم نتحدث عن المياه المعالجة والموضوع في غاية الأهمية.

لدينا تقريبا 300 مليون متر مكعب وهو يعتبر سدا حين نقيمه، كم نستعمل منه على أقصى الحالات؟ 10% ومن الممكن 7 ولكن سنقول 10%.

والآن أكثر من أي وقت مضى وكما قلت سيادتك نحتاج لكل قطرة من أي مورد كان معالج أو لا وبالتالي أين تكمن إشكاليتنا هنا؟ في المياه السطحية لدينا منظومة بنية تحتية من خلالها نحول الماء من سد لآخر ومن جهة لأخرى، فيشرب أصيل صفاقس من مياه الشمال من سد سجنان، لماذا؟ لأن لدينا بنية تحتية.

ولتحويل المياه المستعملة المعالجة يستوجب الأمر بنية تحتية ولدينا مشروع مع بعض الجهات وحين تتم الأمور بصفة رسمية سنعلن عن الجهة المعنية بهذا المشروع ونحن في برنامج متقدم لتركيز هذه البنية التحتية لتحويل المياه سواء كان على تونس الكبرى التي تمثل تقريبا 40% من مخزون المياه المستعملة المعالجة أو سوسة والمهدية أي الساحل بصفة عامة.

أيضا لدينا برنامج مع جهة أخرى وهو الآن في آخر اللمسات للمرور إلى الاتفاقية والدراسة لأن الدراسة تمت بطبيعة الحال وإن شاء الله ننطلق في الإنجاز في أقرب وقت ممكن وبالتالي الدولة من خلال وزارة الفلاحة على قدم وساق لاستغلال جميع الموارد المائية وخاصة منها المياه المستعملة المعالجة.

وأقول لك إن شاء الله ننطلق في أقرب الأوقات في هذه المشاريع التي ستقدم لنا الإضافة سواء كان على مستوى سوسة والمياه التي تصب في البحر أو الأكثر منه سواء كان على مستوى تونس الكبرى ولدينا أين ستوزع هذه المياه والأماكن والمناطق التي تحتاج بالفعل لهذه المياه والتي أصبحت مع الأسف مناطق جافة بامتياز في تونس.

على مستوى جمالية المدن فنحن ننسق مع الجهات المعنية وتعرفون أكثر مني ونحن نقف مع هؤلاء الناس سواء كان وزارة البيئة أو البلديات التي يجب أن تشتغل وتتحرك لأن هذا من مشمولاتها ونحن نقف مع هؤلاء الناس وليست لدينا أية مشكلة فقط تتم البنية التحتية لاستغلال هذه المياه، تقول لي في سوسة كانت موجودة وفيما بعد جزء كبير منها تم ردمه.

إذن إن شاء الله تعمل هذه البلديات ولا توجد أمور تقدم في هذه الدنيا بل تفتك ومن يريد العمل يسعى لذلك، وفي الوقت الحالي تونس في حاجة الآن إلى أن يقوم كل واحد فينا بواجبه ويعطي الإضافة، وليس أن يقوم بواجبه فقط خاصة على مستوى البلديات التي يجب أن تتحرك جيدا خاصة على مستوى جمالية هذه المدن بصفة عامة.

على مستوى الأعلاف وتعرفون أنه تم بتعليمات من السيد رئيس الجمهورية إحداث الديوان الوطني للأعلاف الذي عقد البارحة بالمناسبة أول جلسة لمجلس الإدارة به، لا يعني أنه لم ينطلق في العمل.

عقدنا اجتماعا لنقيم العمل الذي قمنا به ويكون الجميع على بينة، ونحن الآن نخزن كميات من العلف سواء كان العلف الخشن من التبن و"القرط" وغيره، لماذا؟ حتى تتم السيطرة على الأسعار في وجود أناس تريد أن تحتكر والذين يخزنون هذه المواد دعوناهم وتحدثنا معهم ومن لا يلتزم بالإجراءات المعمول بها في السيطرة على السوق يتحمل مسؤوليته.

لأننا إن أردنا فعلا خدمة فلاحتنا وحين أقول العلف ما معنى ذلك؟ أقول القطيع وحين أقول القطيع ماذا يعني؟ يعني اللحوم والحليب وإن لم تتم السيطرة على الأعلاف لا يمكن أن نتقدم به وسنسيطر على أسعار الأعلاف عن طريق الديوان الوطني للأعلاف.

نحن الآن بصدد مراقبة كيفية التحويل حيث نرى الشاحنات تمر من هنا تحت السيطرة وسنتخذ أي إجراء إن نجد أي مساس بالمقدرة الشرائية لمربي الحيوانات التونسي بالطبع حتى نوفر له العلف في الوقت المناسب.

هذا بالإضافة إلى أنكم تعرفون أكثر مني أننا عقدنا اتفاقيات سواء كان مع البنك الوطني الفلاحي أو البنك التونسي للتضامن حتى يتمكن الفلاح من الحصول على قرض ويوفر له الديوان الوطني للأعلاف العلف بأسعار تفاضلية جدا طبقا لما هو موجود في السوق، حتى يرجع كل فلاح صغير إلى عادة التأمين الذاتي للأعلاف ويوفر مخزونه، حتى لا يشتكي في يوم ما من غلاء الأسعار وعدم توفر البضاعة وغير ذلك.

بالطبع هذه العقلية التي نريد أن نرسيها حتى نعيدها للفلاح التونسي حتى يوفر المربي الحيوانات خاصة في المناسبات الرسمية مثل عيد الأضحى وقد رأيتم مرة أخرى في عيد الأضحى كيف يتم التلاعب بالأسعار، فبدأوا من الأول بثلاثة آلاف دينار ثم ألفي دينار ثم التسويق لهذا الأمر على مستوى شبكات التواصل الاجتماعي، وفي الأخير تم البيع، صحيح أن السعر باهض ولكن ليست الأسعار التي تحدثوا عنها والبضاعة موجودة وأحيي كثيرا المواطن التونسي الذي حين يرى هذا الاحتكار يعزف عن الشراء ويقاطع من أجل الشراء بالسعر المناسب.

هذا على مستوى الأعلاف، أما على مستوى التعاضديات فسننظر في هذا الموضوع السيد النائب، لا أعدك بشيء ولكن أقول لك ما يمكن أن نفعله خاصة على مستوى الأمور المالية، لأن التعليمات الصادرة في الغرض أن كل ما له علاقة بالدولة ولدينا أربع شركات تشتغل في كل ما هو حبوب ورغم ظروفها الصعبة فإننا نشغلها ونحاول إيجاد الحلول الكفيلة خاصة على مستوى الأمور المالية وهناك بعض الشركات التي أخذتها وزارة المالية لدرس الحلول الكفيلة للنهوض بها لأنها يجب أن تكون موجودة لتعديل الكفة على مستوى هذه الحالة التعامل مع كل ما هي حبوب.

هذه إجمالا النقاط التي أخذتها وأردت الآن تفسيرها لتكون واضحة.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

شرف كبير لي أن أكون اليوم معكم، وأتمنى أن أكون قدمت لكم الإضافة إن شاء الله والأهم من كل هذا ليست الإضافة لكم أنتم بل مع بعضنا سنعطي الإضافة للمواطن.

وأعلمكم بعد الاجتماع الذي سنعقده للحديث بصفة تفسيرية ومجزأة عن الإشكاليات التي نعيشها في بعض مناطق الجمهورية وأقول لكم بأننا اليوم سنخرج ببعض الحلول العملية التي ستجعلنا نحلحل بعض الوضعيات وإن تواصل هذا التعاون وأكررها مرة أخرى وإن حدث أي إشكال اتصلوا بنا ونأتي إليكم هنا وإن لم ننجز الكثير سننجز القليل وبهذه الطريقة يمكننا أن نتقدم ببلادنا.

كما أننا كلنا آذان صاغية، ومن لديه نقد ينقدنا فنحن لسنا ملاكا، نحاول العمل وتقديم الإضافة ويمكن أن نخطئ مثلما يخطئ الجميع ولكننا أناس نسمع وحين يجب أن نعدل الكفة نعدلها.

مرة أخرى نقول أن الفلاحة عنصر من العناصر الأساسية في الاقتصاد التونسي وأكثر من أي وقت مضى إذا تخلينا في وقت ما عن الفلاحة لفائدة قطاعات أخرى فالآن ليس لدينا الاختيار هذا، وجوبا أن نعتني بالفلاحة ونركز عليها.

تونس كلها خيرات فلاحية ناهيك أن التجربة التي قمنا بها في هذا العام على مستوى الصحراء التونسية الذهيبة ورمادة وحين نرى القمح هناك فإننا نحس بنشوة كبرى، لذلك في هذا العام وخلال الموسم القادم سنوسع في هذه المساحات التي تم زرعها وقد زرعنا 20 هكتارا فقط للتجربة التي كللت بالنجاح والحمد لله وإن شاء الله للحديث بقية في هذا المجال.

الصحراء التونسية إن شاء الله بحكم وجود موارد مائية هناك ستكون مساهمة فعالة على مستوى الأمن الغذائي لبلادنا، شكرا جزيلا، متعكم الله بالصحة والعافية وإلى لقاء قريب نحاسب فيه بعضنا ونقول ماذا قدمنا من خلال كلامنا في اجتماع 10 جويلية؟ وشكرا جزيلا سيدي الرئيس.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لجميع الزميلات والزملاء، وبالغ الشكر والتقدير للسيد عبد المنعم بلعاتي وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والوفد المرافق له متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

وأعبر عن سروري بهذه الجلسة القيمة التي تم فيها تقديم سبع أسئلة شفاهية للسيد الوزير الذي تولى الإجابة عنها برحابة صدر، بل الأكثر من ذلك هو الآن مستعد للتواصل مع السادة النواب للبحث في بعض الجزئيات المتعلقة بالأسئلة الشفاهية مع الوفد المرافق له كل في حدود اختصاصه.

لذلك فله مني شخصيا التحية والشكر على هذا الموقف النبيل وعلى رحابة الصدر ونحن غايتنا في هذا المجلس هي أن نسترد ثقة الشعب في العمل البرلماني ونتناغم مع الوظيفة التنفيذية لأننا نعلم أن كل واحد منا غايته السامية هي تحقيق المصلحة العليا للوطن وهذه فرصة للتواصل بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية وبصورة غير مباشرة بالتواصل مع المواطنين الذين لهم الحق علينا في العلم بما يجب أن يكون عليه الوضع في البلاد وبما يجب أن تكون عليه استراتيجية الحكومة في حلحلة كامل المشاكل التي نعترضها.

لذلك نعتبر أن هذا اللقاء إيجابي جدا، نرفع الجلسة لبضع دقائق لتمكين السيد الوزير والوفد المرافق له من مغادرة القاعة ثم نستأنفها.

(كانت الساعة الواحدة بعد الظهر)

استئناف الجلسة
وتدخلات السادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الواحدة وخمس دقائق بعد الظهر)

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

مساء الخير،

نستأنف الجلسة على معنى الفصل 108 من القانون الداخلي لتمكين السادة والسيدات الزملاء النواب من التدخل على الوضع الجهوي والكلمة الآن للسيد الزميل المحترم عبد الرزاق عويدات له ثلاث دقائق، فليتفضل.

السيد عبد الرزاق عويدات

شكرا سيدتي،

تحية للحضور،

أريد أن أتحدث عن وضعية المنطقة الصناعية بطبربة، هذه المنطقة الصناعية وقعت برمجتها في 2014 فيها 84 هكتارا وتتبع أملاك الدولة ووقع تحويلها إلى منطقة صناعية ووقعت الدراسات الأولى ووصلنا حد التقسيم الأولي إلى قطع وأراض معدة للصناعة.

وقد وقع تخصيص 5 هكتارات لـ "STEG"من أجل محطة " haute et moyenne tension" وفي الأثناء هناك دراسة لطالبة حول الآثار بطبربة أشارت إلى تلك المنطقة على أساس أن فيها آثارا فتوقف العمل وكانت لنا اتصالات مع معهد التراث في 2019 على أساس القيام ببحث دقيق في الموضوع إن كانت هناك آثار أو لا ولم يتم البحث ولكن وقع استثناء 17 هكتارا من هذه القطعة على أساس أنها يمكن أن تكون آثارا، ثم قالوا فيما بعد أن الأرض لا يمكن أن نوزعها جميعا تقاسيم للصناعة وسنخسر منها العديد من القطاع وسننجز فيها الطرقات ويبقى فقط 45 هكتار وسترتفع كلفة التهيئة كثيرا وتصبح مردودية المشروع المالية ضعيفة.

إذن ننظر للموضوع من هذه الناحية وربما سيتم التخلي عن هذا المشروع.

ما أقوله، هذا المشروع مهم ولا يجب أن نقف عند مردوديته المالية، بل يجب أن ننظر إلى أثره الاجتماعي والمنطقة فيها 35% وما يزيد عن ذلك بطالة في صفوف الشباب ويمكن أن تكون هذه المنطقة الصناعية أملا لهم في أن يكون لهم العمل اللائق والدائم وهذا مهم جدا وأثره الاجتماعي مهم جدا.

وأريد أن أذكر المسؤولين عن الوكالة العقارية الصناعية أن هذه المنطقة قريبة من السكة الحديدية ولو نركز محطة سلع على السكة الحديدة التي هي قريبة جدا من المنطقة الصناعية ستسهل عملية النقل والتنقل وهذا له أيضا أثر إيجابي المفروض أن يؤخذ بعين الاعتبار ونؤثث هاته المنطقة الصناعية مجددا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم الطاهر بن منصور له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد الطاهر بن منصور

شكرا، من المؤسف والمحزن لكي لا أقول من المحبط اليوم أنه في جهة تسمى قبلي لم نعد نتحدث عن طب الاختصاص، هناك أطباء اختصاص موجهون لهذه الجهة ومن بينهم من تمت تحويل وجهته إلى جهات أخرى وهناك من لم يتسلم مهامه إلى حد اليوم، لم نعد نتحدث في جهة قبلي عن أقسام طب اختصاص مثل قسم المعدة وقسم العظام المعطلة منذ حوالي سبع سنوات ولا ندري متى ستتم أشغالهما، ولن نتحدث عن آلة "scanner" أو غيرها، لم نعد نتحدث عن الضروريات، بل أصبحنا نتحدث عن الحد الأدنى للصحة والذي يتمثل في الطب العام.

هناك نقص كبير جدا اليوم في الطب العام بجهة قبلي، ونأخذ نموذجا في جهة سوق الأحد على سبيل المثال وقع تراجع 12 طبيب صحة عمومية إلى 4 فقط وهم مطالبون بتغطية قسم العيادات الخارجية والعيادات الداخلية والاستعجالي والتوليد وعيادات المراكز الأساسية التي يبلغ عددها حوالي 8 مراكز.

السيد وزير الصحة، اليوم أعلمكم أن المستشفى الجهوي بقبلي يفتقر لقاعة عمليات مما يضطر إلى توجيه المرضى إلى قابس وتوزر أي أن المريض الذي تكون حالته مستعجلة -وأضع تحت كلمة مستعجلة ثلاثة أسطر إذا لم تكن عشرة أو عشرين سطرا- من رجيم معتوق التي تبعد حوالي 125 كيلومترا عن جهة قبلي يتم توجيهه 100 أو 150 كيلومترا إلى جهة قابس من أجل القيام بعملية استعجالية، هذا إذا تمكن من الحصول على قبول من قبل الجهة الموجه إليها.

اليوم سيدي وزير الصحة، المريض الموجود في جهة قبلي يقع توجيهه إلى صفاقس وسوسة وتونس وهذا طبعا إذا وقعت معاملة كمعاملة بشرية فيها الحد الأدنى من الاحترام هناك من ينتظرون ستة أو تسعة أو عشرة أشهر للحصول على موعد للقيام بعملية أو أن يقع عرضه على طبيب اختصاص في هذه المستشفيات الجامعية وأعرف أشخاص توفوا وهم في انتظار هذا الموعد.

سيدي وزير الصحة،

في النهاية هناك نداء استغاثة أن تعاملوننا كبشر فوق هذه الأرض بعيدا عن الحديث عن المواطنة وعن الحقوق الدستورية الأساسية كالصحة والنقل والبيئة والتعليم لأنها أصبحت من مطالب الرفاهية التي لم نعد نتحدث عنها، هناك دعوة نهائية في آخر كلامي لفك العزلة على الأقل في حده الأدنى، إما مك العزلة أو أن تعترفوا بعجزكم و"اذهب يا موسى أنت وربك فقاتلا" وشكرا.

السيدة نائبة السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم حسن الجربوعي له ثلاث دقائق تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدة الرئيسة،

مداخلتي اليوم فيما يخص وضعية المركبات الفلاحية، لقد نددنا منذ ثلاثة شهر أو أكثر منذ بداية الدورة النيابية حول وضعية أشجار الزيتون في ولاية صفاقس المعروفة بأملاك الدولة التابعة لديوان الأراضي الدولية التي بها قرابة 1 مليون شجرة زيتون، عندما نتبين أن هنشير الشعال وبزوادة والسلامة الذي أصبح ميتا فالوضعية كارثية، نتحدث عن دولة اقتصادها مبني على الفلاحة والفلاح الذي يمتلك 100 شجرة زيتون كما نقول بلغتنا العامية أنه سيودع الفقر، دولة تحتكم على 1 مليون شجرة زيتون بولاية فقط، اليوم نشاهد على مواقع التواصل الاجتماعي ما أصبحت عليه وضعية أشجار الزيتون الذي يبس.

قمنا بمراسلة الوزارة بأسئلة كتابية من خلال دورنا الرقابي لمعرفة استراتيجيتها فيما يخص هذه الحقول ولكن ليست هناك أية استراتيجية إلى حد هذا اليوم، ليست هناك رؤية صحيحة، ونحن نناشد السيد رئيس الجمهورية للتدخل لحل هذه الوضعية، لأن وزارة الفلاحة أظهرت بالكاشف أنه ليست لديها أية استراتيجية بالنسبة إلى هذا الموضوع والخوف كل الخوف من وضعية الحشرة القرمزية، فقد نبهنا من ومخاطر ذلك منذ سنة ونصف وراسلنا الوزارة لمعرفة ما هي استراتيجيتها في هذه المسألة.

ليست هناك أية استراتيجية، لقد اندثرت الثروات وخوفنا مما سيحدث في التين الشوكي فنحن نعتبر 2 دولة في التصدير و5 دولة في الإنتاج، لقد أصبحت الوضعية كارثية اليوم واندثرت الثروة ونحن خائفون من اندثار أشجار الزيتون بهذه الطريقة، نحن نتحدث اليوم عن الوقت وعن القرارات الفورية لا عن تأجيلها، فقد أصبحت الفلاحة علما يدرس ودراسة، فعندما نرى اسبانيا والدول المجاورة التي نهضت بالفلاحة وبثرواتها في حين أن لدينا ثروات لكننا فرطنا بها ونتجه نحو وضعية صعبة جدا.

بالنسبة إلى وضعية المياه بالبلاد التونسية التي تعتبر حديث الساعة، فإن جميع متساكني ولايات الجمهورية التونسية يشتكون من نقص المياه ونطالب وزارة الفلاحة بالقيام بندوة صحفية في نشرة الأخبار الساعة الثامنة لكي توضح وضعية انقطاع المياه وبوجود المياه من عدمه، يجب إبلاغ الناس بالوضعية لأن أعضاء مجلس النواب هم من يتحملون كل الأعباء، فيجب أن يكون ملما بالفلاحة وبالاقتصاد وبالقانون، هناك العديد من المسائل ويجب على كل مؤسسات الدولة أن تقوم بدورها ويجب على الشعب أن يعي أننا نعاني من شح مائي، لكن من سيوضح ذلك له هي وزارة الفلاحة لأن الوضع أصبح لا يطاق، شكرا وبارك الله فيكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم محمد شعباني له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيدة الرئيسة،

سأتوجه اليوم بكل وضوح وبرسالة مصارحة إلى السيد رئيس الجمهورية رأسا،

أريد أن أقول له: هل تعلم حكومتكم أن الوضع التنموي في المناطق الداخلية وبالأخص في القصرين هو في الحضيض؟

هل تعلم أن جل المشاريع العمومية المبرمجة معطلة؟

هل تعلم أن البنية التحتية مهترئة؟

هل تعلم أن نسبة البطالة مرتفعة وما زالت تزداد؟

هل تعلم أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي في الحضيض؟

هل تعلم أن القصرين ما زالت تراوح المرتبة الأخيرة في مؤشر التنمية؟

إذا كان كل ذلك موجودا اليوم ولا نتبين أي مؤشر يدل على أن الواقع سيتحسن، أريد أن أسأل الحكومة اليوم والمشرفين على الدولة بما فيهم مسؤوليتي كنائب، هل أن المناطق الداخلية أو القصرين تابعة للبلاد التونسية أم لا؟ متى ستأخذون بعين الاعتبار الوضع الموجود وترسمون خطة لإنقاذ البلاد، أم أننا سننتفض كل عشر سنوات جراء الفقر وهذا الشكل غير المقبول؟

إذا كانت كل هذه الأرقام لا تجعل السيد رئيس الدولة ورئيس الحكومة يعقد مجلسا وزاريا خاصا بالقصرين فمتى سيقع ذلك؟ متى ستتم منطلقات تنموية لمشاريع حقيقية؟ لديها البترول والمعادن والثروات الطبيعية وكل شيء وهي لا تتمتع اليوم بالبنية التحتية، عندما أردنا اليوم تنمية جهة معينة بمشاريع سياحية ضخت المليارات واليوم القصرين والمناطق الداخلية لم يجدوا لها أية اعتمادات.

أقول ورسالتي إلى رئيس الدولة، نحن اليوم وبكل وضوح نناشد الحصول على إدارة جهوية وأن يكون لنا مكان تحت الشمس في تونس كباقي الجهات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، قبل أن أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم عصام شوشان، أدعو السيد الزميل المحترم علي بوزوزية إلى الالتحاق بالقاعة من أجل أخذ الكلمة.

والآن الكلمة للسيد الزميل المحترم عصام شوشان له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عصام شوشان

شكرا السيدة الرئيسة،

سأتحدث عن معتمدية الحنشة وسأتحدث على الأقل على الجانب الذي يمس القطاع الفلاحي بما في ذلك قطاع الأعلاف وعدم التزود بالماء الصالح للشراب والنقص في المياه، كنت تقدمت بسؤال كتابي إلى السيد وزير الفلاحة بتاريخ 5 مارس 2024 وشرحت له وضعية الجمعيات المائية بالمعتمدية وأذكر على سبيل الذكر الجمعية المائية لليب والنيب، الجمعية المائية بير صالح، الجمعية المائية سيدي عيسى، الجمعية المائية سيدي حسن بالحاج، الجمعية المائية مركز مصباح والجمعية المائية الشعبة البياضية.

أردت أن أبلغ من خلال هذه الرسالة المشكل القائم في هذه الجمعيات المائية والمشكل العميق أنهم لا يتزودون إلى حد الآن بالماء الصالح للشراب، صحيح هناك جانب يتحمله المواطن وهو في عدم خلاص أصل الدين ولكن إذا تفاقم الدين بالوضع الذي يعيشه المواطن اليوم وهو غير قادر على خلاصه، هنا يجب على الدولة أن تتدخل، وهذا الأخير لم نره ملموسا على مدى ثلاث سنوات في معتمدية الحنشة في الجمعيات التي تعاني المشاكل سواء المشاكل المالية أو مشاكل على مستوى الشبكة.

نحيطكم علما أن 84 % من معتمدية الحنشة وسط ريفي وعندما نتحدث عن الوسط الريفي نتحدث عن القطاع الفلاحي وهذا الأخير هو قطاع مهمش في المعتمدية التي بها بلديتان وعدم التزود بالماء الصالح للشراب خلق العديد من المشاكل ولم تستطيع الدولة تدارك ذلك إلى حد اليوم، لذلك بلغت صوتي وأردت أكثر من مرة أن أبلغ صوتي في وسائل الإعلام ولكننا لم نجد أي تدخل فعلي وجاد من السلطة لحل هذه المشاكل، زد على ذلك مشاكل المشاريع التنموية.

من خلال العمليات الإحصائية 80% من سكان معتمدية الحنشة هم فقط من يتزودون بالماء الصالح للشراب، أي أن هناك 20% من المتساكنين لم يقع ربطهم بشبكة الماء الصالح للشراب إلى حد اليوم ونحن في سنة 2024 هناك مواطنون تابعون إلى ولاية صفاقس أو أي ولاية داخل تراب الجمهورية التونسية لا يحصلون على الماء الصالح للشراب، لذلك لا يجب علينا أن نسكت ونحن كنواب تحملنا المسؤولية وتحملنا أمانة مشاكل مواطنينا التي نقوم بتبليغها اليوم.

الجانب الثاني الذي يتعلق بقطاع الأعلاف، أحيطكم علما أن معتمدية الحنشة يقطنها ما يقارب 80 ألف ساكن وكما أسلفت الذكر أن 84% من سكانها يعيشون من القطاع الفلاحي، لدينا تسع رخص تزود بالأعلاف بالمعتمدية يتواجدون بالمعتمدية على بعد 1 كيلومتر مربع، أي أن بقية السكان لا تتزود بالأعلاف، هل يعقل...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أرجو إضافة دقيقة إلى السيد الزميل المحترم حتى يتمكن من استكمال الفكرة.

السيد عصام شوشان

شكرا السيدة الرئيسة،

هل يعقل أن توجد نقاط توزيع الأعلاف في 1 كيلومترا مربعا وسط المعتمدية والفلاح الذي يبعد 15 كيلومترا عن وسط المعتمدية لا يتزود بالأعلاف، فما هو الهدف من التزود بالأعلاف؟ هل أننا سنحمي الفلاح وسنحمي قطيعنا أو أننا سنتمشى في العلف الذي خلق سوق موازية وفساد في جميع القطاعات؟ وباختصار لأن الوقت وجيز نبلغ صوتنا هذا ونطلب من السيد وزير الفلاحة أن يتوصل إلى حل عاجل لهذه المشاكل، مع الشكر.

وهنا أريد أن أتوجه بالشكر للمندوبية الفلاحية بولاية صفاقس على المجهودات التي تقوم بها حاليا بمعتمدية الحنشة في عملية الإحصاء لحلحلة المشاكل التي تعرض إليها قطاع الأعلاف بالمعتمدية وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم حمادي العوشاري غيلاني له ثلاث دقائق، تفضل.

مع إمكانية إضافة دقيقة واحدة إذا لم تتمكن من استكمال الفكرة في الوقت المحدد وشكرا.

السيد حمادي العوشاري غيلاني

سأتحدث اليوم في نقطة وحيدة.

في الحقيقة أريد أن أبلغ نداء استغاثة حول الوضع الصعب الذي يعيشه أهالي سبيطلة منذ مدة وهو وضع لا يطاق جراء الانقطاعات المتكررة للماء والكهرباء وهنا أريد أن أتحدث فبالرغم من العطش الذي يعيشه أهالينا خاصة في أرياف سبيطلة لمشاكل بسيطة مثلا تجهيز بئر أو ربط بالكهرباء أو تحسين "conduite" وربط الأهالي بالتزود، كما أن هناك إشكالية كبيرة لانقطاع الماء المتكرر في مدينة سبيطلة رغم أننا نعلم أن هذه المدينة تتواجد فيها العيون المائية بكثرة وليست هناك إشكالية للمياه.

النقطة الثانية هي نداء استغاثة خاصة من الأهالي في سبيطلة وخاصة الفلاحين نتيجة الانقطاعات المتكررة للكهرباء، رغم أننا نعلم أنه وقع تركيز محطة تحويل الضغط العالي في منطقة أم العظام وجهة سبيطلة معنية بتحسين جودة التزود بالكهرباء ويدخل هذا المشروع حيز الاستغلال في هذه الفترة ورغم ذلك فنحن نعيش انقطاعات يومية عديدة.

هناك فلاحون يعدون الانقطاعات اليومية مما أثر إضافة إلى صعوبة الوضع على الفلاحين وعلى المواطنين العاديين الذي خسروا معداتهم المنزلية نتيجة الإتلاف جراء هذه الانقطاعات، كما أن الفلاحين يعانون ونعلم أننا اليوم في فصل الصيف وهناك إنتاج وفير في منتوجات الطماطم والبطيخ وكذا وتكلفتها باهظة بالنسبة إلى الفلاح وأصبح يخسر نتيجة هذه الانقطاعات وبالتالي نتوجه إلى الإدارات والسلط ذات العلاقة أن يتبنوا هذه الوضعية بالذات لتحسين جودة التزود بالكهرباء بالنسبة إلى سبيطلة وخاصة في علاقة بمحطة الضغط العالي أم العظام وإيجاد حل جذري للانقطاعات المتكررة للماء ونعلم أننا الآن في فترة صيف حار وتعلمون هذا جيدا.

كذلك رغم أننا اتصلنا في عديد المرات بالإدارات المعنية ووعدونا بحل إشكاليات التزود بالماء الصالح للشراب وخاصة بالأرياف ولكن إلى حد الآن لم يقع أي شيء.

النقطة الأخيرة تخص مركز البريد بسبيطلة، نعلم أن هناك مشروع إعادة البناء لأن البناية أصبحت متداعية للسقوط ولكن مركز البريد قام بكراء...

(حدث خلل تقني نتج عنه انقطاع في المصدح)

بما فيها جهاز السحب الآلي لكنه بقي مغلقا بعد التحويل ولا زال المقاول ينتظر الانطلاق في المشروع، كما أن كبار السن يقومون بالحصول على رواتبهم من خلال الموزع الآلي، هناك صعوبات كبيرة.

كما نطالب الديوان الوطني للبريد بحل الإشكالية والحصول على المقر الجديد لكي ينطلق المقاول في إنجاز هذا المشروع لصالح كل الأهالي.

أختم، بالله عليكم إن أهالي سبيطلة يريدون تبليغ نداء استغاثة، أعيد قول أن الوضع لا يطاق نتيجة الانقطاعات المتكررة للكهرباء والماء في فصل الصيف الحار الذي تكثر فيه أشغال الفلاحين الذين يخسرون رأس مالهم، شكرا وبارك الله فيكم السيدة الرئيسة.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الأخيرة للسيد علي بوزوزية، غير موجود.

رفع الجلسة

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لجميع السيدات الزميلات والزملاء الأفاضل وهكذا نصل إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم وعليه نأذن برفع الجلسة والله ولي التوفيق. شكرا. رفعت الجلسة.

(كانت الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب

الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة التجهيز والاسكان وتلقوا الإجابة عنها يوم 2 و8 جويلية 2024.

أيمن بن صالح بتاريخ 15 ماي 2024، عزيز بن الأخضر بتاريخ 16 ماي 2024، محمود العامري بتاريخ 29 ماي 2024، ريم الصغير بتاريخ 15 ماي 2024، سوسن المبروك (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 14 و15 ماي 2024.

وتقدم كل من السيد النائب رشدي الرويسي بتاريخ 25 أفريل 2024 والسيد النائب عصام البحري جابري بتاريخ 35 أفريل 2024 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة البيئة وتلقيا الإجابة عنها يوم 3 جويلية 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة التربية وتلقوا الإجابة عنها يوم 24 جوان 2024:

النوري الجريدي بتاريخ 28 ماي 2024، حاتم لباوي بتاريخ 3 جوان 2024، حسن بن علي بتاريخ 3 جوان 2024، عادل ضياف بتاريخ 6 جوان 2024، عبد السلام الدحماني بتاريخ 23 ماي 2024، عماد الدين سديري بتاريخ 29 ماي 2024، مختار عيفاوي بتاريخ 22 ماي 2024، سيرين بوصندل (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 22 و29 ماي 2024، نورة الشبراك بتاريخ 22 ماي 2024، غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 29 ماي 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الصحة وتلقوا الإجابة عنها:

حسن جربوعي بتاريخ 9 ماي 2024، عصام البحري جابري بتاريخ 10 ماي 2024، محمد ضو بتاريخ 8 ماي 2024، محمد علي فنيرة بتاريخ 13 ماي 2024، نجيب عكرمي بتاريخ 9 ماي 2024، سنياء بن مبروك بتاريخ 10 ماي 2024، عواطف الشنيتي بتاريخ 13 ماي 2024، نور الهدى سبائطي بتاريخ 8 ماي 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة الوزيرة المكلفة بتسيير وزارة النقل وتلقوا الإجابة عنها:

سامي السيد بتاريخ 13 ماي 2024، عبد الحليم بوسمة بتاريخ 6 ماي 2024، لطفي الهمامي بتاريخ 13 ماي 2024، محمود العامري بتاريخ 5 جوان 2024، بسمة الهمامي بتاريخ 23 أفريل 2024، ريم الصغير وأسماء الدرويش بتاريخ 6 جوان 2024.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد الوزير المكلف بتسيير وزارة الشؤون الثقافية وتلقوا الإجابة عنها:

فتحي رجب بتاريخ 22 ماي 2024، محمد اليحياوي بتاريخ 5 جوان 2024، الطاهر بن منصور بتاريخ 2 ماي 2024، نجلاء اللحياني بتاريخ 4 جوان 2024، محمد زياد الماهر بتاريخ 7 ماي 2024.

كما تقدم السيدة النائبة مهى عامر بتاريخ 14 ماي 2024 ومجموعة من نواب ولاية سيدي بوزيد بتاريخ 4 جوان 2024 إلى السيد وزير الداخلية بسؤالين كتابيين وتلقوا الإجابة عنهما يوم 3 جويلية 2024.

وتقدم كل من السيد النائب محمود العامري بتاريخ 22 ماي 2024 والسيدة النائبة مريم الشريف بتاريخ 4 جوان 2024 بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقيا الإجابة عنهما يوم 3 جويلية 2024.

وتقدم كل من السيد النائب محمد ضو بتاريخ 8 ماي 2024 والسيدة النائبة بسمة الهمامي بتاريخ 9 ماي 2024 بسؤالين كتابيين إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وتلقيا الإجابة عنهما يوم 4 جويلية 2024.

وتقدم كل من السيد النائب محمود العامري بتاريخ 29 ماي 2024 والسيدة النائبة هالة جاب الله بتاريخ 6 ماي 2024 بسؤالين كتابيين إلى السيد رئيس الحكومة وتلقيا الإجابة عنهما يوم 4 جويلية 2024.

وأخيرا تقدم السيد النائب محمود العامري إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 4 جوان 2024 بسؤال كتابي وتلقى الإجابة عنه.

السؤال الكتابي

للنائب أيمن بن صالح

الموضوع: سؤال كتابي حول عدم إستكمال أشغال منطقة سكرة 1.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

تحية وبعد،

تبعا لإجابتكم بالجلسة الحوارية التي دارت بمجلس نواب الشعب والتي نالت استحسان سكان منطقة سكرة 1 وخاصة في النقاط التالية :

-**تغطية وادي نهج النمر:** وحيث إلى حد الساعة لم تنطلق هذه الأشغال .

-**تغطية واد حي الصحة**: وحيث انطلقت أشغال تغطية واد حي الصحة وتمت تغطية جزء فقط من الوادي وترك باقي الوادي مكشوفا ومصدرا للروائح والأوساخ .هذا وقد غادر المقاول بمعداته فضاء الأشغال .

-**إستكمال الطريق المرقمة 543 الرابطة بين مركز الأمن بسكرة والقمرق برواد** وهو طريق ذو حركية عالية.

لذا أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية حسب النقاط المذكورة آنفا :

-متى ستنطلق أشغال تغطية وادي نهج النمر ؟

-متى سيتم إستكمال تغطية واد حي الصحة؟

-متى ستنطلق أشغال إستكمال الطريق المرقمة543 ؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **أيمن بن صالح** .

المرجع: مكتوبكم عدد و -1397-0001-13-2024 الموجه إلينا بتاريخ 27 ماي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **أيمن بن صالح**، أشار من خلاله إلى تعطل إنجاز بعض الأشغال بمنطقة سكرة .

وجوابا يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

فيما يتعلق بتغطية وادي نهج النمر ، فسيتم تهيئته وتغطيته وادي ضمن أشغال حماية مدينتي أريانة وسكرة من الفيضانات في إطار مشروع حماية المناطق العمرانية لتونس الشمالية الشرقية من الفيضانات، حيث تم إعطاء الإذن للمقاولة للإنطلاق في إنجاز الأشغال وهي حاليا بصدد إعداد الأمثلة التنفيذية وتركيز الحضيرة .

فيما يتعلق بتغطية وادي حي الصحة، فقد تمت تغطية جزء منه والأشغال جارية حاليا في إطار أشغال حماية مدينتي أريانة وسكرة من الفيضانات القسط الأول، على مستوى شارع عبد الرحمان مامي بسكرة .أما بخصوص الجزء المتبقي فهو مدرج ضمن مشروع حماية المناطق العمرانية لتونس الشمالية الشرقية من الفيضانات، ومن المتوقع الإنطلاق في الأشغال خلال النصف الثاني من شهر جويلية الجاري سنة 2024.

فيما يتعلق باستكمال مشروع تهيئة وتوسيع الطريق المحلية رقم 543، فإن ملف التصفية العقارية بصدد الإستكمال وذلك بالتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية .كما ستقوم مصالحنا بإعداد ملف طلب العروض الخاص باستكمال الأشغال في انتظار توفير الإعتمادات اللازمة لإنجاز هذه الأشغال .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عزيز بن الأخضر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

تحية طيبة،

نظرا للوضع الكارثي لشبكات الطرقات ولتطويرها ودعم النقل بين مناطق معتمدية مرناق لضمان سلامة مستخدميها، وحرصنا منا على متابعة تنفيذ مشاريع صيانة وتدعيم الطرقات الراجعة بالنظر إلى الوزارة، نحيطكم علما بالحالة الكارثية للطريق RL573 وطريق واد مليان RL571 وطريق شامين القصيبي RL567 التي أصبحت في حالة من التدهور غير مسبوقة التي لا يمكن وصفها والتي تسببت في شبه عزلة وتهميش متساكني المنطقة بالرغم من القيام بجميع الدراسات بشأنها من طرف مصالحكم الراجعة لكم بالنظر ،

فالرجاء العمل على استكمال هذه المشاريع في أقرب الآجال ومدنا برزنامة بداية الأشغال .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **عزيز بن الأخضر** .

المرجع: مكتوبكم عدد و-2024-13-0001 -1397 الموجه إلينا بتاريخ 27 ماي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **عزيز بن الأخضر** أثار من خلاله وضعية بعض الطرقات المحلية بمعتمدية مرناق من ولاية بن عروس.

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه تم إدراج الطرقات المحلية أرقام 567و571 و573 ضمن المخطط التنموي 2023-2025، كما أن الدراسات الخاصة بها جاهزة حاليا في انتظار إيجاد التمويلات اللازمة لإنجاز الأشغال.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع: سؤال كتابي إلى السيدة وزيرة التجهيز والاسكان عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بإعلامكم أن الطريق الحزامية لمعتمدية القلعة الصغرى يسودها الظلام الحالك، ورغم ان هذه الطريق تعتبر المدخل الرئيسي لولاية سوسة وأنها منطقة عبور للتجمعات السكنية المتاخمة، فإن جزء كبير منها لم تشمله أشغال الانارة، هذا ونحيطكم علما سيدة الوزيرة أن الوضعية الحالية للطريق تشكل خطرا كبيرا على مستعملها بسبب غياب الانارة كذلك إمكانية التعرض الى جميع المخاطر التي قد تحصل .

وعليه نسألكم السيدة الوزيرة :

متى سيتم تنوير الجزء المتبقي للطريق الحزامية بمعتمدية القلعة الصفري؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **محمود العامري**

المرجع: مكتوبكم عدد و-2024-13-0001-1520 الموجه إلينا بتاريخ 10 جوان 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **محمود العامري**، أشار من خلاله إلى غياب الإنارة بالطريق الحزامية لمعتمدية القلعة الصغرى

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه تم تركيز الإنارة العمومية على مستوى وصلة الطريق السيارة بمدينة سوسة بكل المناطق العمرانية والآهلة بالسكان وكذلك بالمفترقات وذلك في إطار البرنامج الجهوي للتنمية لسنة 2021. كما تم تنوير منعرج الطريق السيارة أكودة القلعة الصغرى بعد إعادة تهيئته بالطاقة الشمسية .أما الجزء المتبقي فإنه يتجه دعوة المجلس المحلي للتنمية لاقتراح مواصلة التعهد به في إطار أحد برامج التنمية الجهوية لولاية سوسة .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة ريم الصغير

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: حول تسوية وضعية مقاسم الرقي لبنة المحطة

تحية طيبة وبعد،

حيث توجد في منطقة "لبنة المحطة" معتمدية الميدة ولاية نابل مقاسم سكنية وقع توزيع نصف المساحة على مجموعة من السكان ولم تتم التسوية العقارية وبقي مساحة قرابة 30 هكتار مساحة شاسعة غير مستغلة وأصبحت مصدر للتلوث البيئي .

الرجاء منكم النظر في هذا الموضوع .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **ريم الصغير** .

المرجع: مكتوبكم عدد و-2024-13-0001-1397 الموجه إلينا بتاريخ 27 ماي 2024

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **ريم الصغير** أشارت من خلاله إلى وجود مقاسم سكنية بمنطقة لبنة المحطة "ووقع توزيع نصف المساحة على مجموعة من السكان ولم تتم تسوية وضعيتها العقارية وبقيت مساحة قرابة 30 هكتار غير مستغلة وأصبحت مصدر تلوث بيئي .

وجوابا يشرفني إعلامكم أن عملية توزيع المقاسم المذكورة وتسوية وضعيتها العقارية واستغلال المساحة المتبقية لا يرجع بالنظر إلى وزارة التجهيز والإسكان.

والسلام

السؤال الكتابي الأول

للنائبة سوسن مبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي .

تحية طيبة،

في إطار حرصنا على متابعة وتنفيذ المشاريع صيانة وتدعيم الطرقات الراجعة بالنظر إلى الوزارة، نحيطكم علما بأنّ مشروع الطريق الجهوية عدد 29 قصر بوخريص - بوعرادة ولاية سليانة لا يزال معطّلا منذ سنة 2004 بالرغم من الدراسات المتكررة، **فمتى يتم انجاز هذا المشروع لتدعيم البنية التحتية ؟**

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **سوسن مبروك .**

المرجع: مكتوبكم عدد و-2024-13-0001-1397 الموجه إلينا بتاريخ 27 ماي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **سوسن مبروك** تطلب من خلاله متابعة تنفيذ مشروع صيانة وتدعيم الطريق الجهوية رقم 29الرابطة بين قصر بوخريص وبوعرادة الذي لا يزال معطلا منذ سنة 2004 بالرغم من الدراسات المتكررة .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه فيما يتعلق بالطريق الجهوية رقم 29 من النقطة الكيلومترية عدد 39,5 إلى النقطة الكيلومترية عدد 60 الرابطة بين بوعرادة وقصر بوخريص، فإن الدراسة الخاصة بمشروع تدعيم هذه الطريق بلغت مراحلها النهائية في انتظار إيجاد التمويل الخاص بإنجاز الأشغال.

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة سوسن مبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي .

الموضوع: حول حماية مدينة مدنين من الفيضانات .

تحية طيبة،

تندرج حماية المدن من الفيضانات في إطار المحافظة على الموارد البشريّة والطبيعيّة والمنشآت العمومية والتجهيزات المشتركة والخاصة وتطويرها بغاية ضمان ديمومتها على المدى الطويل لتكون بذلك عنصرا من عناصر التنمية المستديمة.

وقد تبيّن من خلال النظر في مختلف التدابير القانونية والتنظيمية المتخذة للحدّ من خطر الفيضانات أن مجهود الحماية شمل كامل تراب الجمهوريّة .وما زالت هناك جوانب تتطلب مزيد من العناية حتى تتدعم حماية المدن من الفيضانات وذلك على غرار مدينة مدنين

لذا نتساءل، **متى يتم تركيز منشآت عبور على الأودية العابرة للمدينة أو تهيئة منخفضات عائمة تحت أهم الطرقات التي تربط الأحياء ببعضها، وتهيئة بعض الشعاب الفرعية الهامة على غرار شعبة سيدي الزيتوني، وتركيز حواجز واقية على ضفاف بعض الأودية كوادي عبد الحق؟**

وماهي استراتيجية الوزارة في انجاز شبكة تجفيف المائدة المائية بوادي القبلاوي والوادي الغرباوي بقوالب جاهزة مثقوبة؟

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **سوسن مبروك .**

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1397 الموجه إلينا بتاريخ 27 ماي 2024.

وبعد، فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **سوسن مبروك**، تطلب من خلاله اتخاذ بعض التدابير الفنية لحماية مدينة مدنين من الفيضانات .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أنه :

- **فيما يتعلق بتركيز منشآت عبور على الأودية العابرة للمدينة أو تهيئة منخفضات عائمة تحت أهم الطرقات التي تربط الأحياء ببعضها** :تجدر الإشارة أنه في إطار مشروع حماية مدينة مدنين من الفيضانات تمت برمجة إنجاز عدد 06 معابر مائية لفك العزلة بين الأحياء خلال مواسم الأمطار وهي كالآتي :

*عدد 02 منشآت عبور على مستوى وادي الغرباوي : منشأة عبور تربط بين حي القوافل وحي الصفاء ومنشأة عبور تربط بين أحياء الإنطلاقة والزياتين والربيع ،

*عدد 04 منشآت عبور على مستوى وادي القبلاوي منشأة عبور على مستوى تقاطع شارع جنوة مع الوادي وتربط أحياء المروج والحدائق والنور ومنشأة عبور تربط بين حي الأصيل والحرية ومنشأة

عبور وسط المدينة بطريق بن قردان على مستوى مفترق الخلال ومنشأة عبور تربط بين طريق جربة وطريق بن قردان على مستوى نهج ليبيا .وبالنسبة للنشأتين الأخيرتين، فلا يمكن إنجازهما إلا بعد أن تتم نُقلة المنتصبين من سوق مدنين من قبل السلط الجهوية .

-**فيما يتعلق بتهيئة بعض الشعاب الفرعية الهامة على غرار شعبة سيدي الزيتوني** :تدخلت الوزارة ضمن مشروع صيانة المنشآت الحامية من الفيضانات بولاية مدنين لجهر وتعديل شعبة سيدي الزيتوني على طول1000 م وذلك خلال شهر ماي 2024.

وسيتم برمجة تهيئة مجرى مياه شعبة سيدي الزيتوني بمنشآت خاصة بتصريف مياه الأمطار ومياه النز ضمن المشاريع المستقبلية للوزارة .

-**فيما يتعلق بالحواجز الواقية على ضفاف بعض الأودية** :في إطار برامج صيانة وتدعيم المنشآت الحامية من الفيضانات، يتم إنجاز حواجز واقية على ضفاف الأودية بحوالي 1000 متر خطي سنويا على مستوى الأودية المهيأة بكامل ولاية مدنين حسب الأولويات وسيتم التدخل وإنجاز حماية ضفاف وادي عبد الحق بحواجز واقية ضمن برامج التدخل لسنتي 2024-2025 .

-**فيما يتعلق باستراتيجية الوزارة لإنجاز شبكة تجفيف المائدة المائية بوادي القبلاوي ووادي الغرباوي بقوالب جاهزة مثقوبة** :في إطار مشروع حماية مدينة مدنين من الفيضانات، قامت الوزارة بتدعيم منظومة تصريف وتجفيف مياه المائدة المائية بوادي الغرباوي ووادي القبلاوي بقنوات مثقوبة على طول 1100 متر خطي، وهي تؤدي دورها بصفة عادية .كما ساهمت بصفة فعالة في حل الإشكال البيئي وسيتم إدراج مكون تصريف مياه المائدة المائية على مستوى وادي الغرباوي ووادي القبلاوي ضمن المشاريع المستقبلية لحماية مدينة مدنين من الفيضانات .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب رشدي الرويسي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي .

الموضوع: موعد إتمام دراسة التأثيرات البيئية المحيّنة لمنجم فج الهدوم معتمدية الكريب ولاية سليانة ومصادقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على هذه الدراسة .

المصاحيب: -نسخة من السؤال الكتابي الموجّه لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة بتاريخ 24 جانفي 2024

-نسخة من إجابة الوزارة المذكورة بتاريخ 19 مارس 2024

تحية طيبة،

بعد مراسلتنا لوزارة الصناعة والمناجم والطاقة حول إعادة منجم فج الهدوم، تلقينا الإجابة بأن التعطيل كان نتيجة عدم توصل الوزارة المذكورة بما يفيد مصادقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط على دراسة التأثيرات البيئية المحيّنة وهو ما مثل عائقا أمام تطوير المشروع .

فمتى تتم الدراسة والمصادقة خاصة وأن هذا المشروع سيساهم في استخراج 250 ألف طن من خامات الزنك والرصاص وسيوفّر أكثر من300 موطن شغل؟

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع :الإجابة على سؤال النائب بمجلس نواب الشعب السيد رشدي الرويسي

المرجع: مراسلة السيد النائب المؤرخة في 25 أفريل 2024

وبعد، تفاعلا مع سؤال السيد النائب رشدي الرويسي بخصوص دراسة المؤثرات المحينة المتعلقة بمنجم فج الهدوم معتمدية الكريب ولاية سليانة، نتشرف بإفادتكم بما يلي :

-لقد تحصل مشروع منجم فج الهدوم على الموافقة البيئية في مرة أولى سنة 2017.

- تقدم المستثمر في مرة ثانية بدراسة مؤثرات جديدة للوكالة في جويلية 2019 بعد تغيير طريقة الاستغلال (استغلال باطني في مرحلة أولى ثم استغلال سطحي في مرحلة لاحقة) بعد الحصول على الموافقة المبدئية للجنة الاستشارية للمناجم .وقد تبين من تقييم هذه الدراسة الجديدة أن المستثمر قام مرة أخرى بتغيير طريقة الاستغلال (استغلال باطني فقط) فتمت مراسلته في ديسمبر 2019 لينسق مع الإدارة العامة للمناجم بخصوص هذا التغيير، إضافة إلى توضيح بعض النقاط الأخرى .

- تقدم المستثمر بدراسة مؤثرات محينة في ديسمبر 2019 تتضمن نفس طريقة الاستغلال (استغلال باطني فقط) مؤكدا تنسيقه مع الإدارة العامة للمناجم، إلا أن هذه الأخيرة، وفي جلستي عمل بتاريخ 2020/02/11و 2020/06/19 (نسخة مرفقة) أكدت أن طريقة الاستغلال المقترحة في دراسة المؤثرات على المحيط غير مطابقة لطريقة الاستغلال المصادق عليها من قبل اللجنة الاستشارية للمناجم.

- تمت مراسلة صاحب المشروع بتاريخ 2020/06/25 (نسخة مرفقة) لإعلامه بعدم التطابق في طريقتي الاستغلال وضرورة تحيين الموافقة المبدئية للجنة سالفة الذكر وتقديم دراسة مؤثرات جديدة محينة.

- ومنذ ذلك الحين لم ترد على الوكالة أي دراسة جديدة بخصوص هذا المشروع.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تحية طيبة،

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

1- لماذا قامت وزارتكم الموقرة بتحريف مخرجات مجلس الأمن القومي لرئيس الجمهورية في 26 أفريل 2023 بإضافة إعادة تصنيف مادة الفوسفوجيبس بينما تطرق اجتماع السيد رئيس الجمهورية فقط تحويل مادة الفوسفوجيبس واستعمالها؟

2- فتح تحقيق جدّي وتحميل المسؤوليات حول المصادقة على تقرير فني بأن مادة الفوسفوجيبس مادة غير خطيرة؟

3- استدعاء اللجنة العلمية مع إطارات وزارة البيئة للإقامة لمدة ثلاث أشهر بالمنطقة الملوثة لمزيد التحري والتثبت من النتائج الفنية المصادق عليها حول عدم خطورة مادة الفوسفوجيبس.

4- ماهي استراتيجية الوزارة للتجاوزات الخطيرة للمجمع الكيميائي والمعامل الملوثة في المجال البيئي وهل ستفتح الوزارة تحقيق حول التلاعب بنتائج التحاليل الفنية للإشعاعات التي تسببت في جرائم إنسانية مدة سنوات عديدة .

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيدة وزيرة البيئة

الموضوع: ردود حول أسئلة النائب السيد عصام الجابري

المرجع :إحالة مجلس النواب بتاريخ 3 أفريل 2024.

وبعد، تبعا لمراسلة مجلس النواب المشار إليها أعلاه والمتضمنة لأسئلة النائب السيد عصام الجابري، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

س 1: لماذا قامت وزارتكم الموقرة بتحريف مخرجات مجلس الأمن القومي لرئيس الجمهورية في 26 أفريل 2023 بإضافة إعادة تصنيف مادة الفوسفوجيبس بينما تطرق اجتماع السيد رئيس الجمهورية فقط تحويل مادة الفوسفوجيبس واستعمالها؟

الجواب:

لم يصدر عن الوزارة رسميا سواء ان كان عبر صفحتها الرسمية او عبر اطاراتها او عبر الوثائق او التقارير المتداولة أي تحريف او تأويل لمخرجات اجتماع مجلس الامن القومي المنعقد بتاريخ 26 افريل 2023.

اما موضوع إعادة تصنيف مادة الفسفوجيبس، فقد تم التطرق له منذ مدة طويلة ودعت له الوزارة المكلفة بالصناعة والطاقة (2016)والمجمع الكيميائي التونسي (2022) كما اوصت جلسة عمل وزارية بضرورة القيام بدراسات علمية لإعادة النظر في تصنيف هذه المادة .

كما اوصت جلسة العمل الوزارية المنعقدة بتاريخ 11 افريل 2023 بـ تكوين فريق عمل يضم ممثلين عن الوزارة المكلفة بالبيئة والوزارة المكلفة بالصناعة والمناجم والطاقة قصد ضبط مخطط لمصبات مواقع الفسفوجيبس ووضع برنامج لتثمين استعماله في مجالات الصناعة والتجهيز وعرض نتائج عمله على مجلس وزاري مضيق"

س 2: فتح تحقيق جدي لتحميل المسؤوليات حول المصادقة على تقرير فني بأن مادة الفوسفوجيبس مادة غير خطيرة؟

الجواب:

إن التقرير الذي تم إعداده حول الجوانب الفنية والقانونية والتجارب المقارنة ودراسة فرضيات تثمين مادة الفسفوجيبس في عديد المجالات للحد من التأثيرات السلبية للطرق الحالية للتصرف في هذه المادة وخاصة منها تصريف هذه المادة بالبحر بخليج قابس يندرج في إطار توصيات مجالس العمل الوزارية المخصصة لهذا الملف.

وقد ارتكزت الدراسة على جمع نتائج الدراسات الأكاديمية التي تم إعداها بتونس والخارج وتضمنت مقارنة بالتشاريع المقارنة بعديد الدول .

وبينت الدراسات أن مادة الفسفوجيبس التونسي تعتبر أقل خطورة من تظيرتها بأغلب الدول التي راجعت تشريعاتها وتتولى تثمين هذه المادة في عديد القطاعات التنموية (الفلاحة مواد البناء، إنجاز الطرقات) علما وأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد حينت المواصفات المتعلقة بهذه المادة منذ حوالي 10 سنوات ودعت الدول لمراجعة تشريعاتها ذات العلاقة .

س 3: استدعاء اللجنة العلمية مع إطارات وزارة البيئة للإقامة لمدة ثلاث أشهر بالمنطقة الملوثة لمزيد التحري والتثبت من النتائج الفنية المصادق عليها حول عدم خطورة مادة الفوسفوجيبس .

الجواب:

ترتكز المقترحات المقدمة بالتقرير الفني على معالجة الوضعية الحالية للتصرف في مادة الفسفوجيبس من خلال السعي لتثمين هذه المادة عوضا عن تصريفها بالمحيط البحري(قابس) أو تكديسها على اليابسة ببقية مواقع الإنتاج (الصخيرة وصفاقس والحوض المنجمي)

وسترتكز الجهود خلال الفترة القادمة على دراسة فرضيات تثمين هذه المادة وفقا للمقتضيات الفنية والبيئية والإقتصادية بالتعاون والتنسيق مع كافة الأطراف المعنية .

وللإشارة فقد تولى المجمع الكيميائي التونسي سابقا تثمين كميات كبيرة من الفسفوجيبس لإنتاج سماد أحادي الفسفاط (SSP) وبيعها بالخارج بأسعار مشجعة (حوالي 200 ألف طن).

س 4: ما هي استراتيجية الوزارة للتجاوزات الخطيرة للمجمع الكيميائي والمعامل الملوثة في المجال البيئي وهل ستفتح الوزارة تحقيق حول التلاعب بنتائج التحاليل الفنية للإشعاعات التي تسببت في جرائم إنسانية مدة سنوات عديدة .

الجواب:

يخضع المجمع الكيميائي كسائر الوحدات الصناعية طبقا للقوانين والتشاريع الجاري بها العمل وفي حدود مشمولات وزارة البيئة للمراقبة الدائمة من قبل مصالح الوكالة الوطنية لحماية المحيط وقد تم في هذا الغرض تحرير عديد محاضر المخالفات البيئية وعرض عدد كبير منها على أنظار القضاء .اما فيما يتعلق بنتائج التحاليل الفنية للإشعاعات فهي من مشمولات هياكل مختصة مكلفة قانونا بمتابعة هذا الملف .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

الموضوع: سؤال كتابي حول امكانية احداث مدرسة اعدادية بعمادة ماجورة من معتمدية السند ولاية قفصة

عملا بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال الكتابي التالي إلى السيدة وزيرة التربية .

السؤال: إزاء ما يعانيه أهلنا في عمادة ماجورة من معتمدية السند من ولاية قفصة من مشاق ومعاناة يعدم توفر مدرسة اعدادية لابنائهم الذين يضطرون إلى التنقل في ظروف صعبة للدراسة في القوسة سابقا والسند حاليا وأمام توفر العدد الكافي من تلاميذ المرحلة الابتدائية والإعدادية وإزاء تبرع الأهالي رسميا بقطعة أرض لإقامة هذه الإعدادية، لماذا لا تسرع الوزارة في بناء هذه الاعدادية لمعالجة ظاهرة الانقطاع الدراسي المبكر في ماجورة بل وظاهرة الحوادث المفجعة والانتحارات التي شهدتها العمادة في السنوات الأخيرة؟

إجابة السيدة وزيرة التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد النوري الجريدي

الموضوع: حول إمكانية إحداث مدرسة إعدادية بمنطقة ماجورة من معتمدية السند ولاية قفصة .

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

لقد تم طرح موضوع إحداث مدرسة إعدادية بمنطقة ماجورة من معتمدية السند سنة 2016، وتولت الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات بالتنسيق مع المندوبية الجهوية للتربية بقفصة إعداد دراسة جدوى لإحداث هذه الإعدادية، تبين من خلالها أن إحداث مدرسة إعدادية بعمادة ماجورة غير ذي جدوى باعتبار أنها تشتغل دون طاقتها المثلى .

ولمعاينة الوضع على عين المكان قام فريق من المديرين العامين بالوزارة بأداء زيارة إلى المندوبية الجهوية للتربية بقفصة لعقد جلسة عمل مع مسؤولي الجهة أفضت إلى الاتفاق على :

- دعم النقل المدرسي،
- دعم المنح المدرسية،
- توفير فضاءات للمراجعة،
- تسيير دورات أمنية للمحافظة على محيط المؤسسات التربوية،
- إيلاء عناية خاصة للأنشطة الثقافية والرياضية .

* يضم الحوض البيداغوجي لمنطقة السند 06 مؤسسات إعدادية وثانوية خلال السنة الدراسية 2024/2023 تشتغل بصفة عادية ويمكن أن تستوعب تلاميذ منطقة ماجورة .

* بالنسبة إلى المدارس الابتدائية المتواجدة بعمادة ماجورة فعددها 04 وجميعها مخففة،

* سيساهم هذا الاحداث في تفريغ معهد القوسة الذي يضم تلاميذ المرحلة الاعدادية والمرحلة الثانوية والبالغ عددهم 232 تلميذا موزعين على 12 فصلا خلال السنة الدراسية 2024/2023.

* يتضح من خلال دراسة الوضع التربوي بعمادة ماجورة أن إحداث مدرسة إعدادية غير ذي جدوى نظرا إلى أن المدارس الابتدائية التي ستزود هذه الاعدادية مخففة ولا يمكن أن التوفر العدد الكافي لفتح مدرسة اعدادية، هذا بالإضافة إلى توفر النقل العمومي بين منطقتي الماجورة والقوسة .

هذا، وفي إطار تطوير خدمات النقل المدرسي قامت وزارة التربية بتزويد المندوبية الجهوية بقفصة بـ04 حافلات للنقل المدرسي.

الخلاصة :لا يمكن إحداث مدرسة الاعدادية بمنطقة ماجورة في الوقت الراهن باعتبار ضعف عدد التلاميذ بالمدارس الابتدائية المجاورة، هذا بالإضافة إلى أن الاعداديات والمعاهد المتوفرة بمنطقة السند قادرة على استيعاب كافة تلاميذ المنطقة بمعدل كثافة متوسط، والحل في إمكانية تأمين النقل المدرسي وتأجيل برمجة هذا الاحداث إلى السنوات القادمة إذا ما توفر العدد الكافي من التلاميذ .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

اتشرف بأن أحيل إليكم بسؤال كتابي،

حوالي 300 معهد وإعدادية دون قيمين عامين على مستوى وطني و30 مؤسسة تربوية بالقصرين دون قيمين عامين .هذا الشغور تسبب في تنامي ظاهرة العنف والتسبب الأخلاقي داخل هذه المؤسسات والتعطيل الإداري .

مثل هذه الإخلال تسبب في تدمير المدرسة العمومية التي كلما زاد يوما إلا وتأكلت أكثر.

وعليه نتقدم اليكم بالسؤال التالي:

متى سنسد وزارتكم هذه الشغورات وتمكن هذه المؤسسات بقيمين عامين؟

تقبلوا منا فائق عبارات الإحترام والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد حاتم لباوي

الموضوع: حول الشغورات في سلك القيمين العامين بالمؤسسات التربوية بولاية القصرين .

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم أنّ الوزارة بصدد فتح مناظرة بالملفات للانتداب بسلك القيمين العامين بعنوان سنة 2023 حيث تمت برمجة 40 مركزا في مختلف الرتب، كما تجدر الإشارة إلى إمكانية تحويل 20 مركزا متبقيا من المناظرة السابقة بعنوان سنة 2022 وإضافتهم إلى عدد المراكز المقرر فتحها بعنوان سنة 2023 وذلك بالتنسيق مع المصالح المختصة بوزارة المالية، ليصبح العدد الجملي 60 مركزا لتسديد الشغورات في سلك القيمين العامين بعنوان سنة 2023.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب حسن بن علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

نظرا لبعد متساكني منطقتي وأفريل عمادة سوغاس والمريقب عمادة بئر الشاوش عن المدارس الابتدائية وبناء على الطلبات الملحة للأهالي وعلى معطيات إحصائية تسمح ببعث مدارس ابتدائية بهذه المناطق، ما هو برنامج الوزارة في ذلك؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد حسن بن علي

الموضوع: حول إحداث مدارس ابتدائية بكل من منطقتي 9 أفريل عمادة صوغاس والمريقب عمادة بئر الشاوش من ولاية زغوان .

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

* بالنسبة إلى منطقة 9 أفريل من عمادة صوغاس :

- تعتبر منطقة 9 أفريل منطقة فلاحية ذات طابع ريفي تتميز بتشتت سكاني وتبعد عن مركز عمادة صوغاس بحوالي 4.5 كلم .

- يبلغ عدد التلاميذ أصيلي هذه المنطقة 71 تلميذا يدرسون بالمدرسة الابتدائية صوغاس الجنوبية والمدرسة الابتدائية الرقبة وتعتبر هذه المدارس ذات كثافة عادية حيث لا تتعدى 25 تلميذا في الفصل .

ووفقا لما تقدّم، فإنه لا جدوى في الوقت الراهن من إحداث مدرسة ابتدائية بمنطقة 09 أفريل نظرا لعدم توفر العدد الكافي من التلاميذ لا يتعدى عددهم 71 تلميذا من ناحية وقدرة المدارس الموجودة بالجهة على استيعابهم .

* بالنسبة إلى منطقة المريقب من عمادة بئر الشاوش :

- تعتبر المريقب منطقة فلاحية ذات طابع ريفي تتميز بتشتت سكاني وهي منطقة متاخمة لعمادة بئر الشاوش .

- يبلغ عدد التلاميذ أصيلي هذه المنطقة 60 تلميذا موزعين على 03مدارس ابتدائية وهي :المدرسة الابتدائية بئر الشاوش والمدرسة الابتدائية الحنانية والمدرسة الابتدائية سيدي ناجي .تعتبر هذه المدارس متوسطة الكثافة وقادرة على استيعاب عدد أكبر من تلاميذ المنطقة .

وفقا للمعطيات الإحصائية المسجلة لعدد تلاميذ المنطقة الذين يزاولون تعليمهم بالمدارس الابتدائية المتواجدة بهذه المنطقة، فإنه لا جدوى في الوقت الراهن من إحداث مدرسة ابتدائية بمنطقة المريقب من عمادة بئر الشاوش نظرا لعدم توفر العدد الكافي من التلاميذ (لا يتعدى عددهم 60 تلميذا) من ناحية وقدرة المدارس الموجودة بالجهة على استيعابهم .

الخلاصة :استنادا إلى المعطيات الإحصائية للسنة الدراسية 2024/2023فإنه لا وجود لجدوى في إحداث مدارس ابتدائية جديدة بكل من منطقة 09 أفريل من عمادة صوغاس ومنطقة المريقب من عمادة بئر الشاوش من ولاية زغوان نظرا لضعف عدد تلاميذ بكلتا المنطقتين هذا بالإضافة إلى أن المدارس الابتدائية المتواجدة بالمنطقتين قادرة على استيعاب كافة التلاميذ بمعدل كثافة متوسط، والحل في امكانية تأمين النقل المدرسي وتأجيل هذه الاحداثات الجديدة إلى حين توفر العدد الكافي من التلاميذ .

السؤال الكتابي

للنائب عادل ضياف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: مجموعة من المطالب المتعلقة بالشأن التربوي .

- التسريع ببناء المدرسة الإعدادية بسيدي حسين،
- التسريع ببناء المطعم المدرسي المركزي،
- تجهيز المطعم المدرسي بالمدرسة الابتدائية بيرين والمدرسة الابتدائية العطار،
- صيانة المدرسة الإعدادية 20 مارس سيدي حسين،
- إحداث مدرسة إعدادية بعمادة بيرين،
- إحداث مدرسة إعدادية بعمادة برج شاكير،
- إحداث معهد ثانوي بعمادة مغيرة-إنزال تجنبا للاكتظاظ الذي قد يحصل نتيجة توزيع المساكن الاجتماعية على مستحقيها،
- صيانة المدرسة الإعدادية طريق مجاز الباب،
- إحداث مدرسة ابتدائية ثانية بعمادة بيرين،
- بناء سياج للمدرسة الابتدائية مغيرة -إنزال،
- توفير التجهيزات الضرورية للمدارس الابتدائية والإعدادية والمعاهد بالمنطقة،
- استغلال المقاسم التي تم تسليمها للمندوبية الجهوية للتربية بتونس 2 من أجل بناء مؤسسات تربوية (كيزل المبروكة – النور 2 - جمال 17 - الريجان...)،
- إحداث مدرسة إعدادية تقنية .

متى يتم التسريع في اتخاذ الإجراءات اللازمة؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد عادل ضياف

الموضوع حول مجموعة من المطالب المتعلقة بالشأن التربوي .

جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به حول بعض المؤسسات التربوية التابعة للمندوبية الجهوية للتربية بتونس 2 أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

1- بناء المدرسة الإعدادية بسيدي حسين:

مشروع يندرج ضمن برنامج مساندة تنمية قدرات التقنية والتكنولوجية الممول بالشراكة مع البنك الإفريقي للتنمية (BAD) لسنة 2018، وهو في طور الإعلان عن طلب العروض .

2- بناء المطعم المدرسي المركزي:

مشروع ممول في إطار التعاون التونسي الايطالي ضمن برنامج تحسين البنية التحتية والخدمات المدرسية AMIS، وسيتم الانطلاق في إنجاز الدراسات حالما توفرت قطعة أرض لفائدة المشروع .

3- صيانة المدرسة الإعدادية 20 مارس سيدي حسين:

تم سنة 2021 صيانة المجموعة الصحية بمبلغ قدره 140176,050دينار .وتم توفير اعتمادات ضمن ميزانية التنمية لسنة 2024لإعداد دراسات التهيئة الشاملة للمؤسسة.

4- صيانة المدرسة الإعدادية طريق مجاز الباب:

تم سنة 2023 بناء عدد 02 قاعات عادية بمبلغ قدره 234614,450دينار كما تم تخصيص اعتماد بـ 800 أ.د ضمن ميزانية التنمية لسنة 2024.

5- بناء سياج للمدرسة الابتدائية مغيرة – إنزال:

مشروع يندرج ضمن برنامج دعم التعليم الابتدائي الممول بالاشتراك الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي (FADES) لسنة 2018 وهو في مرحل انطلاق الأشغال (تسجيل الصفقة).

أما بخصوص إمكانية إحداث مؤسسات تربوية بجهة سيدي حسين، أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة التالية :

* تمت برمجة احداث مدرسة ابتدائية ومدرسة إعدادية ضمن ميزانية 2023 بمنطقة جمال 17 وتم رصد الاعتمادات اللازمة لهذين الاحداثين وتمسح الأرض موضوع الاحداث مساحة 4086 م 2 مقسمة إلى مقسمين متلاصقين :

- المقسم الأول عدد 254 مساحته2552 م 2والكائن بمنطقة جمال 17 تم تخصيصه لإحداث مدرسة اعدادية ستساهم في تعديل الحوض البيداغوجي من خلال برمجة توجيه تلاميذ كل من المدرسة الابتدائية جيارة 1 وجيارة 2 عوضا عن توجيههم إلى إعدادية حي بوقطفة التابعة لمعتمدية الحرايرية وتجنيهم عناء التنقل لمسافات طويلة إضافة إلى تخفيف الكثافة على المدرسة الاعدادية طريق مجاز الباب والتي أصبحت غير قابلة للتوسعة،

- المقسم الثاني عدد 358 مساحته 1534م 2 والكائن برياض الزيتون تم تخصيصه لإحداث مدرسة ابتدائية لتخفيف الاكتظاظ الحاصل بالمدرسة الابتدائية الشابي حي مراد والتي لم تعد قادرة على استيعاب التلاميذ الجدد وفي مرحلة ثانية ابتدائية سيدي حسين 3 التي لم تعد قابلة للتوسعة .

السؤال 1: إمكانية إحداث مدرسة إعدادية بعمادة بيرين من معتمدية سيدي حسين؟

بعد دراسة الوضع التربوي بمنطقة بيرين، تبين أن هذه المنطقة تشهد زيادة سكانية كبيرة وتوسعا ديمغرافيا مما يستوجب التفكير في إحداث مدرسة إعدادية بالجهة لكن المشكل يتعلق بعدم توفر رصيد عقاري على ذمة وزارة التربية وبناء على ذلك سعت المندوبية بالتنسيق مع السلط الجهوية والمحلية لتوفير رصيد عقاري مناسب .وقد عاينت المصالح الفنية التقنية للمندوبية الجهوية للتربية بتونس 2 عقارا مقترحا من طرف البلدية بتقسيم العش وتبين أن مساحة هذا العقار لا تسمح بإحداث مدرسة إعدادية وتعمل المصالح المعنية للمندوبية على تحديد المساحة الجملية المطلوبة بالتنسيق مع البلدية من خلال تخصيص جزء إضافي من العقار الملاصق لتقسيم العش .

السؤال 2: إمكانية إحداث مدرسة إعدادية بعمادة برج شاكير من معتمدية سيدي حسين؟

تم دراسة هذا الموضوع مع السلط المحلية والجهوية وكان التوجه أنه لا يمكن إحداث مدرسة إعدادية بهذه المنطقة نظرا لعدم توفر العدد الكافي من التلاميذ والرصيد العقاري، واقترحت المندوبية الجهوية للتربية بتونس 2 على السلط الجهوية العمل على توفير قطعة أرض تتوسط الجيارة 1 والجيارة 2 وبرج شاكير لإحداث مدرسة اعدادية تمكن من استيعاب كافة تلاميذ المنطقة وتؤمن توازن الحوض البيداغوجي.

السؤال 3: إمكانية إحداث معهد ثانوي بعمادة المغيرة إنزال من معتمدية سيدي حسين ولاية تونس؟

أعدت المندوبية الجهوية للتربية دراسة جدوى حول إحداث معهد ثانوي بسيدي حسين وتم طرح المقترح على السلط الجهوية لإيجاد قطعة أرض تسمح بإحداث معهد غير أن المشروع لم يتحقق بسبب المشكل العقاري، وهناك جلسات عمل عقدت بين المندوبية الجهوية بتونس 2 والسلطات الجهوية والمحلية لإيجاد رصيد عقاري مناسب يسمح بإحداث مؤسسات تربوية بجهة سيدي حسين .

السؤال 4: إمكانية إحداث مدرسة ابتدائية ثانية بعمادة بيرين من معتمدية سيدي حسين ولاية تونس؟

توجد عدة أحياء شعبية قريبة من منطقة بيرين على غرار حي الصيفي وهي منطقة ذات صبغة فلاحية لا يمكن إحداث مؤسسات تربوية بها ويجب تغيير صبغتها وهذا يتطلب عدة إجراءات مطولة مع السلطات المعنية، والمندوبية الجهوية للتربية بتونس 2 متفاعلة إيجابيا مع ملف الخارطة المدرسية بجهة سيدي حسين ويبقى المشكل الأبرز هو عدم توفر رصيد عقاري .

السؤال 5: إمكانية إحداث مدرسة إعدادية تقنية بمعتمدية سيدي حسين ولاية تونس؟

يعتبر ملف التعليم التقني من بين أهم الملفات التي تعمل عليها وزارة التربية ضمن مخططها القطاعي 2023-2025 ورؤية تونس للتربية في أفق 2035، ويتم العمل حاليا على مراجعة التعليم التقني وإعداد تصور جديد يتماشى وتتطور المقاربات والوسائل التعلمية واحتياجات سوق الشغل من المهن المتجددة، وسوف يكون من بين أهم المسائل المطروحة في إطار البرنامج الوطني لإصلاح المنظومة التربوية .

الخلاصة : تعتبر منطقة سيدي حسين من المناطق ذات الأولوية ضمن المخطط الجهوي للتربية بالمندوبية الجهوية للتربية تونس 2 وقد حظيت هذه المنطقة بالأولوية في إحداث مؤسسات تربوية خلال الثماني سنوات الأخيرة منذ سنة 2016 إلى غاية سنة 2024، حيث تمت برمجة إحداث 08 مدارس ابتدائية و 03 مدارس إعدادية في منطقتي سيدي حسين والعقبة وهناك توجه من المندوبية الجهوية لمزيد تطوير الخارطة المدرسية بهذه المناطق ضمن مخططاتها الجهوية للمرحلة المقبلة، متى توفر الرصيد العقاري المناسب والعدد الكافي من التلاميذ لإحداث مؤسسة تربوية وتأكدت الحاجة على مستوى الحوض البيداغوجي.

السؤال الكتابي

للنائب عبد السلام الدحماني

الموضوع: أسئلة كتابية حول الأولويات التشريعية لوزارتكم .

تحية وبعد،

عملا بالفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يهمني أن أتوجه إلى جنابكم بالأسئلة التالية

في إطار تطوير التشريعات في كل المجالات حتى تكون معبرة عن تطلعات الشعب التونسي بحيث تقطع مع التشريعات والمفاهيم البائدة التي لم تعد صالحة للاستعمال وبهدف الانسجام مع روح 25 جويلية:

1- كم عدد مشاريع القوانين التي تم احالتها من قبل وزارتكم على أنظار مجلس نواب الشعب؟

2- ماهي الأولويات التشريعية لوزارتكم في المرحلة القادمة؟ وماهي الآجال المحتملة لإحالتها على انظار مجلس نواب الشعب لمناقشتها والمصادقة عليها؟

إجابة السيد وزيرة التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد عبد السلام الدحماني

الموضوع: حول الأولويات التشريعية لوزارة التربية .

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

بالنسبة إلى مشاريع القوانين التي تم إحالتها من قبل وزارة التربية على أنظار مجلس نواب الشعب، فإنّه لم تتم إحالة مشاريع قوانين من طرف وزارة التربية على أنظار مجلس نواب الشعب في الفترة الراهنة

بما أنّ جلّ مشاريع النّصوص القانونية التي تعكف وزارة التربية على إعدادها تتخذ شكل أوامر وقرارات انسجاما مع التشريع الجاري به العمل خاصة القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي .

السؤال الكتابي

للنائب عماد الدين السديري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول تحديد الآجال الفعلية لبناء المدرسة الإعدادية بقرية برج العيفة .

السؤال:

منذ سنة 2019 وقع إزالة بناية المدرسة الإعدادية ببرج العيفة بناء على اختبار هندسي وبسؤالنا الموجه لوزارتكم بتاريخ 10 جويلية 2023وقع إفادتنا بأن بناء هذه المدرسة التعليمية سيكون في أوائل سنة 2024 ولحدّ هذا التاريخ لم تنطلق الأشغال التي أصبحت هاجسا يؤرق المواطنين بالجهة وبالمناطق المجاورة.

فالمرجو من سيادتكم إفادتنا بالتاريخ الفعلي لانطلاق الأشغال مع الحرص على تنفيذ هذا المشروع في أقرب وقت ممكن .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد عماد الدين السديري

الموضوع: حول تحديد أجال بناء المدرسة الإعدادية بقرية برج العيفة ولاية الكاف .

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

تم عرض تقرير تقييم العروض لمشروع بناء المدرسة الإعدادية ببرج العيفة على أنظار اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات العمومية في مرة أولى بتاريخ 29 فيفري 2024 وقد أصدرت اللجنة قرارها باعتبار طلب العروض غير مثمر نظرا لكون العرض الوحيد الوارد لا يستجيب للشروط الفنية المطلوبة .

تم الإعلان عن طلب العروض للمرة الثانية بتاريخ 12 مارس 2024.

تم عرض تقرير تقييم العروض على أنظار اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات العمومية في مرة أولى بتاريخ 16 ماي 2024 وقد وافقت اللجنة على مقترح لجنة التقييم بالترخيص للمشتري العمومي مناقشة الأثمان المشطة للعرض الأقل ثمنا .

وسيتم عرض تقرير تقييم العروض بعد مناقشة الأثمان المشطة على اللجنة الوزارية لمراقبة الصفقات العمومية للمصادقة على إسناد الصفقة. ومن المؤمل الانطلاق في الأشغال مع أواخر شهر جويلية 2024وذلك بعد الإعلان عن الاسناد واستيفاء آجال التظلم والانتهاء من كل إجراءات إبرام الصفقة والتعهد بالنفقة.

السؤال الكتابي

للنائب مختار العيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :تسوية وضعية الأساتذة والمعلمون النواب .

تحية طيبة وبعد،

إن الرغبة في القضاء على كل أشكال العمل الهش يستوجب أن يكون هذا المنجز يهم كل القطاعات إلا أن هذا الاجراء استثنى الأساتذة والمعلمون النواب الذين مازالوا يعانون إلى حد الآن كل أشكال الارتهان لعقود شغلية مهينة للذات الإنسانية، لذلك يتوجب على سلطة الإشراف الآن إيجاد حول جذرية وتسوية وضعية هذه الفئة تماهيا مع مطلب رئاسة الجمهورية بالقطع النهائي مع كل أشكال العمل الهش .

- لماذا لا يتم تفعيل اتفاقية 23 ماي2023؟
- هل حددت وزارة التربية آلية لحل هذا الملف؟
- هل تم تحديد قاعدة بيانات نهائية تشمل جميع النواب؟
- لماذا لا يتم تسوية وضعية الأساتذة النواب على دفعات محددة تسوية شاملة وعادلة وفق قاعدة بيانات موحدة؟
- لماذا لا يتم تسوية وضعية المعلمون النواب خارج الاتفاقية على دفعات محددة وأجال واضحة؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيد مختار عيفاوي

الموضوع :حول تسوية وضعية الأساتذة والمعلمين النواب .

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم أن الوزارة بصدد بلورة خطة استراتيجية حول تسوية وضعية النواب بالمرحلتين الابتدائية والإعدادية والتعليم الثانوي وذلك حسب الحاجيات الفعلية .وتمتد هذه الخطّة على مدى السنوات الثلاث القادمة بالتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة ووزارة المالية، وفق تمش مدروس حيث تم ضبط الصيغ الإجرائية الكفيلة بمعالجة هذا الملفّ بما يحقق مبدأ الإنصاف من جهة ويكفل الشفافية المستوجبة لكافة المعنيين بالأمر، وفقا لمعايير موضوعية تضمن تكافؤ الفرص لجميع النواب ومقاييس منصفة تؤمّن جودة المنظومة التربوية وذلك بإحداث منظومة رقمية موحدة ومطوّرة تلبي حاجات كافة المستعملين على المستويين المركزي والجهوي وللمعنيين بالأمر، وسيتم اعتمادها مستقبلا دون سواها لجميع العمليات المتصلة بالنيابات بما يحدّ من كافة صيغ التدخل البشري ويؤمن الشفافية والمصداقية المستوجبة .

السؤال الكتابي الأول

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع وضعية المدرسة الاعدادية بمنزل جميل .

تحية طيبة وبعد،

فبحضور السادة أعضاء المجلس المحلي بمعتمدية منزل جميل قمنا بزيارة إلى المدرسة الإعدادية المذكورة ومعاينة مشاكل جدية لها تأثير مباشر على العملية التربوية ومدى نجاعة السياسة التعليمية :

- منها ما يتعلق بالتجهيزات مل عدم تعويض حاسوب محمول وحاسوب مكتب وسكانار وآلة طباعة بعد احتراقها بمناسبة الحريق الذي جد في مكتب الضبط ومنها المماطلة في تركيب Fibre optique،

- ومنها ما يتعلق بالبناءات مثل القاعات الآيلة للسقوط (8 قاعات مغلقة بقرار من إدارة التجهيز في الإدارة الجهوية إضافة إلى القاعة عدد 10)،

- ونتج عن ذلك الاشتغال في قاعتين بتعسف مع تعريض حياة التلاميذ والإطار التربوي للخطر، استغلال قاعة الأساتذة للتدريس، استغلال المسكن الوظيفي بتخصيص غرفتين للتدريس، يتابع التلميذ درس أستاذه ودرس الأستاذ المجاور في نفس الوقت، استغلال مكتب المدير كقاعة اختصاص للإعلامية وعدم وجود قاعة إعلامية نتيجة تحويلها إلى قاعة تدريس عادية .

- تحويل قاعة المراجعة إلى قاعة تدريس بنصف طاقة الاستيعاب لأنها خطرة ومهددة بالسقوط (القاعة 20). بينما عاينا الحاجة الأكيدة لقاعة مراجعة نتيجة وجود تلاميذ يتنقلون إلى المعهد من منطقة العزيب وبوشكارة يجدون أنفسهم معرضين لمخاطر الشارع والمنحرفين خارج المدرسة وداخلها نتيجة قصر سور المدرسة وقد ذكر الحاضرون في المعاينة وجود مشكل جدي في شبكة الكهرباء نتج عنه حريق مكتب الضبط يتمثل في اعتماد أسلاك كهربائية غير مطابقة للمواصفات كلها1.5 مم وعدم احترام مواصفات البناء المحاذي للبحر.

ونقترح عليكم فتح تحقيق للتأكد من وجود شبهة فساد في متابعة الصفقة من عدمها

- ومنها ما يتعلق بالموارد البشرية فق عاينا نقصا فادحا في عدد القيمين مقارنة بعدد التلاميذ (570) ثلاثة منهم قيمة ستحال على التقاعد

-وعاينا نقصا في عدد الإداريين اثنان فقط لمكتب والطباعة والأرشيف والتلاميذ وعاملان فقط أحدهما حارس الليل .

لذا ولهذه الأسباب أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

ما هي الإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها الوزارة التربية في التعامل مع هذه الوضعية التي أقل ما يقال فيها أنها خطيرة؟

والسلام

إجابة السيدة وزرة التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيدة سيرين بوصندل

الموضوع: حول وضعية المدرسة الإعدادية بمنزل جميل .

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

*** <u>في خصوص التجهيزات والبناءات:</u>**

تم إحداث المدرسة الإعدادية منزل جميل 2 كمشروع ذي صبغة جهوية أحيلت اعتماداته لفائدة المجلس الجهوي ببنزرت بصفته صاحب المنشأ .

شهدت المؤسسة تصدعات مما انجرّ عنه غلق لـ 8 قاعات لحماية التلاميذ والإطار التربوي وتم استغلال الفضاءات المتاحة لضمان حق التلاميذ في التمدرس .

المؤسسة مدرجة ضمن برنامج التهيئة والصيانة لسنة 2022 وتم تخصيص اعتماد بمبلغ 800 ألف دينار .

لتنفيذ الدراسات الفنية والمعمارية اقتضت الضرورة القيام باختبار فني على هيكل البناية وبالتالي ابرام عقد مع مكتب خبرة في المجال والقيام بالتجارب الفنية اللازمة .المشروع في طور المصادقة على تقرير الاختبار الفني من اللجنة الفنية للبناءات المدنية .وسيتم الانطلاق في الأشغال يعد استيفاء الدراسات المعمارية والفنية والمصادقة عليها طبقا للإجراءات وللتراتيب الجارية لتستجيب المؤسسة لكل الشروط والمواصفات الفنية لمدرسة إعدادية .

بالنسبة إلى الربط بالأنترنت EDUNET10 فقد تم قبول الأشغال بالمدرسة الإعدادية منزل جميل 2 في انتظار استكمال اشغال القسط الثاني المبرمج خلال صائفة 2024.

بالنسبة إلى التجهيزات سيتم دعم المؤسسة خلال الأيام القادمة بآلة ناسخة طابعة احترافية مجهزة بجهاز سكانار مدمج.

*** <u>في خصوص الموارد البشرية</u>** :

سيتم تدعيم الإطار المتوفر بالمدرسة الإعدادية بمنزل الجميل بالتنسيق مع المصالح الجهوية للتربية ببنزرت بعد انتهاء حركات النقل الخارجية للأسلاك المعنية وإيلاء هذه المؤسسة الأولوية في النقل الداخلية وذلك لحسن استغلال الموارد البشرية المتاحة خاصة وأن الانتداب في الوظيفة العمومية يتّم في إطار فتح مناظرة في الغرض .

السؤال الكتابي الثاني

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

<u>الموضوع</u>: وضعية المدرسة الاعدادية بمنزل عبد الرحمان

وحيث قمت بزيارة ميدانية إلى المدرسة الإعدادية بمنزل عبد الرحمان بحضور السادة أعضاء المجلس المحي بمنزل جميل لاحظنا مجموعة من النقائص والاشكاليات تتعلق أساسا بالبنية التحتية والتجهيزات وهي:

-نقص فادح في الطاولات يتطلب تجهيز قاعتين بطاولات مزدوجة .

-ضرورة إصلاح أبواب المركب الصحي بصورة عاجلة واكيدة .

-تسرب مياه الأمطار بقاعة الإعلامية وقد عاينت المندوبية الجهوية ذلك وقامت بتغطية الحواسيب بجراية matela والحال ان الأمر يتطلب التدخل لإصلاح وتعهد الطبقة العازلة على السطح حتى لا يقع إتلاف الحواسيب واهدار المال العام .

-الحاجة الأكيدة إلى خزانات حديدية خاصة بالامتحانات .

-عدم ربط شبكة الأمطار بشبكة المياه أم المعهد حيث تم الآن أشغال تهيئة الطريق وتعبيده، لأن التدخل بعد تعبيد الطريق سيكون إهدار للمال العام .

لذا ولهذه الأسباب أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

ما هي الإجراءات العاجلة التي ستتخذها الوزارة للتدخل خاصة في الإشكاليات التي تتعلق بإهدار المال العام؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيدة سيرين بوصندل

الموضوع :حول وضعية المدرسة الإعدادية بمنزل عبد الرحمان .

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

بالنسبة إلى التجهيزات تم الأذن لمصالح المخازن المركزية بدعم المؤسسة بـ:

-عدد 30 طاولة مزدوجة

-عدد 05 سبورة بيضاء و05 سبورة خشبية .

-عدد 10 مكتب معلم و05 كراسي

كما تم الإذن لمصالح المندوبية الجهوية للتربية ببنزرت بـ:

-توفير 02 خزانة حديدية .

-التدخل عبر المقاولات الصغرى المحدثة في إطار جيل جديد من الباعثين الشبان لإصلاح الأبواب ومركب التكتيم .

-التنسيق مع المصالح البلدية للتثبت من مكونات مشروع تعبيد الطريق وإمكانية تصريف مياه الأمطار .

هذا وتجدر الإشارة أنه في إطار تصور مشروع الجهة التربوي وفي غياب رصيد عقاري لأملاك الدولة تم اقتراح مراجعة الخارطة المدرسية بمنطقة جرزونة منزل جميل بتغيير صبغة بعض المؤسسات تبعا للتطور الديمغرافي وذلك بإحداث مدرسة ابتدائية" مركز المعتمدية بجرزونة "تم برمجتها ضمن ميزانية التنمية لسنة 2024وتحويل المدرسة الابتدائية الحي الجديد جرزونة إلى مدرسة إعدادية وتحويل المدرسة الإعدادية جرزونة إلى معهد.

السؤال الكتابي الثالث

للنائبة سيرين بوصندل

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: وضعية المؤسسة التربوية القنال .

تحية طيبة وبعد،

فبحضور السادة أعضاء المجلس المحلي بمنزل جميل قمنا بزيارة إلى معهد القنال بمنزل عبد الرحمان ولاحظنا مجموعة من النقائص والاشكاليات التي من شأنها أن تؤثر على العملية التربوية وتتناقض مع السياسة التعليمية التي تنتهجها الدولة للنهوض بهذا القطاع .

* **منها ما يتعلق بالبنية التحتية والتجهيزات**:

سنة 2021	سنة 2022	سنة 2023
96 طاولة قسم (Biplace)	20 طاولة (Biplace)	17 طاولة (Biplace)
22 كرسي	20 كرسي	07 سبورات من نوع خشب
10 سبورات بيضاء		07 سبروات بيضاء

-سبورات لم تعد صالحة في 37 قاعة نتيجة عدم وضوح الكتابة مما يؤدي إلى إخلال بإيصال المعلومة .

-قاعات بدون بلور

-قاعتان للعلوم الفيزيائية لم تعودا صالحتين للتدريس وشقوق في الجدران وميلان الحائط الفاصل بين القاعتين وتداعيهما للسقوط .

-مشاكل جدية على مستوى شبكة الإنارة التي تحتاج إلى إعادة التهيئة لأنها قد وقع توسعتها على مراحل دون دراسة .

-عدم وجود مدخل لحالات الطوارئ مثل دخول سيارات الإسعاف أو الحماية المدنية .

-عدم وجود سور في جزء هام من محيط المعهد وكانت الوزارة قد تعهدت ببنائه في نهاية هذه السنة الدراسية .

-نقص فادح في الحواسيب اذ يقع استعارة الحواسيب كل سنة لأجراء امتحانات الإعلامية التطبيقية في اختبارات الباكالوريا، مع الملاحظة أنه قد رصدت للسور 50 ألف دينار في عهد الوالي الأسبق تبخرت ولاحنا أن أرضية الملعب خطيرة جدا مبللة بالأسفلت goudron

*__ومنها ما يتعلق بالموارد البشرية__:

إذ لاحظنا وجود 04 عملة يهتمون ب 44 فضاء بينما تنص الاتفاقيات على تخصيص عامل بكل 08 قاعات .

وقد اقترح الإطار الإداري عدة حلول منها تفعيل طلب عروض تهيئة معهد منزل جميل .

واحداث معهد ثانوي بين منزل جميل ومنزل عبد الرحمان حيث يتوفر الرصيد العقاري لذلك وهو حل يحل مشكلة مدينتين في نفس الوقت .ويمكن البحث عن ممولين دوليين .

وعلى المدى القريب يمكن إضافة 20 قاعة في معهد منزل جميل نتيجة شساعة المساحة، أو إلحاق الإعدادية التقنية بمعهد منزل جميل لحل مشكلة القاعات والاكتظاظ بالأقسام .

لذا ولهذه الأسباب أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

ما هي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة لحل هذه الإشكاليات على المدى القريب وعلى المدى البعيد؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيدة سيرين بوصندل

__**الموضوع**__: حول وضعية المؤسسة التربوية القنال .

جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

تم تجهيز المؤسسة حسب ما توفّر من تجهيزات في الصفقات ووفق طلبات المؤسسات التربوية كما يلي :

06 سبورات من نوع خشب 04 مكتب للأساتذة Photocopieur		05 مكتب للأساتذة Data show Microscope numérique 05 Microscope monoculaire 15

مع العلم وأنه تم دعم الاعتمادات المالية لاقتناء أثاث مدرسي وتجهيزات تعليمية المخصصة للمندوبية الجهوية للتربية ببنزرت لسنة 2024بنسبة 50 بالمائة للمرحلة الابتدائية و90 بالمائة للمرحلة الإعدادية والثانوية .

أما فيما يخص أشغال تهيئة وصيانة معهد القنال منزل عبد الرحمان موضوع طلب عروض عدد 2019/09 الذي تم إسناده إلى " شركة التنمية للبناء» "فقد تمّ الانطلاق في إنجاز الأشغال يوم 19 اوت 2020 وتم التصريح بالقبول النهائي للأشغال يوم 21 نوفمبر 2022 .

بلغت قيمة الأشغال المنجزة 786 537.293 د حسب كشف الحساب النهائي للصفقة وتتمثل الأشغال في :

-هدم وإعادة بناء المركب الإداري لضرورة حماية الإطار الإداري والتربوي وتامين سلامتهم وذلك اعتمادا على اختبار فني في الغرض .

- هدم وإعادة بناء المجموعات الصحية للذكور .
- بناء جزء من السياج.
- تهيئة بقيّة المجموعات الصحية
- تهيئة 12 قاعة تدريس وقاعة المراجعة .

أما فيما يخص السور فقد تم إدراجه ضمن برنامج التهيئة والصيانة لسنة 2024.

وفي خصوص الموارد البشرية المتوفرة بالمؤسسة التربوية فإنّه سيتم تدعيمها بالتنسيق مع المصالح الجهوية للتربية ببنزرت بعد انتهاء حركات النقل الخارجية للأسلاك المعنية وإيلاء هاته المؤسسة الأولوية في النقل الداخلية وذلك لحسن استغلال الموارد البشرية المتاحة خاصة وأن الانتداب في الوظيفة العمومية يتم في إطار فتح مناظرة في الغرض .

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

عملاً بالفصلين 114 من الدستور و9 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتقدم بالسؤال الكتابي إلى السيد وزيرة البيئة .

<u>الموضوع:</u> حول مشاريع تهيئة الشبكات الداخلية لتصريف المياه المستعملة بعدد من المؤسسات التربوية بمعتمدية قربة .

تحية طيبة وبعد،

حيث ان عددا من المؤسسات التربوية بمعتمدية قربة لم يتم ربطها بعد بالشبكة العمومية للتطهير، ونخص بالذكر المدرسة الإعدادية بتازركة والمدرسة الابتدائية بديار الحجاج والمدرسة الابتدائية ببوجريدة والمدرسة الابتدائية بقبة لاغة .وبالتالي فان هذه المؤسسات تعتمد على طريقة تجميع المياه بالخنادق وشفطها بصفة دورية .واغلب تلك الشبكات تقليدية متآكلو وتمثل مصدر تلوث وتهدد سلامة البيئة ومحيط تلك المؤسسات .

وبالنظر الى انطلاق عديد المشاريع للربط بالشبكة العمومية للتطهير في المناطق آنفة الذكر، ومنها ما هو منجز بصفة فعلية ومنها ما هو في طور الانجاز أو في طور الدراسة .

وتبعا لما سبق ذكره يشرفني ان أتقدم الى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

<u>السؤال 1:</u> هل بإمكان وزارة التربية إيلاء الأولوية لمشاريع تهيئة البنية التحتية للشبكات الداخلية لتصريف المياه

المستعملة بالمؤسسات التربوية التالية:

* **المدرسة الإعدادية بتازركة**، حيث ان المنطقة المحيطة بها تم ربطها بالكامل بالشبكة العمومية منذ عدة سنوات .كما ان محطة التطهير والقنوات المارة من المؤسسة التربوية توجد على بعد بضعة أمتار منها .فضلا عن ضرورة التدخل لمعالجة الحالة الرديئة جدا التي أصبحت عليها الخنادق بالمساحة الخلفية للمؤسسة لتجميع المياه المستعملة والتي أصبح بعضها في حالة تعطل كامل وبالتالي أصبحت تتجمع بها المياه الراكدة وتتسبب في التلوث وتكاثر الحشرات والبعوض .المدرسة الابتدائية بديار الحجاج حيث ان مشروع ربط المنطقة المحاذية للمدرسة في طور الإنجاز .ويتم حاليا ومنذ عديد السنوات اعتماد تجميع المياه المستعملة ومياه الامطار بطريقة تقليدية حيث تواجه المؤسسة صعوبات في شفط المياه او صلبها . خصوصا وان أرضية المدرسة غير مهيأة وتحتد الإشكالية في موسم الامطار إذ يتم تنساب المياه آليا نحو ملعب المدرسة مما يتسبب في تعطل دروس التربية البدنية لمدد طويلة .

***المدرسة الابتدائية ببوجريدة والمدرسة الابتدائية بقبة لاغة**، حيث أن مشروع ربط منطقتي بوجريدة وقبة لاغة بشبكة التطهير، تم برمجته بعنوان سنة 2024 وهو حاليا في طور الدراسة .

تقبلوا فائق الاحترام والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيدة نورة الشبراك

الموضوع: حول تهيئة الشبكات الداخلية لتصريف مياه المستعملة بعدد من المؤسسات التربوية بمعتمدية قربة من ولاية نابل .

جوابا على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية :

تعمل وزارة التربية ضمن مخططاتها الاستراتيجية لتطوير البنية التحتية المدرسية على الالتزام بالبناء الايكولوجي والمستدام في تماه مع سياسات الدولة وتطبيقا للتشريعات والتراتيب الجارية وخاصة الأمر عدد 967 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المنظم للبناءات المدنية .وعليه فهي حريصة على إعداد دراسات التأثير على المحيط ومخططات التصرف في التأثير على المحيط الاجتماعي وخاصة للمشاريع المبرمجة خارج أمثلة التهيئة العمرانية .

من هذا المنطلق فإن المؤسسات المحدثة والتي تم تركيز منظومة صرف مياه مستعملة موضعية بها، كان ذلك، من باب الضرورة وليس اختيارا لما تكلفه هذه المنظومة على المجموعة الوطنية وعلى وزارة التربية من اعتمادات هامة لتركيزها وتعهدها وصيانتها ثم للآثار السلبية على المحيط .

أما بخصوص المؤسسات التي أشرتم إليها وهي :

- المدرسة الإعدادية بتازركة: فقد تم الإذن لمصالحنا الفنية بالمندوبية الجهوية للتربية بنابل للقيام بالدراسات الفنية الأولية وإعداد التقديرات اللازمة لتعديل الشبكة الداخلية بهدف ربطها بشبكة الصرف الصحي لديوان التطهير .

- المدارس الابتدائية بديار الحجاج وبوجريدة وقبة لاغة سيتم العمل على ربطها بالشبكة الوطنية حالما تنتهي أشغال مد قنوات التصريف.

السؤال الكتابي

للنائببين غسان يامون وبديس بالحاج علي

عملا بأحكام بالفصل 114 من الدستور وعملا بالفصل 129 من النظام الداخلي نتشرف بأن نحيل اليكم الأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

1- حيث أنه أقترب موعد تخرج الدفعة الأولي سنة 9 أساسي من الأعدادية النموذجية بجربة وأنه سبق الاتفاق في أخر مجلس جهوي للتربية بولاية مدنين على مواصلة مسار التعليم النموذجي بالجزيرة فعليه، متى ستقوم وزارة التربية باحداث معهد نموذجي جربة؟

2- هل تتوجه نية وزارة التربية لاحداث مندوبية جهوية للتربية عدد 2 في ولاية مدنين بجزيرة جربة على غرار ولايتي تونس وصفاقس نظرا لتقارب الاحصائيات من حيث عدد المؤسسات التربوية وعدد الأساتذة والتلاميذ بالجزيرة؟

وفي انتظار اجابتكم تقبلوا فائق الاحترام والتقدير المسبقين.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التربية

بطاقة حول سؤال كتابي لنائب الشعب السيدين غسان يامون وبديس بالحاج علي

<u>الموضوع</u>: حول المسار الدراسي للدفعة الأولى لتلاميذ السنة التاسعة أساسي المسجلين خلال السنة الدراسية الحالية 2023-2024 بالمدرسة الإعدادية النموذجية بجربة، ومواصلة دراستهم بالسنة الأولى ثانوي نموذجي -بجزيرة جربة .

جوابا على سؤالكما الذي تفضلتما به أتشرف بإفادتكما أنّه يتجه إرجاء النظر في الموضوع إلى حين **صدور نتائج امتحان شهادة ختم التعليم الأساسي لدورة 2024** ليتسنى لنا معرفة **عدد المترشحين المقبولين وعدد الأقسام** التي يمكن إحداثها بالسنة الأولى ثانوي في مفتتح السنة الدراسية 2024 – 2025 **واقتراح الإجراء المناسب** بالتنسيق بين الإدارة العامة للمرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي والإدارة العامة للتخطيط والإحصاء ونظم المعلومات والإدارة العامة للموارد البشرية والإدارة العامة للبناءات والتجهيز.

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

<u>الموضوع:</u> حول إمكانية تسوية وضعية ملف المواطن السيد ح . ج .

<u>المصاحيب</u> - : نسخة مطلب" عيادة بنج " بتاريخ 12 أفريل 2024.

-نسخة من بطاقة مريض .

-نسخة من "Compte - Rendu D'Examen Radiologue".

-نسخة من مطلب "Examen de Radiologie

-نسخة من المواعيد تخطيط كهربائي للدماغ .

-نسخة من تخطيط الدماغ .

-نسخة من "Lettre De Liaison

تحية طيبة،

عملا بما نص عليه دستور البلاد التونسية في فصله الثالث والأربعون" **الصحة حق لكل إنسان** "بيد أن هذا الحق لم تستتبعه سياسات تضمن تفعيله على أرض الواقع .

الصحة ببلادنا لا ترتقي إلى مستوى التطلعات والطموحات فضلا عن الإخلالات الكثيرة التي يعرفها هذا القطاع الحيوي، حيث يعاني المواطنون من تدهور الخدمات الصحية على غرار ح.ج مثالا على المماطلة والتسيب واللامبالاة التي تشهدها المستشفيات التونسية حيث وبعد قيامه بكل الفحوصات والإجراءات اللازمة في القيام بعملية جراحية إلا أنّه إلى حدّ اللحظة لم يتم التعامل مع ملفه بالسرعة المطلوبة بالرغم من تعكّر حالته الصحيّة يوما بعد يوم .

لذا نطلب من سيادتكم التدخل العاجل لحلحلة ملف المعني بالأمر.

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

<u>إجابة على السؤال الكتابي</u>

<u>السيد النائب مجلس نواب الشعب</u>

<u>حسن جربوعي</u>

<u>ولاية صفاقس</u>

<u>المرجع:</u>

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0001588.

ملخص السؤال:

"حول إمكانية تسوية وضعية ملف المواطن ح.ج بعد قيامه بالفحوصات و الاجراءات اللازمة في القيام بعملية جراحية و المطلوب التعامل معه بالسرعة المطلوبة ".

الإجابة:

تتلخص الحالة المرضية للمواطن حج وعمره 24 سنة في تدخل طبي أو جراحي على مستوى أحد شرايين الدماغ " Embolisation " كما أنه يتابع حاليا علاجه بمعهد أمراض وجراحة الأعصاب" الأستاذ المنجي بن حميدة" بتونس العاصمة كذلك بالمستشفى العسكري بتونس العاصمة وحيث تم تأجيل التدخل العلاجي الى شهر سبتمبر 2024 تفاديا للانعكاسات السلبية المحتملة لديه نتيجة درجات الحرارة المرتفعة.

كما أنه تم التنسيق المباشر مع والد المعني بالأمر هدف التداخل حسب المقتضيات من طرف مصالح وزارة الصحة.

السؤال الكتابي

للنائب عصام البحري جابري

تحية طيبة،

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم بأسئلة كتابية :

1- أين وصل مشروع مركز الأورام السرطانية ووحدة هشاشة العظام؟

2- تبعا للسؤال الكتابي تحت مرجع عدد -3000-26-2030-0001433 متى يتم تحيين الدراسة خطورة الأوضاع والعلاقة بين الأمراض السرطانية والسارية خاصة أن دراسة 2016 فيها شبهات فساد لأمور سياسية وأنّ عدد المرضى الذين يعالجون خارج ولاية قابس لا يتم احتسابها مع ارتفاع نسبة المرضى حسب نص ايجاباتكم بين 2022 و2024.

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد وزير الصحة

إجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب

عصام البحري جابري

ولاية قابس

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-3000-26-2024-0001588.

ملخص السؤال:

1-"أين وصل مشروع مركز الأورام السرطانية ووحدة هشاشة العظام

2-تبعا للسؤال الكتابى تحت عدد3000-26-2030-0001433 متى يتم تحيين الدراسة خطورة الأوضاع بين الأمراض السرطانية والسارية خاصة وأن دراسة: عدد المرضى الذين يعالجون خارج ولاية قابس لا يتم احتسابها مع ارتفاع نسبة المرضى حسب نص اجابتكم 2022 و2024'.

الإجابة:

1-حول متابعة مشروع مركز الأورام السراطانية ووحدة هشاشة العظام بقابس:

في اطار متابعة المشاريع الهامة للقطاع الصحي وطبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية بإحداث مركز الأورام السرطانية ووحدة هشاشة العظام وتبعا للاجتماع الأول في الغرض لمدة 04 أيام مع الوفد الصيني بتاريخ 26 أوت 2023 مع الأطراف المتدخلة في المشروع على المستويين المركزي والجهوي مع الاتفاق على مبدأ ابرام الاتفاقية كمرحلة أولى لإحداث مركز الأورام السرطانية وتواصل المجهودات في ما يتعلق بعث وحدة هشاشة العظام بولاية قابس وفي الخصوص تم تبادل المراسلات لإعداد الاتفاقية في انتظار المرور الى مرحلة الإنجاز بتكلفة تقدر ب 40 مليون دينارا.

3- حول تحيين الدراسة تهم الأوضاع الأمراض السرطانية بجهة قابس :عدد المرضى الذين يعالجون خارج ولاية قابس ل ابتم احتسابها مع ارتفاع نسبة المرضى:

تهتم وزارة الصحة بدعم البرامج الوقائية التي تهدف الأمراض المتعلقة بصحة المواطن بصفة عامة وعدد من الجهات لخصوصيتها البيئية من ضمنها جهة قابس.

كما يتم ذلك التنسيق مع عديد من الاطراف المتداخلة ونذكر بالخصوص مع الوزارة المكلفة بالبيئة غرض التقليص بصفة ملحوظة من التلوث وبحث ومتابعة الصناعيين لتجهيز الوحدات الصناعية بآليات كفيلة بمقاومة التلوث .كما أن البحوث العلمية يتم إنجازها لدى عينة من المواطنين لتقييم التعرض البيولوجي (المصفوفة البيولوجية) لبعض المعادن الثقيلة التي يمكن أن تتأتى من الأنشطة الصناعية بولاية قابس. هذا وسيقع الاعتماد على مخرجاتها لبلورة الضوابط المرجعية المتعلقة بالدراسة الوبائية المعمقة التي تعتزم وزارة الصحة القيام بها وتخصيص لفائدتها الاعتمادات الازمة لإنجازها .

مع الاشارة وأنه ما تم افادتكم به سابقا من احصائيات نتيجة لدراسة تمت بمدينة قابس مع ملاحظة ارتفاع في عدد مرضى السرطان في مدينة قابس 2969 سنة 2020 إلى 4036 سنة 2022 كما لا تنفرد مدينة قابس بهذا الارتفاع حيث يشهد المعدل الوطني ارتفاعا على المستوى الوطني والعالمي وهو متعلق بالعديد من الاسباب منها الوراثية ومنها ما هو متعلق بصحة البيئة .

كما أنه لا يمكن حصر عدد المرضى المصابين بالأورام السرطانية بكل ولاية على حدة باعتبار احترام حرية اختيار المريض للعلاج بالمؤسسات الاستشفائية العمومية والخاصة أو بكليهما في نفس الوقت وبكامل تراب الجمهورية.

علما وأن تجميع الاحصائيات الوطنية لهذه الإصابات متوزعة على ثلاثة سجلات الشمالية والوسط والجنوب.

السؤال الكتابي

للنائب محمد ضو

الموضوع: سؤال كتابي حول تغيير صبغة مركز الرعاية الصحية بالجرف من معتمدية سيدي مخلوف إلى مركز وسيط .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :السيد الوزير نحيطكم علما بأنّ عمادة الجرف تبعد حوالي 40 كلم عن مركز المعتمدية ونرجو من سيادتكم الإذن لمصالحكم بتغيير صبغة مركز الرعاية الصحية بالجرف من معتمدية سيدي مخلوف إلى مركز وسيط متى سيتم ذلك؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

إجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب

محمد ضو

ولاية مدنين

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0001588.

ملخص السؤال:

"ما مدى إمكانية تغيير صبغة مركز العناية الصحية بالجرف من معتمدية سيدي مخلوف من ولاية مدنين الى مركز وسيط ومتى يمكن ذلك "

الإجابة:

تم اعداد دراسة أولية في إمكانية تغيير صبغة مركز العناية الصحية بالجرف من معتمدية سيدي مخلوف من ولاية مدنين (صنف 2)الى مركز وسيط (صنف 4) بتطويره وتركيز به وحدات للأشعة والتحاليل المخبرية وطب الأسنان.

كما تم ادراج المشروع ضمن المشاريع المطروحة لدى اللجنة الوطنية لإحداث وتطوير وتعويض الوحدات الصحية الأساسية مع ترتيبها للإنجاز حسب مقاييس ومعايير موضوعية وفي حدود الاعتمادات السنوية المخصصة للغرض.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول المصابين بداء السرطان .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي

تحية طيبة وبعد،

عدد مرضى السرطان في ارتفاع متواصل ويشرفني في هذا الإطار أن أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

-متى سيتم توفير آلة (HALCYON) ذات التقنية عالية الدقة لمقاومة الأورام الخبيثة السرطانية وقادرة على العمل على عدد كبير من المرضى في اليوم الواحد بجودة علاجية عالية؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

اجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب

محمد علي فنيرة

ولاية نابل

سؤال عام

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0001588.

ملخص السؤال:

متى سيتم توفير الة "HALCYON » ذات التقنية عالية الدقة لمقاومة الأورام الخبيثة السرطانية وقادرة على العمل على عدد كبير من المرضى في اليوم الواحد بجودة علاجية عالية"

الإجابة:

يتواجد حاليا 04 الة " HALCYON " ذات التقنية عالية الدقة في مقاومة الأورام الخبيثة (علاج بالأشعة مع دقة التحكم في قوتها ومكان فاعليتها) بكل من المراكز والأقسام المتخصصة :

-02 بالمعهد صالح عزيز بباب سعدون تونس العاصمة .

-01 بالمستشفى الجامعي فرحات حشاد سوسة .

-01 بالمستشفى الجامعى سهلول سوسة.

السؤال الكتابي

للنائب نجيب عكرمي

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلى اتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة، وبعد،

-متى يتم توفير سيارة ادارية رباعية الدفع الفائدة الدائرة الصحية بقفصة الشمالية لمساعدة أعوان الصحة والأطباء على القيام بواجباتهم الميدانية وتغطية الزيارات بين المراكز الصحية المتواجدة بالمنطقة وعددها 7 مراكز صحة أساسية خاصة وأن مهام الأطباء وأعوان الصحة بمعتمدية قفصة الشمالية تشمل عيادات طبية، الطب المدرسي (15 مدرسة ابتدائية، 5 روضات، 2 معاهد ثانوية وجمعية للمعاقين) توزيع الأدوية، إيصال التلاقيح والقيام بالمراقبة الصحية للمنشآت العامة والخاصة .

إجابة السيد وزير الصحة

اجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب

نجيب عكرمي

ولاية قفصة

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0001588.

ملخص السؤال:

"متى يتم توفير سيارة إدارية رباعية الدفع لفائدة الدائرة الصحية بقفصة الشمالية لمساعد أعوان الصحة والأطباء على القيام بمهامهم الميدانية بالمنطقة وعدد مراكزها للصحة الأساسية 07 ومن ضمنها الطب المدرسي والعيادات الطبية وتوزيع الأدوية والتلاقيح والمراقبة الصحية"

الإجابة:

سيتم ببداية سنة 2025 تعزيز الإدارة الجهوية للصحة بقفصة ب 04سيارات نقل أعوان وخدمات توضع على ذمة المؤسسات تحت اشرافها لتسهيل المهام ونقل الإطارات والأعوان.

السؤال الكتابي

للنائبة سنياء بن المبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا:

الموضوع: حول تغيير صبغة مركز الرعاية الأساسية بالكرم الغربي إلى مركز وسيط

تحية طيبة وبعد،

في إطار تقريب الخدمات الصحية للمتساكنين واعتبارا للكثافة السكانية بالمنطقة، نحيطكم علما أنّ متساكني دائرة الكرم يضطرون إلى التنقل إلى المستشفى الجهوي بخير الدين حلق الوادي أو مستشفى المنجي سليم بالمرسى للانتفاع بخدمات الإستعجالي أو التصوير بالأشعة أو أطباء الاختصاص.

هل فكرت الوزارة في وضع استراتيجية لتغيير صبغة مركز الصحة الأساسية بالكرم الغربي إلى مركز وسيط؟

تقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

إجابة السيد وزير الصحة

إجابة على السؤال الكتابي

السيدة نائبة مجلس نواب الشعب

سنياء بن المبروك

ولاية تونس

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0001588.

ملخص السؤال:

"هل فكرت وزارة الصحة في تغيير صبغة مركز الصحة الأساسية بالكرم الغربي الى مركز وسيط "

الإجابة:

حاليا لا يندرج موضوع تغيير صبغة مركز الصحة الأساسية بالكرم الغربي الى مركز وسيط ضمن البرامج ذات الأولوية لقربه لمقر مستشفى الجهوي خير الدين باشا بالضاحية الشمالية مع العمل على دعمه في أنسب الأجال بتركيز به وحدة طب الأسنان.

السؤال الكتابي

للنائب عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

ماهي الإجراءات المتخذّة لصالح القطاع الصحي لولاية باجة بعد الزيارة الفُجئية التي قمت بها والوقوف على حقيقة الوضع الدقيق للعديد من المستشفيات؟

إجابة السيد وزير الصحة

إجابة على السؤال الكتابي

السيدة نائبة مجلس نواب الشعب

عواطف الشنيتي

ولاية باجة

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0001588.

ملخص السؤال:

"ما هي الاجراءات المتخذة لصالح المؤسسات الصحية التابعة للقطاع الصحي لولاية باجة بعد الزيارة الفجئية التي قام بها السيد الوزير أخيرا والوقوف على حقيقة وضعها الدقيق"

الإجابة:

على إثر الزيارة الميدانية للسيد وزير الصحة لولاية باجة بتاريخ 17 أفريل 2024 والإطلاع على الأوضاع الصحية خاصة بمركز التوليد والمستشفى الجهوي بباجة أكد على ضرورة:

*التسريع في تخصيص قطعة الأرض التي يزمع تركيز المستشفى المتعدد الإختصاصات عليها مع إصرار الوزارة على إيجاد الجهة الممولة والبدأ في مراجعة الدراسات التمهيدية للمشروع:

وفي الخصوص الإدارة الجهوية للصحة بباجة قامت بمراسلة المصالح المعنية بالولاية قصد الإسراع في إتمام إجراءات التخصيص للأرض المزمع استغلالها للمشروع وقد تم فعلا الموافقة لإدراج ال 15 هك في مثال التهيئة لمدينة باجة (قيد الإنجاز)

*دعم المستشفى الجهوي بالتجهيزات الطبية وفي الخصوص سيتم توفير التجهيزات الطبية التالية ببداية سنة 2025 في إطار "برنامج عزيزة 2" ونذكر منها بالخصوص :

- 01 Mammographie numérique
- 01 Echographe cardiaque haute gamme
- 01 Echographe polyvalent mobile
- 01 Ostéodensimétrie
- 01 Chaise dentaire fixe
- 01 Laboratoire de ptothése dentaire
- 01 Lampe a fente
- 01 Pachymétre
- 01 Réfractométre portable pédiatrique
- 01 Table de posture
- 01 Tonométre a air
- 01 Unité d'ophtalmologie
- 01 Automate de biochimie
- 01 Colonne vidéo- endoscopique
- 02 Couveuses
- 02 Défibrillateurs
- 02 ECG 12 pistes
- 02 Holters
- 03 moniteurs artérielles
- 02 Moniteurs fœtaux
- 01 minibus
- 01 véhicule utilitaire

إضافة الى تجهيزات طبية وسائل نقل واسعاف الى المؤسسات الاستشفائية والأساسية بالجهة.

* تم التسريع في استكمال إنشاء الملف الطبي وتعميم المنظومة المعلوماتية المندمجة على جميع الأقسام الاستشفائية والإدارية وربط الأقسام بشبكة داخلية لمزيد حوكمة التصرف الإداري والمالي والرقي بالخدمات الصحية مما يؤهل الوحدات الاستشفائية لعملية الإعتماد في هذا الميدان.

* يتم حاليا اعداد ملف هدف مزيد تدعيم الأقسام الاستشفائية ذات الصبغة الجامعية والحرص على تحسين ظروف العمل لجميع مهني الصحة من مختلف الأسلاك والمحافظة على التجهيزات والعناية بالمحيط العام للمؤسسات .

*التسريع في تأهيل قاعات الجراحة بمركز التوليد وبالمستشفى الجهوي بباجة هذا وقد تم إرسال فريق عمل من إدارة البناءات بالوزارة لدراسة إمكانية تأهيل جميع قاعات الجراحة.

* إتمام دراسات إنشاء قاعة القسطرة بالمستشفى الجهوي بباجة وتنمية القدرات البشرية بقسم القلب: في هذا الإطار تم تعيين المصممين باللجنة الداخلية للبناءات بالمجلس الجهوي للولاية وإرسال البرنامج الوظيفي من طرف إدارة البناءات بالوزارة مع تحديين الكلفة التقديرية لإنجاز المشروع.

* متابعة متواصلة لإتمام المشاريع المبرمجة بالمستشفى الجهوي بباجة على غرار المصاعد التي تمت صفقتهم في انتظار التركيب / إتمام صفقة تحويل المطبخ القديم إلى مغازة /أدوية بداية أشغال ترميم السور الخلفي للمستشفى / تأهيل قاعات العمليات.

* كما أكد السيد الوزير على حسن استغلال قسم" الكوفيد " الجديد ودراسة تحويله إلى قسم إنعاش طبي خصوصا وأن الجهة تفتقد لهذا الاختصاص الطبي الحيوي وسيتم التنسيق في الخصوص مع المصالح المركزية لاستكمال توفير متطلبات التطبيق.

* دراسة إمكانية تحويل المسار الخارجي لقسم الاستعجالي وتأهيل هذا القسم حتى ينقص الضغط على العاملين به وذلك بتحول وإنشاء ممر جديد وإمكانية عزل مدخل المستشفى ومدخل قسم الإستعجالي وإرساء منظومة فرز المرضى ومسارات العلاج.

* التسريع باعداد دراسة بناء قسم جديد للأسنان والفم وإعطائه الصبغة الجامعية مع وجود أستاذة مساعدة طبية ومقيمين بطب الأسنان: وفي هذا الصدد تم إرسال المخطط الوظيفي للقسم الإدارات البناءات حتى يتم إحضار الكلفة التقديرية هدف تثبيت الإعتمادات بميزانية الدولة.

مع التأكيد السيد الوزير على إيلاء جميع المشاريع بالجهة أكثر حرص على الإنجاز بالتنسيق مع السلطة الجهوية والإدارات الجهوية المعنية للتسريع بالإنجاز ورفع جميع العقبات ومن هذه المشاريع:

- إتمام الجزء الثالث من المستشفى الجهوي بمجاز الباب بعد ختم الجزئين الأولين: في إنتظار قرار الوزارة في ما يخص الإبقاء على مكونات المشروع خصوصا وأن كلفة الإنجاز قد تضاعفت تقريبا لثلاثة أضعاف

- إتمام الجزء الثاني من المستشفى المحلي بتبرسق (وقع الالتجاء إلى التفاوض المباشر وتم تعيين مقاولات جديدة لإنهاء المشروع)

- تحويل مركز الصحة الأساسية بدقة إلى صنف أربعة مع تركيز ألة تصوير بالأشعة ومخبر وكرسي للأسنان.

- إكمال قسم الطب بالمستشفى المحلي بقبلاط

- ترميم المستشفى المحلي بتستور

- دراسات توسعة قسم الاستعجالي بنفزة.

- إحداث قطب نموذجي إداري للصحة بباجة يؤوي (الإدارة الجهوية للصحة/ إدارة مجمع الصحة الأساسية/ مركب الطبي الجامعي والمدرسي / إدارة الفرعية لحفظ الصحة والمحيط).

- الإسراع في إستغلال مركز الصحة الأساسية بوشتاتة صنف أربعة.

السؤال الكتابي

للنائبة نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع: حول إحداث قسم استعجالي جديد بالمستشفى المحلي بمعتمدية وذرف من ولاية قابس .

"الصحة حق لكل إنسان " هذا ما نص عليه دستور البلاد التونسية في فصله الثالث والأربعون وإستنادا إلى ما سبق ذكره وبما أن معتمدية وذرف" معتمدية محدثة "ونظرا للتوسع العمراني الذي شهدته في السنوات الأخيرة، بالإضافة أنها تعُدُّ ما يناهز 17 ألف ساكن أتوجه إليكم بالسؤال التالي :

- ما مدى إمكانية إحداث قسم إستعجالي جديد بالمستشفى المحلي بوذرف وذلك للحد من معاناة متساكني المنطقة مع قسم الإستعجالي الموجود حاليا والذي لا يرتقي إلى المستوى المطلوب من حيث جودة الخدمات الصحيّة المسداة بما أنه لا يفي بالحاجة في علاقة بالمساحة ووضعيّة البنية التحتية والتجهيزات المتوفرة به؟

إجابة السيد وزير الصحة

إجابة على السؤال الكتابي

السيدة نائبة مجلس نواب الشعب

نور الهدى سبائطي

ولاية قابس

المرجع:

مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص-2024-26-3000-0001588.

ملخص السؤال:

ما مدى إمكانية احداث قسم استعجالي جديد بالمستشفى المحلي بوذرف وذلك للحد من معاناة متساكني المنطقة مع القسم الاستعجالي الحالي والذي لا يرتقي الى المستوى المطلوب ولا يفي بالحاجة"

الإجابة:

*مشروع احداث قسم استعجالي جديد بالمستشفى المحلي بوذرف من ولاية قابس مدرج ضمن المخطط المديري للتنمية 2021-2025.

* تم اعداد برنامج وظيفي حسب حاجيات المستشفى وتمت المصادقة عليه من مصالح وزارة الصحة (ادارة البناءات)

*سيتم احالة ملف للنظر في إمكانية ترسيم مشروع احداث قسم استعجالي جديد بالمستشفى المحلي بوذرف بميزانية الدولة لسنة 2025أو 2026 حسب الأولويات والاعتمادات التي سيقع المصادقة عليها.

السؤال الكتابي

للنائب سامي السيد

الموضوع:أسئلة كتابية حول وضعية النقل بالجهة .

تحية طيبة وبعد،

عملاً بالفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

1) الشركة التونسية للسكك الحديدية:

➢ تواضع مستوى الخدمات المسداة على مستوى خط تونس - بنزرت من حيث التجهيزات وكذلك من حيث طول المدة الزمنية للسفرة بسبب تدهور وضعية البنية الأساسية ومعدات النقل المستعملة، ويعود ذلك بالأساس إلى بطئ نسق إنجاز مكونات مشروع حماية الخط عدد 1 الرابط بين الجديدة وبنزرت من الفيضانات بكلفة تقدر بحوالي 7 مليون دينار وما يترتب عنه من تأخر تنفيذ مشروع تجديد السكة على نفس الخط بكلفة 40 مليون دينار .

➢ إشكالية الخطوط الحديدية المتوفرة بالجهة والغير مستغلة وهي :

*خط ماطر - سجنان - طبرقة .

*خط ماطر- سيدي مهيمش- باجة .

* خط تينجة - منزل بورقيبة .

➢ والمقترح في هذا السياق العمل على إعادة إحياء وتشغيل هذه الخطوط باعتبار أهميتها في تدعيم علاقة الولاية ببقية ولايات إقليم الشمال من حيث نقل المسافرين والبضائع من خلال التسريع في الإجراءات المتعلقة بإعادة إحياء الخط رقم 2 على طول 102 كلم وبرمجة الدراسات الخاصة ببقية الخطوط.

➢ الإشكاليات المطروحة على مستوى توظيف الفضاءات المتواجدة بأغلب المحطات وخاصة محطتي ماطر وبنزرت فضلا عن تواضع مستوى التهيئة بهذه الفضاءات والتي أصبحت تشكل وكرا للمنحرفين وهو ما يستوجب مزيد العناية بهذه الفضاءات والعمل على حسن إستغلالها وتوظيفها .

2) النقل البحري (ديوان البحرية التجارية والموانئ)

➢ الإشكاليات التي حالت دون تنفيذ مشروع توسعة الميناء نتيجة تعدّل إجراءات تحرير الحوزة العقارية للمشروع بسبب مغازات الشركة التونسية للسكر المتواجدة بحوزة الميناء والمقترح العمل على فض جميع الإشكاليات المطروحة بالتنسيق بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بصفة تضمن استمرارية نشاط الشركة التونسية للسكر من ناحية وتؤمن إنجاز مشروع التوسعة في أفضل الأجال .

➢ مآل المشاريع المبرمجة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على مستوى خليج صبرة (13 هك) والضفة الجنوبية لقنال بنزرت على مستوى جرزونة (ROPAX) والتي وردت في شأنها عروض تلقائية على المصالح المعنية مع العمل على مزيد تشريك الجهة في مختلف المراحل .

➢ ضرورة العمل على التسريع في إجراءات انطلاق تنفيذ عديد المشاريع المبرمجة على مستوى الميناء التجاري على غرار توسعة الرصيف البترولي وكذلك جهر الحوض المينائي والحرص على معالجة الإشكاليات العالقة مع الأطراف المتدخلة.

➢ مآل دراسة مشروع إحداث ميناء من الجيل الرابع بولاية بنزرت والمدرج ضمن استراتيجية تنمية ولاية بنزرت في أفق 2030.

3) النقل البري :

➢ تداخل مجالات النقل بكامل مناطق الولاية (اللواج، النقل الريفي والنقل الحضري) في ظل افتقار الجهة للمحطات المهيأة في الغرض هذا بالإضافة إلى الإشكاليات المطروحة على مستوى المحطات الموجودة من حيث البنية الأساسية والمرافق العمومية على غرار محطة ماطر ومحطة جرزونة .

➢ تواضع أسطول الشركة الجهوية للنقل مثل عائق أمام تلبية عديد الحاجيات بالجهة هذا بالإضافة إشكالية تذمّر المؤسسات الصناعية الكبرى المتعاقدة مع الشركة بسبب نوعية الخدمات المسداة سواء من حيث تقادم الحافلات الموضوعة على الذمة وكذلك من حيث التقيد بالتوقيت .

4)مشروع المطار الجديد:

➢ ملف المطار الجديد الذي كان في البداية من المفروض أن يكون على مستوى معتمدية أوتيك وقد تم إجراء بحث عقاري بالنسبة للعقار المقترح من طرف مصالح ديوان الطيران المدني والمطارات المتواجد بعمادتي أوتيك وأوتيك الجديدة على مساحة 2500 هك والذي تبين من خلاله وجود بعض الإشكاليات المتعلقة بصبغة العقار مناطق تحجير ومناطق) صيانة فضلا عن أهمية المساحات الراجعة بالملكية للخواص ومتاخمة العقار المقترح للموقع الأثري بأوتيك .

➢ وبناءً على كل هذه المعطيات وباعتبار أهمية هذا المشروع على المستويين الجهوي والمحلي نظرا لموقع معتمدية أوتيك الاستراتيجي بين إقليم تونس الكبرى وإقليم الشمال وبعد التنسيق مع مصالح ديوان الطيران المدني والمطارات فقد تولت الجهة تقديم مقترح بديل على مستوى منطقة المبطوح من معتمدية أوتيك موضوع الرسم العقاري عدد 130330 والراجع بالملكية في غالبيته للدولة قصد دراسته لإنجاز مشروع المطار الجديد باعتبار تمسك الجهة بالمشروع نظرا للحاجة الملحة للجهة ككل ومعتمدية أوتيك خاصة لمثل هذه المشاريع الكبرى التي سيكون لها تأثير إيجابي على مستوى المسار التنموي بالجهة وتساهم في تعزيز علاقة الجهة بمحيطها العالمي والوطني والإقليمي .

➢ والمقترح في هذا السياق دعوة مصالح ديوان الطيران المدني والمطارات لتوضيح الرؤية في خصوص المواقع التي تمت دراستها وهي المبطوح بوحنش والحسيان والمقاييس المعتمدة لتحديد الخيار النهائي .

إجابة السيدة الوزيرة

المكلّفة بتسيير وزارة النقل

الموضوع: الإجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب سامي السيد -دائرة بنزرت الشمالية .

المرجع: مكتوبكم الصادر بتاريخ 17 ماي 2024.

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة بنزرت الشمالية، السيد سامي السيد يشرفني موافاتكم بالمعطيات التالية :

1- <u>بالنّسبة للنّقل الحديدي بجهة بنزرت :</u>

*بخصوص تجديد السكة على الخطّ رقم (1) الرابط بين الجديدة وبنزرت، فقد تمّ ما يلي بخصوص أشغال الحماية من الفيضانات ودراسة تأهيل الخط الحديدي رقم (1):

<u>أشغال الحماية من الفيضانات:</u>

- الأشغال على امتداد 18 كلم من النّقطة الكيلومترية عدد (8) إلى النقطة الكيلومترية عدد (18) ومن النّقطة الكيلومترية عدد (48) إلى النقطة الكيلومترية عدد (52) ومن النّقطة الكيلومترية عدد (68) إلى النقطة الكيلومترية عدد (72) .

- تم الإستلام النهائي للجزء الأول (4 كلم) الرابط بين النّقطة الكيلومترية عدد (48) والنقطة الكيلومترية عدد (52) - منطقة "إشكل "في جويلية 2019.

-أشغال الجزء الثاني (14 كلم))، من النقطة الكيلومترية عدد (8)إلى النقطة الكيلومترية عدد (18) ومن النقطة الكيلومترية عدد (68)إلى النقطة الكيلومترية عدد(72)) بلغت نسبة تقدّم الإنجاز 45% ، وقد تم دعوة المقاولة إلى الإلتزام بتعهداتها التعاقدية لاستكمال الأشغال التي من المتوقع إنهاؤها في شهر أفريل 2025.

<u>دراسة تأهيل الخط الحديدي رقم 1:</u> تمّ إبرام صفقة في الغرض بتاريخ 30 مارس 2023 لدراسة تأهيل الخطّ رقم (1) الرابط بين "الجديدة "و"بنزرت"، باعتبار الخطّ الفرعي الرابط بين" تينجة "و "منزل بورقيبة"، وتشمل الدراسة ما يلي :

- إعداد الدّراسات الفنية للبنية الأساسية،

- إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية والأثر البيئي،

- إعداد ملفات طلب العروض الخاصة بتأهيل الخطّ الحديدي الرابط بين الجديدة وبنزرت باعتبار السكة التي تربط بين "تينجة "و"منزل بورقيبة ."

وتنقسم هذه الدراسة إلى مرحلتين:

- المرحلة الأولى :الدراسة الأولية للمشروع،

- المرحلة الثانية تشمل كلّ من الدراسة التفصيلية للمشروع وإعداد ملف طلب العروض الخاص بالأشغال، ومن المتوقع الإنتهاء من الدّراسة بكامل مراحلها خلال السداسي الأول لسنة 2025

*<u>بالنسبة للخطّ الحديدي رقم (2) الرابط بين ماطر وطبرقة</u> :

إنّ الدّراسة حاليا في مرحلتها الثانية ومن المتوقع الانتهاء منها في شهر ديسمبر 2024 وتبلغ كلفة المشروع حوالي 662 مليون دينار .

وتنقسم الدراسات الخاصة بهذا المشروع إلى ثلاث (3) مراحل :

•المرحلة الأولى: الدراسة التمهيدية للمشروع تم استكمالها ،

•المرحلة الثانية: الدراسة التفصيلية للمشروع بصدد الإنجاز ومن المتوقع الإنتهاء من هذه المرحلة في شهر ديسمبر سنة 2024،

•المرحلة الثالثة إعداد ملف طلب العروض الخاص بالأشغال من المتوقع استكمالها خلال الثلاثي الأول لسنة 2025، على أن تنتهي الأشغال بكامل مراحلها خلال السداسي الأول لسنة 2025.

ويتضمن هذا المشروع ما يلي :

*إعداد الدّراسات الفنية والاقتصادية للمشروع،

•إعداد الملف العقاري بالنسبة للمسارات الجديدة للخطّ (على مستوى سد سيدي البراق وعلى مستوى المسارات التي سيقع تغييرها)

•إنجاز أشغال الخط الحديدي بين ماطر وطبرقة الذي يمتد على 103كم التي تتضمن:

- أشغال بناء وصيانة الأرضية والمنشآت الصغرى،

-إحداث الجسور والمنشآت الكبرى

- إعادة بناء مباني المحطات،

-أشغال وضع السكة على الخط وفي المحطات،

- أشغال التشوير

- تركيز شبكة الاتصالات عبر الألياف البصرية .

<u>* بالنسبة للخط الحديدي رقم (3) الرابط بين ماطر وسيدي مهيمش وباجة</u>: متوقف لانعدام مردوديته الاقتصادية والاجتماعية لنقل المسافرين والبضائع .

*بالنسبة للإشكاليات المطروحة في توظيف الفضاءات المخصصة للمحلات التجارية، الموجودة بالمحطّات، فقد تمّ إسناد تراخيص للإشغال الوقتي لهذه المحلّات عن طريق بتات عمومية مفتوحة للعموم وذلك في إطار المحافظة عليها وتمكين الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية من موارد إضافية، كما ستعمل مصالح الشركة على حسن توظيف بقية الفضاءات طبقا للتّراتيب الجاري بها العمل .

2- <u>بالنسبة للنقل البحري</u>:

*** النقطة الأولى :الإشكاليّات التي حالت دون تنفيذ مشروع توسعة ميناء بنزرت منزل بورقيبة - نتيجة تعطّل إجراءات تحرير الحوزة العقارية للمشروع بسبب تواجد مغازات الشركة التونسية للسكر بالحرم المينائي :**

شرع ديوان البحرية التجارية والموانئ منذ تاريخ 22 جانفي 2024 في إنجاز الدراسة الإستراتيجية للمخطّط المديري للموانئ البحرية التجارية إلى آفاق 2040 والتي ستحدّد بداية من سنة 2026 الملامح المستقبلية لتوسعة الميناء التجاري ببنزرت على مستوى المسطحات والأرصفة .

وبالتالي، فإنّ تنفيذ مشروع التوسعة مرتبط بنتائج دراسة المخطّط المديري للموانئ، علما وأنّ الشركة التونسية للسكّر تستغل حاليا في إطار إشغال وقتي لمخازن السكر الخام مسند لها من ديوان البحرية التجاريّة والموانئ منذ تاريخ 01 جانفي 2024 لمدة سنتين غير قابلتين للتجديد .

*** النقطة الثانية مآل المشاريع المبرمجة في إطار الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص على مستوى خليج صبرة وعلى مستوى الضفة الجنوبية للقنال" جرزونة :**

تلقى ديوان البحرية التجارية والموانئ عرضا تلقائيا، حول إنجاز مشروع مندمج (إنشاء مصنع الإسمنت Beja Ciment وإنشاء مصنع إنتاج وحدات إنارة شمسية شركة مصدرة كليا وإحداث محطة مينائية إيكولوجية بميناء بنزرت) لإنجاز واستغلال وإحالة محطة للسوائب والحاويات بمساحة 13 هكتار، على مستوى خليج صبرة والتابعة لميناء بنزرت منزل بورقيبة، في إطار لزمة.

وطبقا للتراتيب الجاري بها العمل تمّ البتّ من قبل مجلس إدارة ديوان البحرية والتجارية والموانئ والهيئة العامة للشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص في هذا العرض التلقائي وجدوى انجاز المشروع بطريقة التفاوض المباشر لإبرام اللزمة منذ تاريخ 25 جوان ،2021، وحاليا فإنّ المستثمر بصدد استكمال إجراءات الحصول على التراخيص المستوجبة لمشروع إنشاء مصنع الإسمنت «Beja Ciment» وإنشاء مصنع إنتاج وحدات إنارة شمسية المرتبطين بإنشاء المحطة المينائية .

ونظرا لأهمية المشروع وتعدّد مكوّناته والهياكل المتدخلة، تقوم الهيئة التونسيّة للاستثمار حاليا بالمتابعة والتنسيق بين جميع الأطراف المعنية، خاصة فيما يتعلّق بالتراخيص المستوجبة .

بالنّسبة للعرض التلقائي الوارد على ديوان البحرية التجارية والموانئ والمتعلق بمشروع إنجاز واستغلال محطّة لسفن المسافرين والمجرورات بميناء بنزرت - منزل بورقيبة في إطار لزمة، وطبقا للتراتيب الجاري بها العمل، ويتم حاليا دراسة الملف من قبل مجلس إدارة الديوان والبت في العرض التلقائي وجدوى إنجاز المشروع عن طريق التفاوض المباشر، ويعمل الديوان حاليا على استكمال جميع الإجراءات المتعلقة بمعالجة الملف .

*** النقطة الثالثة :ضرورة العمل على التسريع في اجراءات انطلاق تنفيذ عديد المشاريع على مستوى الميناء التجاري بنزرت-منزل بورقيبة :**

برمج ديوان البحريّة التجاريّة والموانئ ضمن مخطط التنمية 2023-2025 عدّة مشاريع هامة خاصة بميناء بنزرت بكلفة جملية أولية تناهز **245 مليون دينار**، تشمل الدراسات والأشغال التالية :

✓ **<u>الدراسات والأشغال المستكملة أو في طور الإنجاز :</u>**

- دراسة جهر ميناء- بنزرت منزل بورقيبة : تم إنجازها،
- دراسة توسعة الرصيف البترولي" ب :"تم إنجازها،
- دراسة توسعة مسطحات ميناء بنزرت : تمّ إنجازها،
- دراسة تشخيص الرصيف البترولي" أ : "تم إنجازها،
- دراسة تهيئة رصيف الإسمنت : تمّ إنجازها،
- أشغال تهيئة مسطحات ميناء بنزرت : تمّ إنجازها،
- دراسة تهيئة كاسرة الأمواج ومنشآت الحماية لميناء بنزرت منزل بورقيبة :في طور الإنجاز،
- اقتناء جرار بحري في طور الإنجاز .

✓ **<u>الدراسات والأشغال المبرمجة حسب الأولوية:</u>**

- انجاز أشغال جهر ميناء بنزرت - منزل بورقيبة بعد أن تحصل ديوان البحرية التجارية والموانئ على مصادقة الوكالة الوطنية لحماية المحيط، سيتم الإعلان عن طلب عروض الأشغال خلال شهر أوت 2024.

- دراسة تهيئة الرصيف البترولي " أ " في طور إمضاء عقد الصفقة .

- دراسة تأمين مناورة السفن بميناء بنزرت :سيتم الإعلان عن طلب العروض خلال الثلاثي الأخير من سنة 2024.

- دراسة إصلاح أرصفة ميناء بنزرت منزل بورقيبة: سيتم الإعلان عن طلب العروض خلال الثلاثي الأخير من سنة 2024.

- انجاز أشغال تهيئة الرصيف البترولي " أ : " سيتم الإعلان عن طلب العروض خلال الثلاثي الأخير من سنة 2024.

- أشغال تهيئة كاسرة الأمواج ومنشآت الحماية لميناء بنزرت - منزل بورقيبة :من المتوقع الإعلان عن طلب العروض خلال الثلاثي الثاني من سنة 2025.

- أشغال توسعة الرصيف البترولي" ب :"مرتبط بإعادة النظر في البنود التعاقدية للزمة المبرمة بين ديوان البحرية التجارية والموانئ والشركة التونسية لصناعات التكرير، وقد قدّم ديوان البحريّة التجاريّة والموانئ إلى الشركة منذ 09 جانفي 2023 مشروع البنود المرجعيّة للزمة الأرصفة البيتروليّة لميناء بنزرت .وفي انتظار إتمام المسار التفاوضي بين الديوان والشركة، تم إعطاء الأولوية لإنجاز أشغال تهيئة الرصيف البترولي" أ ."

3-**<u>بخصوص النقل البري:</u>**

-بالنّسبة لتهيئة محطة النقل البري ببنزرت (جرزونة)، فقد رصدت الوكالة الفنية للنقل البري ما قيمته 700 أ.د بميزانية الاستثمار لسنة 2024 لإنجاز مشروع تهيئة محطة النقل البري ببنزرت (جرزونة)، وقد تمّ تعيين مجمع مصمّمين لإعداد الدّراسة المعمارية والفنية للمشروع، وتم الشّروع في إعداد الدراسة المعمارية، الخاصة بتهيئة منطقة المناورات للحافلات وصيانة مبنى المحطة بما في ذلك دورات المياه، ومن المتوقع الإعلان عن العروض الخاص بالأشغال خلال شهر أكتوبر 2024 على أن ينطلق الإنجاز بداية من سنة 2025.

- فيما يتعلّق بإحداث محطة بماطر، تجدر الإشارة إلى أنّه طبقا لأحكام القانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرّخ في 19 فيفري 2004 المتعلق بتنظيم النقل البري، تتمّ المصادقة على إحداث محطات النقل البري بقرار من رئيس البلدية بالنّسبة إلى المحطّات التي تقع داخل المنطقة البلدية ومن الوالي بالنّسبة إلى باقي المحطّات، كما تضبط شروط إحداث وتهيئة وتجهيز واستغلال هذه المحطات ونظام عمل الناقلين على مستوى هذه المحطة بكراس شروط تتمّ المصادقة عليه بقرار من الوزير المكلف بالنقل .

- بالنّسبة لتأمين النقل بالحافلات يبلغ عدد وحدات أسطول الشركة الجهوية للنقل ببنزرت إلى غاية شهر ماي 2024، 212 حافلة بمعدّل عمر 9 سنوات و 8 أشهر و بنسبة جاهزية 90 %.

وفي إطار تجديد أسطولها والسّعي إلى تدعيمه وتأمين التنقلات في أحسن الظروف، تمكنت الشركة من اقتناء 5 حافلات من جملة 28 حافلة مبرمج اقتناؤها ومن المتوقع استلام 23 حافلة على مرحلتين خلال سنة 2024 (09 حافلات في شهر أوت 2024 و 14 حافلة خلال الثلاثي الأخير لسنة2024) ، كما تجدر الإشارة أنّ الشركة الجهوية للنقل ببنزرت ستتعاقد مع مجمع SETCAR/SAYARA - VOLVO خلال موفّى شهر جويلية 2024 لإقتناء 15 حافلة جديدة مبرمج إستلامها خلال الثلاثي الأول لسنة 2025 .

- بالنسبة لاحترام مواعيد إيصال عملة المؤسسات الصناعية والعودة بهم، ففي المجمل لا توجد إخلالات على مستوى التوقيت، وقد يرجع التأخير في التوقيت لأسباب خارجة عن نطاق الشركة على غرار الاختناق المروري عند عبور الجسر أو عند رفعه حيث يستغرق عبور الجسر في حالات الإكتظاظ أكثر من 20 دقيقة .

4-بخصوص مشروع المطار الجديد:

إن مشروع توسعة مطار تونس قرطاج الدولي، باعتباره بوّابة وواجهة تونس نحو العالم، يعتبر ضرورة وأولويّة على المدى القصير لتحسين إسداء الخدمات للمسافرين .

وبالتالي، يتّجه الرّأي إلى توسعة مطار تونس قرطاج الدولي عبر إنشاء محطة جوية جديدة .

أما بخصوص إنشاء مطار جديد في مرحلة ثانية فيتّجه الرّأي إلى إعداد الدراسات اللازمة لاختيار الموقع وتخصيص المساحة اللازمة لإنشائه، علما وأنّه تمّ تكوين لجنة تتركب من جميع الهياكل المتدخلة تعنى بالإشراف على هذه الدراسات، وقد قامت بإعداد الخطوط المرجعية وكراسات الشروط وسيتم إعلان طلب عروض لاختيار مكتب دراسات خلال السداسي الثاني لسنة 2024.

السؤال الكتابي

للنائب عبد الحليم بوسمة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي :

-ماهي توجهات واستعدادات الوزارة لتحسين منظومة الخدمات صلب مطار تونس قرطاج ومختلف المطارات والموانئ التونسية ومختلف نقاط العبور تزامنا مع موسم عودة التونسيين بالخارج وذروة الموسم السياحي؟

والسلام

إجابة السيدة الوزيرة

المكلفة بتسيير وزارة النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي توجّه به السيد النائب عبد الحليم بوسمة - دائرة رواد.

المرجع: مكتوبكم الصادر بتاريخ 9 ماي 2024.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة رواد 2، السيد عبد الحليم بوسمة، بخصوص الإستعدادات لتأمين عودة التونسيين بالخارج إلى أرض الوطن، يشرّفني إعلامكم أنّه تمّ اتخاذ الإجراءات التالية لإنجاح الموسم الصيفي والسياحي لسنة 2024 واستقبال الجالية التونسية المقيمة بالخارج والمسافرين عموما في أحسن الظروف وتوفير شروط النظافة والسلامة والأمن :

I. بالنّسبة للنقل البحري:

1- **على مستوى ميناء حلق الوادي** :

- إدخال بعض التعديلات على برنامج رسو السفن للموسم الصيفي لضمان أكبر حيز زمني ممكن بين مواقيت رسو السفن،

- تعميم الإجراءات الحدودية والديوانية على متن جميع الرّحلات انطلاقا من يوم 15 جوان 2024 والعمل بذلك كل سنة،

- تعزيز العنصر البشري لأعوان شرطة الحدود والديوانة،

- استغلال شبابيك المراقبة الحدودية والفضاءات المخصصة للتفتيش الديواني بطاقتها القصوى،

- مزيد تعزيز أعوان التوجيه والإرشاد لتوجيه واستقبال المسافرين داخل وخارج الميناء،

- فتح شبابيك التسجيل وبوّابات دخول سيارات المسافرين قبل 6 ساعات على أقل تقدير قبل الموعد المحدّد لإبحار السفينة،

- الانطلاق في تفعيل إجراء « closing hour » بالنّسبة لشبابيك التّسجيل وبوابات الدخول (ساعتين قبل الموعد المحدّد لإبحار)السفينة مع إعلام العموم بذلك .

- مزيد الإهتمام بجانب النّظافة والعناية بالبيئة داخل الميناء وخارجه والتنسيق مع بلدية حلق الوادي وولاية تونس لإبعاد الكلاب السائبة من المحيط الخارجي للحرم المينائي،

- توفير الرعاية الصحية المستمرّة من خلال تواجد سيارة إسعاف وطبيب مسعف طيلة الموسم (7/7 أيام و24/24 ساعة) تحسبا لأي طارئ قد يحدث،

- مزيد استغلال الرّصيف رقم 1 بميناء حلق الوادي لتفادي الاكتظاظ على مستوى المصطبة العائمة (Platforme mobile) وبمنطقة الرصيف،

- تفعيل جميع الإجراءات الحدودية والديوانية بالمحطتين 2 و3

- القيام بأشغال الصيانة والدهن والنظافة،

- عقد جلسات عمل تنسيقية مع جميع الأطراف المتداخلة بالمحطة البحرية.

- تركيز الحواجز الإسمنتية لحماية سيارات المسافرين على طول كامل الرصيف .

- توفير خدمات الصرف (البريد التونسي والبنوك)

- توفير خدمات اقتناء شرائح الهاتف الجوال

- توفير مشرب لخدمات الأكل والمشروبات الساخنة والباردة .

2- **على مستوى ميناء جرجيس :**

- تخصيص ثلاث محطات بحرية وقاعة للمسافرين المترجلين قصد التسريع في الخدمات الحدودية من تفتيش ديواني واجراءات شرطة الحدود،

- القيام بأشغال الصيانة والدهن داخل وخارج الحرم المينائي،

- تدعيم الانارة بالمحطة البحرية وبالفضاء الخارجي للميناء،

- بداية استغلال مشروع التنوير الخاص بإضاءة وتأمين الجهة الجنوبية للميناء واستغلال المحول والمولد الكهربائيين الجديدين منذ بداية شهر مارس 2024،

- تم بتاريخ 02 جوان 2024 تغيير السقف الخاص بالمحطّة البحرية رقم 1 وتجهيزه،

- تم اقتناء 300 م من الحواجز الإسمنتية وأيضا حواجز حديدية خاصة بالمحطة البحرية،

- تم فصل المسالك المخصصة للمسافرين ولسياراتهم عن الحركة التجارية عبر تركيز الحواجز المتحركة،

- تم بتاريخ 05 جوان 2024 تشوير الطرقات وتركيز لوحات توجيهية،

- تم عقد جلسات عمل تنسيقية مع جميع الأطراف المتداخلة بالمحطة البحرية،

- تم توفير سيارة إسعاف من صنف" أ "داخل المحطّة البحرية طيلة جميع الرحلات،

- تم توفير أعوان لتوجيه المسافرين والسيارات،

- تم توفير خدمات الصرف (البريد التونسي والبنوك)،

- تم توفير خدمات الهاتف،

- تم توفير مشرب لخدمات الأكل والمشروبات الساخنة والباردة،

- تم التعاقد مع شركة للعناية بالمحيط الخارجي للميناء والفضاءات الخضراء،

- تم تركيز نقاط قارة للأمن العمومي وشرطة المرور خارج الميناء وإعداد مسلك خاص بسيارات المسافرين لتفادي الاكتظاظ وتسهيل العبور،

- تم بعد التنسيق مع مصالح الحماية المدنية توفير سيارة إسعاف مجهزة وشاحنة إطفاء بالفضاء المينائي خلال جميع الرحلات .

3- <u>بالنسبة لاستعدادات الشركة التونسية للملاحة</u> :

قامت الشركة ببرمجة 148 سفرة خلال الموسم الصيفي 2024 منها 09 سفرات من وإلى ميناء جرجيس والبقية عبر ميناء حلق الوادي طيلة الفترة الصيفيّة الممتدّة من 15 جوان إلى غاية 15 سبتمبر2024 ، موزعة كالآتي :

-خط تونس - مرسيليا - تونس تمت برمجة 76 سفرة،

-خط تونس - جنوة - تونس تمت برمجة 72 سفرة .

وتمكّن هذه البرمجة من توفير طاقة استيعاب تقدّر بحوالي 401 ألف مسافرا و 126ألف سيارة .هذا وقد تم فتح الحجوزات على متن سفن الشركة عبر موقع واب الشركة التونسية للملاحة وجميع وكالات الأسفار التابعة لها منذ تاريخ 19 ديسمبر 2023.

وقد بلغت بلغ عدد الحجوزات إلى حدود 15 ماي 2024، 466721 مسافرا و47135 سيارة مقابل 128632 مسافرا و40304 سيارة خلال نفس الفترة من سنة 2023.

وبخصوص الجانب التجاري تواصل الشركة التونسية للملاحة العمل بالتعريفات التفاضلية لفائدة الجالية التونسية على غرار:

-**تعريفة الحجز المبكّر :Early Booking (Amitié)**: صالحة على مدار السنة مع التمتع بتخفيض يتراوح بين 32 و 52% مقارنة بالتعريفة العادية

- **تعريفة العائلة المتكوّنة من 03 إلى 07 أفراد:** وهي تعريفة منخفضة بنسبة تتراوح بين 27 % و40 % مقارنة بالتعريفة العادية،

- **تعريفة المرجان**: صالحة على مدار السنة وتتميز بتخفيض يتراوح بين 18% و45% مقارنة بالتعريفة العادية وينتفع بها المسافر الذي يشترط أن يكون مرفقا بسيارة وقد قام باقتناء تذكرة سفر ذهابا وإيابا،

- **تعريفة مرحبا**: وهي تعريفة خاصة بالمترجلين (دون سيارة)، صالحة خارج فترة الذروة .تتميز بتخفيض يتراوح بين 50% و64% مقارنة بالتعريفة العادية

- **تعريفة الطلبة** : تمتيع الطلبة التونسيين بالخارج بتخفيض % 50 من سعر من سعر التذكرة،

-**مساعدات اجتماعية** تمتيع 300 مسافرا بتذكرة سفر مجانية من أبناء الجالية التونسية بالإضافة إلى 200 تذكرة أخرى بتخفيض 50%، بالتنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية في الغرض، مع التوضيح بأنّه يمكن اقتناء تذكرة واحدة تضمّ عائلة بأكملها، وفي هذه الحالة فإنّ عدد المنتفعين يتجاوز عدد التذاكر .

هذا وتتميز تعريفة الشركة التونسية للملاحة بالديناميكية، حيث أنها تتغيّر حسب قاعدة العرض والطلب .كما تُوفّر الشركة لأبناء الجالية التونسية المقيمة بالخارج إمكانية الدفع على قسطين خلال موسم الذروة :القسط الأول بنسبة 15% من ثمن التذكرة عند الحجز ويسدّد القسط الثاني في أجل لا يتعدّى 45 يوما قبل موعد السفرة .

أما بالنسبة للجانب التسويقي، فقد وضعت الشركة التونسية للملاحة مخطّطا إعلاميا للتسويق يتمثل في :

- بث ومضات إشهارية عبر الإذاعات للإعلام بانطلاق عمليات الحجز على متن سفن الشركة

- الترويج لخدمات الشركة في وسائل الإعلام المرئيّة والسمعية الوطنية وعبر صفحات التواصل الاجتماعي،

- لقاءات تجارية مع أهم وكالات الأسفار التي تسوّق خدمات الشركة بأوروبا وتونس،

-المشاركة في أهم المعارض الدولية السياحية .

ولمزيد الإحاطة بالمسافرين وتحسين ظروف الاستقبال وعودة الجالية، تمّ اتّخاذ الإجراءات التالية :

- تهيئة الفضاء الخارجي الخاص بالمسافرين بميناء حلق الوادي ومضاعفة عدد شبابيك التسجيل من 18 الى 36 شبّاكا لعودة الجالية التونسية،

- تعزيز وكالة حلق الوادي بأعوان موسميين لتوجيه واستقبال المسافرين داخل وخارج الميناء،

- مواصلة العمل بإجراءات الشرطة والديوانة على متن السفن لتقديم الخدمات للمسافرين

- القيام بالصيانة الدورية لسفينتي" تانيت "و" قرطاج "لتأمين عودة التونسيين بالخارج في أحسن الظروف،

- تطوير خدمات الأنترنات على متن سفينتي" تانيت "و" قرطاج"،

- التعاقد مع مختصين في التنشيط بهدف تنويع المحتوى الترفيهي على متن السفينتين" تانيت "و" قرطاج"،

- التنشيط التجاري أثناء الرحلات من خلال عقود شراكة مع بنوك تونسية وشركات الاتصال .

ولغاية تأمين القيام بكل أنشطتها المبرمجة في أحسن الظروف، أعلنت الشركة التونسية للملاحة عن فتح مناظرة خارجية بالملفات والاختبارات لانتداب أعوان بحرتين موسميين في مختلف الاختصاصات (فندقة - بحارة سطح - بحارة ميكانيكيين) لتعزيز الموارد البشرية خلال الموسم الصيفي 2024.

<u>II- بالنّسبة للنقل الجوي والمطارات:</u>

1-<u>على مستوى النقل الجوي</u>:

•<u>شركة الخطوط التونسية</u> :

- قامت الشركة بإطلاق عرض ترويجي خاص بالجالية التونسية بصيغة الإقتناء المبكّر يتمثل في تذاكر ذات تعريفة منخفضة إنطلاقا

من كل من فرنسا وإيطاليا وألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة وبلجيكيا والنمسا وإسبانيا وكندا وفقا لما يلي :

-فترة البيع: من 21 أكتوبر إلى حدود 10 نوفمبر 2023،

-فترة السّفر: ابتداء من 19 جوان 2024 إلى غاية 20 أوت 2024، علما وأنّه تمّ التمديد في فترة البيع الخاصة بالعرض الترويجي على 4 فترات لفائدة الجالية التونسية نظرا للإقبال الكبير، كالتالي :

*الفترة الأولى من 21 أكتوبر 2023 إلى غاية 10 نوفمبر 2023،

* الفترة الثانية: من 25 ديسمبر 2023 إلى غاية 31 جانفي 2024،

* الفترة الثالثة: من 26 فيفري 2024 إلى غاية 17 مارس 2024،

* الفترة الرابعة: من 15 أفريل 2024 إلى غاية 30 أفريل 2024.

وتجدر الإشارة أنّه من جملة 2،7 مليون مقعدا مبرمجا لصائفة 2024، تمّ إلى حدّ هذا التاريخ تسويق 706639 مقعدا من جمل 900000 مقعدا مبرمجا في إطار مختلف العروض الترويجية .

- تمتيع المسافرين من خلال التعريفة الخاصة بالجالية التونسية باصطحاب قطعة أمتعة ذات 32 كغ عوضا عن قطعة ذات 23 كغ للمسافر العادي، ممّا يمكنهم من توفير ما يعادل 270 دينارا للفرد الواحد مقارنة بالمسافر العادي

- تمكين التونسيين المقيمين بالخارج من قطعة أمتعة ذات 10 كغ عوضا عن قطعة ذات 08 كغ بقمرة الطائرة،

- تمتيع التونسيين المقيمين بالخارج من تخفيض ب 25 % على قطعة أمتعة إضافية ذات 23 كغ،

- تمكين التونسيين المقيمين بالخارج من تغيير الحجز دون رسوم،

- تمكين التونسيين المقيمين بالخارج من اقتناء التذاكر عبر بوّابة خاصة بالعرض التخفيضي مدمجة بموقع واب الخطوط التونسية .

وبالنّسبة لجاهزية أسطول الطائرات، قامت شركة الخطوط التونسية ببرمجة 17 طائرة لتأمين الرّحلات الجوية خلال هذه الصائفة .ونظرا لعدم جاهزيّة كامل الأسطول، فقد تم اللجوء لكراء طائرتين:

- طائرة من الحجم الكبير من طراز" إيرباص 330" خلال الفترة الممتدة من 22 ماي 2024 إلى حدود منتصف شهر سبتمبر 2024،

- طائرة متوسّطة من صنف" إيرباص 320" خلال الفترة الممتدة من منتصف شهر أفريل 2024 إلى حدود منتصف شهر سبتمبر 2024.

مع الإشارة إلى إمكانية اللجوء إلى استئجار طائرات أخرى خلال موسم الذروة في حالة وجود قيود فنية وتشغيليّة عند الاقتضاء لضمان تنفيذ البرنامج التجاري لشركة الخطوط التونسية في أفضل الظروف .

وبالنسبة للبرنامج التجاري الإستثنائي لشركة الخطوط التونسية فهو يتمثل فيما يلي :

- فتح الخطوط الجوية حسب ميزانية سنة 2024:

- إعادة فتح الخط تونس - زوريخ بداية من 02 أفريل 2024 إلى غاية موفّى شهر أكتوبر 2024،

إعادة فتح الخط جربة - زوريخ بداية من 01 جوان إلى غاية موفّى شهر أكتوبر 2024،

- إعادة فتح الخط تونس - لشبونة بداية من 06 ماي إلى غاية موفّى شهر أكتوبر 2024،

- إعادة فتح الخط جربة - نانت بداية من 03 جوان إلى غاية موفّى شهر سبتمبر 2024.

-تطوير نشاط الخطوط الجوية حسب ميزانية سنة 2024 :

-إضافة رحلة في الأسبوع للخط الجوي تونس - مدريد بداية من 18أفريل 2024 ليصبح العدد الإجمالي للرحلات أربعة في الأسبوع ،

-إضافة رحلتين في الأسبوع بين تونس والمغرب بداية من 18 أفريل 2024يومي الخميس والجمعة،

-برمجة الترفيع في عدد الرّحلات نحو الوجهة الكندية (شريطة الحصول على التراخيص الضروريّة من قبل السلطات الكندية)، علما وأنّ التنسيق متواصل في الغرض إلى حدّ هذا التاريخ مع سفارة تونس بمونتريال للحصول على هذه التراخيص .

وفي علاقة بتبسيط الإجراءات وتسهيلها على المسافرين تم اعتماد التمشي التالي :

- الإعلام المسبق للمسافرين في حال وقوع تأخير في موعد انطلاق الرّحلات وذلك عن طريق منظومة الارساليات القصيرة والبريد الالكتروني، مع الحرص على ضرورة تقديم جميع المسافرين لأرقام هواتفهم أو عناوين البريد الالكتروني الخاصة بهم عند القيام بحجز التذاكر حتى يتسنى الاتصال بهم وإعلامهم في الآجال بكل تغيير يطرأ على مواعيد الرّحلات،

- إعادة تأهيل أعوان مطار المنستير وتكوينهم مع إحداث مركز نداء بمطار المنستير ومركز خدمات ما بعد البيع بمطاري طبرقة والمنستير،

- رقمنة التصرّف في العلاقات مع الحرفاء عبر إرساء منظومة إعلامية متطورة،

- إرساء شراكة لتطوير منظومة" فيديليس ."

*** شركة الخطوط التونسية السّريعة البرنامج التجاري وبرنامج العمل :**

-اتخذت شركة الخطوط التونسية السريعة جميع الاحتياطات والإجراءات لتمتيع الجالية المقيمة بالخارج وبالتحديد في جنوب إيطاليا (بالارمو ونابولي) ومالطا .

- عملت شركة الخطوط التونسية السّريعة على تعزيز جميع خطوطها المبرمجة على الأسواق الدولية والداخلية في علاقة بالجالية التونسية المقيمة بالخارج قصد توفير العدد الكافي من الرّحلات المنتظمة والإضافية بأسعار مدعومة وتلبيتها كلّما سمحت نسبة التعبئة بذلك على النحو التالي :

* تسيير رحلتين منتظمتين بين تونس وكتانيا الإيطالية،

* إضافة رحلة منتظمة ثالثة أسبوعيا على مدينة نابولي

* إضافة رحلة منتظمة خامسة أسبوعيا على مالطا،

* تدعيم خطّ تونس - جربة - تونس، برحلات إضافية كلّما دعت الحاجة إلى ذلك .

-لإنجاح الموسم الصيفي، قامت شركة الخطوط التونسية السّريعة بعمليّات الصيانة الدورية والوجوبيّة للطّائرات قبل شهر جوان2024 ، كما قامت بتوفير طائرة للاستغلال في الحالات الطارئة لفائدة شركة الخطوط التونسية بعد استكمال صيانتها من قبل شركة الخطوط التونسية الفنية، إضافة إلى اعتمادها لنظام الدّوام المتواصل لأعوانها بداية من 01 جوان 2024 خلال الأعياد وأيام نهاية الأسبوع لضمان التدخّل النّاجع في الحالات الطارئة، هذا بالإضافة إلى تأمين المداومة لكامل أيام الأسبوع (24/24) خلال أشهر جويلية وأوت وسبتمبر 2024 من قبل مدير الاستغلال ورئيس مركز الخطوط التونسية السريعة بمطار تونس قرطاج الدولي .

•<u>شركة الخطوط التونسية للخدمات الأرضية تحسين وتطوير الخدمات</u>:

-تعزيز الأسطول باقتناء 05 حافلات جديدة مجهزة بوحدات التعقب عبر الأقمار الصناعية "GPS/GPRS" لضمان حسن استغلالها

-تعزيز الأسطول بعدد 10 سيّارات جديدة ذات 02 مقاعد وشاحنة خفيفة،

-إعادة توزيع الوسائل المستغلة خاصة بالمطارات الدّاخليّة التي لا تشهد حركة جويّة وذلك على غرار مطار" قفصة قصر الدولي "قصد تعزيز مطار تونس قرطاج الدولي الذي يشهد حركيّة أكثر مقارنة ببقية المطارات الأخرى،

-التنسيق بين شركة الخطوط التونسية وشركة الخطوط التونسية للخدمات الأرضية قصد تعزيز الموارد البشريّة وتوفير المعدّات الضرورية لتحسين آجال تسليم الأمتعة للمسافرين على مستوى مختلف المحطات الجوية التونسية،

-استغلال جميع مكاتب التسجيل وضمان عدم توقف أحزمة الأمتعة،

-اعتماد سقف أدنى 15 دق ، وسقف أقصى 45 دق لمتابعة تسليم الأمتعة للمسافرين،

-تعزيز العنصر البشري عن طريق إعلان مناظرة خارجية لانتداب عدد 233 عونا في 07 اختصاصات للعمل بمطاري تونس قرطاج وجربة وجرجيس من بينهم 17 سائقا في مطار جربة جرجيس الدولي،

-تعزيز المعدّات الدارجة عن طريق الكراء في انتظار استلام المعدّات المقتناة في إطار طلبي العروض اللذان تمّ الإعلان عنهما بتاريخ 07نوفمبر 2023 و 17 أفريل 2024 ، ومن المتوقع استلام قسطين من هذه المعدّات بتاريخ 10 جويلية 2024 وبتاريخ 15 أوت 2024.

وفي علاقة بتبسيط الإجراءات للحرفاء، تمّ بعث خليّة يقظة واستمرارية متكونة من إطارات عليا متواجدة على مستوى المطارات التونسية على مدار 24 ساعة ابتداء من 15 جوان إلى غاية موفّى شهر أوت 2024، تُعنى بتذليل الصعوبات وفض الإشكاليات الطارئة .

2- <u>على مستوى المطارات</u> :

* تدعيم منظومة الأمن والسلامة:

- قام ديوان الطيران المدني والمطارات بالتنسيق مع جميع الأطراف المتداخلة (الشركات الجوية ومصالح وزارة الداخلية والإدارة العامة للديوانة والإدارة العامة للطيران المدني) على مستوى المطارات التي تشهد حركية أمام عودة التونسيين بالخارج مطار تونس قرطاج الدولي، مطار جربة جرجيس الدولي ومطار صفاقس طينة الدولي لضبط الإجراءات التنظيمية لاستقبال الجالية التونسية المقيمة بالخارج قصد ضمان جودة الخدمات مع توفير الجانب اللوجستي والمعدات اللازمة لجاهزية المطارات خلال هذا الموسم.

- قام الديوان بتركيز الأسلاك الشائكة بالسور الأمني وتدعيم الإنارة به،

- كما قام الديوان بتهيئة الطريق الدائري وتدعيم السلامة بساحة التحركات للطائرات، بالإضافة إلى قص الأعشاب بساحة التحرّكات ومقاومة مخاطر الطيور والحيوانات وتهيئة بلاط مريض الطائرات .

*** إنجاز الأشغال التالية على مستوى المطارات:**

- مطار تونس قرطاج الدولي القيام بأشغال تنظيف قنوات الهواء (تنظيف قنوات التهوئة وتغيير مصافي مركزيات التكييف خلال الفترة الممتدة من 15 أفريل إلى غاية موفّى شهر ماي 2024 وأشغال صيانة وإصلاح الأنابيب الهيدروليكية ومركزيات التكييف خلال الفترة الممتدة من 25 مارس 2024 إلى غاية موفّى شهر ماي 2024، هذا بالإضافة إلى أشغال إصلاح منظومة تكييف الهواء (VRV) بالمحطة الجويّة 2 ودخولها حيز الاستغلال،

- مطار جربة جرجيس الدولي :تمّ في موفّى شهر ماي 2024 الانتهاء من تركيز منظومة تكييف جديدة ودخولها حيز الإستغلال مع القيام بأشغال صيانة وإصلاح الأنابيب الهيدروليكية والتكييف المركزي .

*** صيانة التجهيزات :**

- اقتناء قطع غيار لمنظومات معالجة الأمتعة والعبارات التليسكوبية (جوان 2024)،

-صيانة وتهيئة مختلف شبكات الهاتف الجوال بالتنسيق مع كافة مزوّدي الاتصالات،

- صيانة أحزمة الأمتعة وتجهيزات التفتيش الأمني،

-صيانة الأبواب الآلية بمداخل المحطّات الجوية وبفضاءات التفتيش الأمني عند الذهاب وبمداخل قاعات تسليم الأمتعة للرحلات الدولية .

•الإرشاد والتوجيه وتنظيم الصفوف :

- إحداث موقع واب جديد يتضمّن معلومات محيّنة بخصوص الرّحلات الجوية،

- تجديد حواجز تنظيم الصفوف والعلامات الأرضية التوجيهية،

- تخصيص فرق عمل لتوجيه المسافرين وتنظيم الصفوف بالإجراءات الحدودية عند الذهاب والوصول،

- بثّ ومضات صوتيّة تتعلّق بالتصريح على العملة وإجراءات إعادة تصديرها وذلك عند وصول المسافرين على مستوى أحزمة الأمتعة، بالإضافة إلى تركيز لافتات توجيهية لنفس الغرض،

•العناية بالنّظافة وبالمساحات الخضراء:

- تعزيز اليد العاملة وفرق التأطير الخاصة بالنظافة والعناية بالمساحات الخضراء واقتناء المعدّات اللّازمة لضمان سير عمليات التنظيف،

- بثّ روائح معطّرة بأرجاء المحطات الجوية .

•إجراءات أخرى لضمان جودة الخدمات:

- توفير عربات حمل الأمتعة وتخصيص فرق عمل لرسكلتها،

- توفير شبكة الانترنات المجاني" WIFI " والرفع من سرعة تدفقها،

- التنسيق مع المصالح المختصة لتنظيم نشاط التاكسي الفردي والسياحي وتجديد لافتات التعريفة،

- تفعيل خدمات دفع معلوم المأوى باستعمال الدفع الالكتروني عبر موقع الواب،

- توفير مكاتب إضافية لصرف العملة،

- منع التدخين بهو المحطات الجوية وتخصيص فرق لرفع المخالفات،

- تخفيف الضغط على المحطات الجوية وضمان سيولة حركة المسافرين :فتح بوابات المحطات الجوية والتنسيق لاستغلال جميع مكاتب التسجيل والإجراءات الحدودية،

- تخصيص فرق تشرف بصفة مستمرة على حسن سير العمل والتنسيق مع الجهات المختصة للإحاطة بالمسافرين وضمان سيولة حركة الأمتعة والمسافرين،

- توفير حافلة ربط بين المحطّة الجوية الرئيسية والمحطة 2.

*** ضمان سيولة الحركة وتحسين واجهة مطار تونس قرطاج :**

-قام ديوان الطيران المدني والمطارات بالتنسيق مع مصالح وزارة التجهيز والإسكان لإتمام أشغال المحوّل على مستوى شارع ياسر عرفات،

- قام الديوان بالتنسيق مع شرطة المرور للتصدّي لظاهرة لوقوف العشوائي، خاصة لسيارات الأجرة بواجهة المحطّات الجوية ومأوى السيارات،

- قام الديوان بالتنسيق مع مصالح الإدارة العامة للأمن الوطني لمقاومة ظاهرة التسول والسمسرة،

-قام الديوان بالتنسيق مع بلدية تونس لإبعاد الكلاب السائبة بواجهة المحطة الجوية .

III-<u>على مستوى المعابر الحدودية البرية</u> :

قام الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية بما يلي:

- بناء وحدات صحيّة جديدة بكل من معبر رأس الجدير والذهيبة وقلعة سنان وساقية سيدي يوسف وحيدرة وملولة وغار الدماء - جليل وببوش كما يواصل الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية عملية صيانة المجموعات الصّحية القديمة بكافة المعابر ،

- القيام بحملات نظافة بصفة دوريّة بكل المعابر بمشاركة بلديات المكان والسلط المحلية .وفي هذا الإطار، تم إبرام اتفاقيات شراكة مع كلّ من بلديّات رأس الجدير وحزوة وتمغزة وتلابت وحيدرة وقلعة سنان،

- توفير الخدمات الضرورية بالمعابر الحدودية البريّة مثل البنوك ووكالات التأمين ووكالات الأسفار وشركات الإتصالات والمقاهي ومحلات صرف العملة،

- إحداث مقرّ لآلة كشف بالأشعة لمراقبة الحقائب والسّلع اليدوية بمعبر بوشبكة،

- تدعيم اليقظة الأمنية على مستوى المعابر الحدودية البريّة وتحسين شبكة الإنارة بالأروقة والممرات،

- تركيز خزانات الماء الصالح للشراب ذات سعة 1000 لتر مجهزة بمحرك كهربائي بأغلب المعابر الحدودية البريّة لتأمين استمرارية التزوّد بالماء بالمقرات الإدارية والوحدات الصحية

- توفير حواجز بلاستيكية لتسهيل حركة العبور وتنظيمها داخل المعابر لمزيد تدعيم عنصر السلامة والأمن،

- بناء مكاتب خارجيّة جديدة بالأروقة الخاصة بالإجراءات الديوانية والأمنية بمعبري تمغزة وحيدرة لتحسين انسيابية حركة العبور المتزايدة،

- توفير مقاعد جديدة للاستراحة بالفضاءات الداخلية والخارجية وفضاءات الإستقبال بكافة المعابر،

- تهيئة قاعات الاستقبال المخصصة للإجراءات المتعلّقة بالعبور بالإضافة إلى إجراء بعض الصيانات الدورية بمعابر تمغزة وقلعة السنان وساقية سيدي يوسف وحيدرة ورأس الجدير.

والسلام

السؤل الكتابي

للنائب لطفي الهمامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: محطة سيارات الأجرة بباب سعدون .

تحية طيبة،

تشهد محطة سيارات الأجرة" اللواج "بباب سعدون فوضى عارمة واكتظاظ مروري خانق إضافة إلى تذمر العديد من المتساكنين، مما أثار استياء السائقين والحرفاء على حد السواء .

فمتى يقع تهيئة هاته المحطة؟

والسلام

إجابة السيدة الوزيرة

المكلفة بتسيير وزارة النقل

<u>الموضوع</u>: الإجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب لطفي الهمامي - دائرة العمران - العمران الأعلى.

<u>المرجع</u>: مكتوبكم الصادر بتاريخ 17 ماي 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة العمران - العمران الأعلى، السيد لطفي الهمامي، بخصوص تهيئة محطة سيارات الأجرة " اللواج "بباب سعدون، يشرفني إفادتكم بأنّه وفقا لمقتضيات القانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في 19 فيفري 2004 المتعلق بتنظيم النقل البري، تتمّ المصادقة على إحداث محطات النقل البري بقرار من رئيس البلدية بالنّسبة إلى المحطات التي تقع داخل المنطقة البلدية ومن الوالي بالنسبة إلى باقي المحطات، كما تضبط شروط إحداث وتهيئة وتجهيز واستغلال هذه المحطات ونظام عمل الناقلين بها بكراس شروط تتمّ المصادقة عليه بقرار من الوزير المكلف بالنقل.

كما نفيدكم أنّه يتم العمل حاليا على إصدار كرّاس شروط يتعلّق باستغلال محطات النقل البري لسيارات الأجرة" لواج "ونظام عمل النّاقلين بها بالتنسيق مع مختلف الأطراف المتداخلة .

والسلام

السؤل الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع: سؤال كتابي الى السيد وزير النقل عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعتنا لمشاغل ومشاكل المواطنين بمعتمدية القلعة الصغرى بلغتنا عديد التشكيات حول الخدمات المتردية للنقل الغير منتظم، حيث تتواصل معاناة أهالي الجهة بسبب امتناع أصحاب التاكسي الجماعي عن نقل الركاب الى مدينة سوسة والاقتصار فقط على خط القلعة الصغرى - سهلول مما خلف استياء كبير في صفوف المواطنين وتعطل مصالحهم اليومية .

وعليه نساكم سيد الوزير:

ماهي الإجراءات التي ستتخذها الوزارة للحد من هذه المعضلة التي يعيشها أهالي القلعة الصغرى؟ لماذا لا تتم مراجعة الخطوط المسندة في التراخيص والعمل على فصلها لانهاء هذا الاشكال؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة الوزيرة

المكلفة بتسيير وزارة النقل

الموضوع: إجابة على سؤال كتابي توجّه به السيد النائب محمود العامري

المرجع: مكتوبكم الصادر بتاريخ 11 جوان 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسّؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة سيدي الهاني - القلعة الصغرى من ولاية سوسة السيد محمود العامري، فيما يتعلّق بخدمات سيارات" التاكسي "الجماعي بين القلعة الصغرى وسوسة، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

1- بالنسبة للعرض المتوفر:

الخط	عدد التراخيص
القلعة الصغرى- سهلول-سوسة	56
القلعة الصغرى –سوسة	8
القلعة الصغرى- سهلول	6
المجمـــــوع	70

2- بالنسبة للإجراءات التي ستتخذها وزارة النقل للحدّ من الامتناع عن نقل الحرفاء وتردّي الخدمات :

إنّ مختلف الأعوان المحلّفين والمكلّفين بمراقبة أنشطة النقل البري (شرطة وإدارة جهوية للنقل) يقومون بصفة دورية بحملات مراقبة ويتم التركيز على ظاهرة الامتناع عن نقل الحريف، حيث تم تحرير العديد من المحاضر وتمّت إحالة المخالفين على أنظار اللّجنة التأديبية لاتخاذ العقوبات الإداريّة في شأنهم طبقا للتشريع الجاري به العمل، كما تتم معالجة عديد العرائض الواردة على الإدارة بخصوص هذه التصرفات .

3- بالنّسبة لمراجعة الخطوط المسندة في التراخيص والعمل على فصلها لإنهاء هذا الإشكال :

عملا بأحكام القانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرّخ في 19 أفريل 2004المتعلق بتنظيم النقل البري وخاصة الفصل 7 منه، تتولّى السلطة الجهوية المنظمة للنقل البري القيام في حدود اختصاصها بتنظيم النقل الحضري والجهوي للأشخاص. وبالتّالي فإنّ عمليّة مراجعة الخطوط المسندة تتمّ من طرف السادة الولاة بعد أخذ رأي اللجان الإستشارية الجهوية المنصوص عليها بالفصل 24 من القانون المذكور.

السؤل الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول نتائج مناظرة انتداب خطة "سائق قابض" بالشركة الجهوية للنقل بولاية سليانة .

وبعد،

فتحت الشركة الجهوية للنقل بولاية سليانة سنة 2018، مناظرة انتداب خطة "سائق قابض" *عدد العرض* 3410/2018/316 وقد ثبت تقدم عشرة مشاركين في هذه المناظر وقد اجتازوا جميع الاختبارات الكتابية والشفاهية والتطبيقية كما تم الإعلان عن النتائج في 25 أكتوبر 2021 التي شابها العديد من الاعتراضات .

لذلك نرجو منكم مدنا بنتائج المناظرة وماهي التدابير المتخذة من قبلكم في علاقة بوضعيات المشاركين؟ وما هي الأسباب التي تحول دون تمكين الفائزين من مباشرة مهامهم؟

إجابة السيدة الوزيرة

المكلفة بتسيير وزارة النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي توجهت به السيدة النائبة بسمة الهمامي .

المرجع: مكتوب مجلس نواب الشعب المؤرّخ في 25 أفريل 2024

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة بمجلس نواب الشعب عن دائرة سليانة - برقو ، السيدة بسمة الهمامي، بخصوص مآل مناظرة انتداب أعوان في خطة" سائق – قابض "بالشركة الجهوية للنقل بسليانة، يشرفني إفادتكم بأنّ الملف موضوع بحث من التفقدية العامة بوزارة النقل وسيتمّ إجراء اللازم حال التوصل بنتائج البحث من قبل الشركة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبتين ريم الصغير وأسماء الدرويش

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا:

الموضوع: حول غلق أكثر من فروع بنكية بمطار تونس قرطاج الدولي .

تحية طيبة،

وبعد،

نحن على مشارف الدخول على موسم السياحي الذي يشهد توافد نسبة مهمة من المواطنين بالخارج ولقد عاينا غلق لكافة الفروع البنكية المتواجدة على مستوى مطار تونس قرطاج باستثناء بنك الزيتونة نظرا لارتفاع معلوم الكراء، كما تلقينا عديد التشكيات من الوافدين وفي نطاق توجهات رئاسة الجمهورية لتسهيل الإجراءات الإدارية وتقديم الخدمات لجاليتنا بالخارج والتي بدأت تتوافد على تونس.

- ما هو مجال تدخلكم لحل هذه المسألة؟

والسلام

إجابة السيدة الوزيرة

المكلفة بتسيير وزارة النقل

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي لنائبتين بمجلس نواب الشعب السيدتين أسماء درويش وريم الصغير .

المرجع: مكتوبكم الصادر بتاريخ 11 جوان 2024.

المصاحيب: جدول صادر عن البنك المركزي التونسي حول تأمين نشاط صرف العملة .

وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي المقدم من طرف النائبتين بمجلس نواب الشعب السيدة ريم الصغير عن دائرة منزل بوزلفة - الميدة والسيدة أسماء درويش عن دائرة منوبة ، بخصوص وضعيّة الفروع البنكية بمطار تونس قرطاج الدولي، يشرفني إفادتكم أنّه يتم حاليا تأمين نشاط صرف العملة بمطار تونس قرطاج الدولي من طرف جل البنوك التونسية العمومية والخاصة، إضافة إلى الديوان الوطني للبريد وأيضا الأشخاص الطبيعيين، حيث يوجد حاليا :

- (14) مكتبا لصرف العملة بالطابق الأرضي (المنطقة العمومية)

-(3) مكاتب بمنطقة الوصول (منطقة تسليم الأمتعة)

-(7) مكاتب بمنطقة الذهاب .

-(1) مكتب بالمحطة 2.

وبالإضافة إلى ذلك وبعد نشر طلب عروض بتاريخ 15 ماي 2024 تمّ استكمال تقييم العروض بتاريخ 21 جوان 2024، وسيتم إسناد مكاتب إضافية لممارسة هذا النّشاط إثر عرض الملف على لجنة الإشغال الوقتي كالآتي :

- (4) كاتب بالطابق الأرضي(المنطقة العمومية.)

- (4) مكاتب بمنطقة الذهاب .

-(2) مكتبان بالمحطة 2.

هذا ونحيطكم علما بأنّ البنك المركزي التونسي يصدر جدولا كل ثلاثية، تجدون طيّ هذا نسخة منه، يحدّد فيه البنوك التي يتوجب عليها تأمين نشاط صرف العملة بالمطار خارج أوقات العمل العادية .

وبخصوص إجراءات إسناد المكاتب لممارسة نشاط صرف العملة، وفي إطار تنمية موارد ديوان الطّيران المدني على وجه الخصوص والدولة بصفة عامة، فقد أقرّ مجلس إدارة الديوان بتاريخ 21 مارس 2023 إجراءات جديدة حول إسناد مكاتب في إطار عقود إشغال وقتي لممارسة نشاط صرف العملة، تقوم أساسا على الدّعوة للمنافسة وتكافؤ الفرص بين مختلف الناشطين في هذا المجال على قدم المساواة دون إسناد أي امتياز لأي طرف.

السّلام

Banque Centrale de Tunisie

Permanence de Change manuel

Du 20/06/2024 au 30/09/2024

Aéroport Tunis-Carthage « Terminal 1»

Période	Du 20/06/2024 Au 30/06/2024	Du 01/07/2024 Au 15/07/2024	Du 16/07/2024 Au 31/07/2024	Du 01/08/2024 Au 15/08/2024	Du 16/08/2024 Au 31/08/2024	Du 01/09/2024 Au 15/09/2024	Du 16/09/2024 Au 30/09/2024
Banques	- ATTIJARI-B -BH -ONP	- ATB -STB -BNA	- UIB - BTE - BZ	-AlBaraka-B - BT - QNB	-AMEN-B - BTL -ATTIJ-B	- BH -ONP -ATB	- STB -BNA - UIB

Banque Centrale de Tunisie

Permanence de Change manuel

Du 22/03/2024 au 19/06/2024

Aéroport Tunis-Carthage « Terminal 1»

Période	Du 22/03/2024 Au 05/04/2024	Du 06/4/2024 Au 20/04/2024	Du 21/04/2024 Au 05/05/2024	Du 06/05/2024 Au 20/05/2024	Du 21/05/2024 Au 04/06/2024	Du 05/06/2024 Au 19/06/2024
Banques	- BZ	- UIB	- ATTIJARI BANK	- ATB	- BZ	- UIB
	-AlBaraka Bank	-BIAT	-BH	-STB	-AlBaraka Bank	-BIAT
	-BT	-AMEN BANK	-ONP	-BNA	-BT	-AMEN BANK

REDMI NOTE 8
AI QUAD CAMERA

السؤال الكتابي

للنائب فتحي رجب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

<u>الموضوع:</u> وضعية دار الثقافة بالجم

<u>المصاحيب:</u> صور بيانية للقاعة

وبعد، سيدي الوزير يشرفني إعلام سيادتكم أنه في السنة الفارطة وإثر تسلم دار الثقافة ابن خلدون بالجم بعد نهاية الأشغال التي أجريت عليها من طرف مقاول مختص والذي تمت متابعة أشغاله من طرف فرق فنية مختصة، لكن بعد عملية الاستلام لاحظنا العديد من الإشكاليات والنقائص والمبينة بالجدول المصاحب، تم إعلام السيد المندوب الجهوي بها لكن لم يتم تدارك تلك النقائص إلى حد الآن .

سيدي الوزير أطلب من سيادتكم التدخل لدى المصالح المختصة لتدارك هذه النقائص في أقرب الآجال حتى يتسنى للإطار المشرف وأهل البلدة استغلال هذا المرفق العمومي في أحسن الظروف .

الوضعية الحالية لدار الثقافة بالجم

ع	المجال	الوضعية	الطلب	الملاحظات
1	البنية الأساسية	**1. قاعة العروض:** - عملية تبديل غلاف السقف الداخلي لقاعة العروض استوجب نزع الكراسي والتي هي بدورها تآكلت بدورها تآكلت ويصعب إرجاعها وأصبحت تتطلب التبديل . - أرضية قاعة العروض مغلفة بلوحات بلاستيكية تآكلت وتمزقت وأصبحت تتطلب التبديل. - النوافذ العليا من اللوح تآكلت وتتطلب التبديل . - العازل الصوتي المتماسك بالجدران تمزق ويتطلب التبديل. - منظومة الصوت (sonirisation) تتطلب التبديل. - الإنارة الداخلية للقاعة تتطلب المراجعة. **2. الدوائر:** - لم يتم التدخل بتهيئة الفضاءات الخارجية قصد استغلالها في العديد من الأنشطة (فضاء مسرحي، لعب تنشيطية فكرية ....)	التدخل لتدارك النقائص في أقرب الآجال	أنظر الصور عدد 1-2-3
2	الأفراد	1- رغم كبر محل دار الثقافة وتعدد فضاءاتها إلا أنها تفتقر إلى عون لحراسة وتنظيف المحل . 2- يعمل بدار الثقافة عون تقني وعون اداري وثلاثة منشطين متعاقدين منذ فترة طويلة ولم يتم انتدابهم إلى حد هذا اليوم فيصعب على المدير متابعتهم ومتابعة مردودهم . 3- تعزيزنا بثلاثة أعوان اختصاصات مختلفة أو السماح لمدير دار الثقافة بالتعاقد مع أعوان وقتيين ويتم اختصاص خلاصهم على حساب الوزارة.	1- انتداب عامل نظافة وحارس في أقرب الآجال. 2- تسوية الوضعية للأعوان الوقتيين. 3- انتداب ثلاثة أعوان آخرين اختصاص مسرح وآخر اختصاص موسيقى وآخر اختصاص ملتيميديا	
3	المعدات والوسائل	-ينقص دار الثقافة العديد من التجهيزات والمعدات والمعينات البيداغوجية لتأثيث قاعات النوادي.	توفير التجهيزات والمعدات الضرورية	
4	الأنشطة	حسب طلبيات الشباب والمواطنين والسلط المحلية نطلب منكم السماح لنا ببعث قناة اذاعية محلية.	الترخيص ببعث قناة داخلية	

وضعية الكراسي تتطلب التبديل

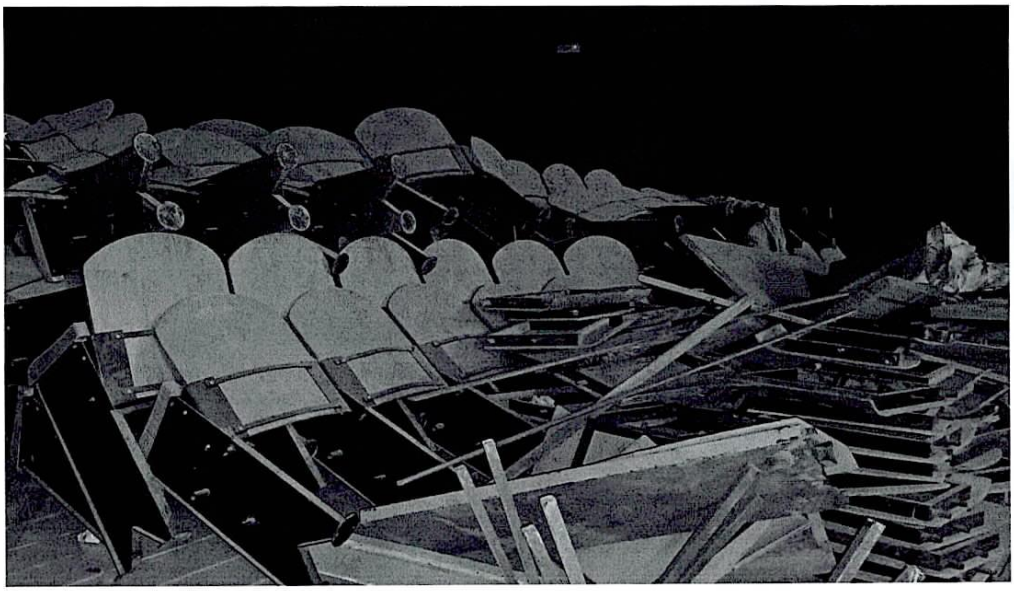

تجهيزات القاعة تتطلب التغيير

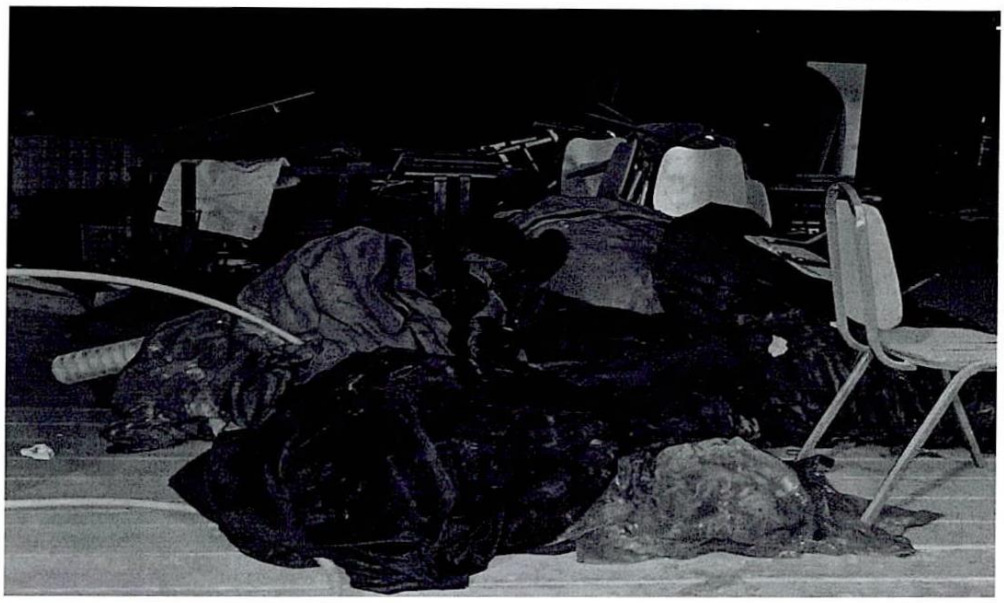

إجابة السيد الوزير

المكلف بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيّد فتحي رجب بخصوص وضعية دار الثقافة بالجم .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-0001783 بتاريخ 4 جوان 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجّه به النائب السيد فتحي رجب بخصوص وضعية دار الثقافة بالجم، يُشرفني إفادة السيدة النائب بالمعطيات التالية:

- **بخصوص البنية التحتية:**

تم في مرحلة أولى إعداد اختبار فني للبناية عن طريق مكتب مراقبة معتمد في الغرض تحت إشراف الإدارة الجهوية للتجهيز بالمهدية بصفتها صاحبة مشروع مفوض، وقد أفضت نتائج الاختبار إلى ضرورة تدعيم هياكل البناية والتدخل لصيانة الشبكة الكهربائية والوحدات الصحية وسطح البناية من تسربات المياه.

في مرحلة ثانية تمت إحالة البرنامج الوظيفي للتهيئة الشاملة (طبقا لما ورد بالاختبار الفني) مع التوسعة، حيث تعهدت الوزارة من خلاله بـ:

- تهيئة النوادي .
- تهيئة حجرات القيافة .
- تدعيم هياكل قاعة العروض والركح .
- صيانة الشبكة الكهربائية .
- تجديد الوحدات الصحية .
- تجديد الطبقة العازلة لسطح البناية .
- تهيئة الفضاءات الخارجية .
- تجديد كل الشبكات المختلفة .
- تهيئة الواجهات الخارجية .
- إضافة نواي اختصاص

بعد إحالة كل الاعتمادات المبرمجة للمشروع والإعلان عن طلب العروض، تم الاستلام الوقتي للأشغال بتاريخ 26 سبتمبر 2023 بكلفة جملية تقدر بـ 670.533 أد.

أما بالنسبة للأشغال المتعلقة بقاعة العروض التغليف الخشبي للركح، (التغليف البلاستيكي للأرضية الستائر الركحية شاشة العرض إزالة الصدى اقتناء وتركيز كراسي ثابتة) فهي أشغال ذات طابع خصوصي سيقع برمجتها ومتابعتها من قبل الوزارة في إطار تجهيز دور الثقافة والتي سيتم التعهد بها إثر رصد الاعتمادات اللازمة لذلك .

هذا وتجدر الإفادة بأن الفضاءات الخارجية مهيأة ونظيفة حسب ما نصت عليه بنود كراس الشروط الخاصة بتهيئة وصيانة دار الثقافة .

- **بخصوص الموارد البشرية:**

تتوفر دار الثقافة على مدير وعون تقني وعون إداري إلى جانب ثلاثة منشطين متعاقدين وقد تم التنسيق مع السيد معتمد الجم لاسترجاع عون الحضائر الذي عمل سابقا بدار الثقافة كعون تنظيف .

- **بخصوص التجهيزات والمعدات:**

تم تجهيز دار الثقافة بمكاتب إدارية وكراسي وطاولات وخزائن كما تم توفير عدد من أجهزة الإعلامية الجديدة وجهاز تلفزة، وسيتم تزويد دار الثقافة بتجهيزات أخرى في إطار برمجة سنة 2024 تبعا لطلب مدير المؤسسة، هذا وتعمل المندوبية على إتمام الإجراءات الخاصة بطلب العروض لدعم نظام المراقبة الآلية بالمؤسسة .

أما فيما يخص طلب بعث إذاعة محلية بدار الثقافة الجم، فإن المندوبية تشجع مثل هذه المبادرات وهي على استعداد لدعمها بالتجهيزات في حدود الإمكانيات المتاحة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد اليحياوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: وضعية الفضاءات الثقافية بالدائرة .

تحية طيبة،

- **فضاء السينما بطبرقة:** تم إزالة البناية القديمة منذ سنة 2018باعتبارها متداعية للسقوط، لكن لم يقع رصد اعتماد لإعادة البناء بعد مرور 6 سنوات، علما وأنها تمثل متنفسا لشباب الجهة.
- **دار الثقافة بعين دراهم:** شرع في تشييدها منذ سنة 2017 لكن تعطلت في عدة مناسبات ونسبة تقدم الأشغال لم تجاوز 5% ولم تتخذ الوزارة أي قرار في شأنها...

وفي انتظار ردكم تقبلوا فائق احترامنا.

والسلام

إجابة السيد الوزير

المكلف بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيّد محمد اليحياوي بخصوص وضعية الفضاءات الثقافية بطبرقة وعين دراهم .

المرجع: مراسلتكم عدد ص- 2024-26-3000-0001902 بتاريخ 11جوان 2024 .

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد محمد اليحياوي بخصوص وضعية الفضاءات الثقافية بطبرقة وعين دراهم يُشرفني إفادة السيد النائب بالمعطيات التالية:

مشروع دار الثقافة طبرقة :

- العقار: قاعة سينما سابقا بطبرقة،
- المساحة: 609م 2
- الرسم العقاري 5153/165078 جندوبة.
- الوضعية العقارية: عقار مخصص لوزارة الشؤون الثقافية بمقتضى قرار تخصيص ممضى من قبل السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية في 14 أوت 2018.

- تقدم إنجاز المشروع: استوفى مشروع إعادة بناء قاعة عروض بدار الثقافة طبرقة وتهيئة القسط الأول كل مراحل الدراسات بكلفة أولية تقدر بـ 1300 أد وبلغ الآن مرحلة الإعلان عن طلب العروض للمرة الرابعة على التوالي من طرف المجلس الجهوي بجندوبة غير أن النتائج كانت غير مثمرة لعزوف المقاولات عن المشاركة، وقد تم خلال جلسات تنسيقية مع الجهة اقتراح فرضية التفاوض المباشر .

مشروع دار الثقافة عين دراهم:

- المساحة: 1328م 2

- الرسم العقاري: 165115 و165142/2765 و165011 و165022 جندوبة-عقار ملك الدولة الخاص .

- الوضعية العقارية: العقار موضوع طلب تخصيص لوزارة الشؤون الثقافية بتاريخ 06 ديسمبر 2008 وتذكير بتاريخ 08 مارس 2024.

- تقدم إنجاز المشروع: قُدرت التكلفة الأولية لمشروع بناء دار الثقافة بعين دراهم بـ 4529 أد، وقد بلغت نسبة الإنجاز20% ، غير أن المقاول المتعهد بالأشغال قد عرف بعض الصعوبات المادية التي جعلته غير قادر على الإيفاء بتعهداته وقد تم عقد عديد الجلسات على مستوى الولاية التزم خلالها بمواصلة أعمال البناء في أقرب الآجال .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الطاهر بن منصور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: حول المؤسسات والأنشطة الثقافية بولاية قبلي .

وبعد يعاني المشهد الثقافي بولاية قبلي صعوبات متنوعة (مؤسسات وأنشطة) ساهمت فيها عدة عوامل لعل أهمها خصوصية المناخ اتساع الرقعة الجغرافية للولاية وبعدها عن العاصمة وعليه فإننا نطلب من الجناب النظر في إمكانية تلبية المطالب الجهوية التالية:

- إعطاء الأولوية لدعم البرامج الثقافية المقدمة من لدن مؤسسات العمل الثقافي بالجهة في إطار صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني صلب الوزارة،

- إعطاء الأولوية في مؤسسة دار ثقافة متنقلة تساعد في تقريب الأنشطة الثقافية للقرى والتجمعات السكنية المحيطة بمركز الولاية ومراكز المعتمديات (باعتبار ولاية قبلي ثاني أكبر ولاية من حيث المساحة)،

- تصنيف دار الثقافة محمد المرزوقي بدوز دار "ثقافة نموذجية "نظرا لزخم وتميز أنشطتها الثقافية،

- تسديد الشغور على رأس إدارة دار الثقافة محمد المرزوقي بدوز نظرا لأهميتها ودورها في الجهة،

- الترفيع في ميزانية التصرف التي لم تعد تفي بالحاجة المتزايدة للتظاهرات والأنشطة الثقافية وارتفاع كلفتها (تثقيل مصاريف التنقل والإقامة وغيرها ....) ،

- تخصيص اعتمادات مالية إضافية خاصة بالمهرجانات الصيفية التي تُعد المتنفس الوحيد للمتساكنين في ظل ظروف مناخية وجغرافية قاسية جدا،

- إيجاد حل سريع لخلاص الديون المتخلّدة بذمة مركز الفنون الدرامية والركحية الذي يمر بظرفية صعبة مما عرقل عودته للنشاط وذلك بإبرام اتفاقية بين مؤسسة المسرح الوطني ومندوبية الثقافة بقبلي بشأن ميزانية المركز لسنة 2024 تبعا لقرار إلحاق مراكز الفنون الدرامية بالمندوبيات الجهوية للثقافة ماليا،

- تخصيص اعتمادات مالية لتسيير المعهد الجهوي للموسيقى بقبلي تُصرف له عن طريق ميزانية المندوبية الجهوية إلى حين إيجاد الحلول المتعلقة بمقره وإدماجه ضمن المعاهد الجهوية المنضوية تحت الأمر الحكومي عدد 745 لسنة 2017،

- دعم أسطول السيارات بسيارات تراعي الخصوصية المناخية والجغرافية للجهة نظرا لكون الاسطول القديم - على محدوديته - قد تهرّم وأصبح يشكو كثرة الأعطاب وارتفاع مصاريف الصيانة ،

- إنتداب سواق لفائدة المكتبات المتجولة،

- النظر في إمكانية تصنيف عدد من المعالم والمواقع الأثرية المتواجدة بالجهة على لوائح التراث الوطني،

- بعث إدارة قارة للمعهد الوطني للتراث بالجهة،

- الحاجة الملحة لتدخل المعهد الوطني للتراث في ترميم بعض المعالم والمواقع التاريخية والأثرية نظرا لما آلت إليه نتيجة الإهمال،

- مزيد الاهتمام بالتراث اللامادي وذلك بالمساعدة الفنية واللوجستية في مشروع المكتبة الرقمية للتراث اللامادي تحت إشراف المندوبية الجهوية،

- بعث مكتبة عمومية قارة بمعتمدية رجيم معتوق باعتبار الكثافة السكانية وبعدها عن مركز الولاية حوالي 150 كلم،

- تجديد رصيد المكتبات بعناوين جديدة وموجهة خاصة للأطفال تفعيلا لاتفاقية للشراكة مع وزارة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن .

- الترفيع في ميزانية المكتبات العمومية لمجابهة المصاريف المتزايدة لهذه المؤسسات نظرا لتنوع وتعدد أنشطتها .

- توسعة متحف الصحراء بدوز وإثراؤه حتى يلبي حاجات رواده من الزوار المحليين والأجانب

- النظر في إمكانية بعث متحف واحي.

والسلام

إجابة السيد الوزير

المكلف بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيّد الطاهر بن منصور بخصوص المؤسسات والأنشطة الثقافية بولاية قبلي .

المرجع: مراسلتكم الواردة بتاريخ 10 ماي 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد الطاهر بن منصور بخصوص المؤسسات والأنشطة الثقافية بولاية قبلي، يُشرفني إفادة السيد النائب بالمعطيات التالية :

1. بخصوص دعم البرامج الثقافية المقدمة من قبل مؤسسات العمل الثقافي بالجهة في إطار صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني .

تُساهم وزارة الشؤون الثقافية، عبر صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني، في تمويل الأعمال الثقافية والفنية والمصنفات الفكرية وتكوين الفنانين وترويج العروض الحية، وذلك طبقا للشروط والإجراءات والمعايير المنصوص عليها بالأمر عدد 3201 لسنة 2013 المؤرخ في 31 جويلية 2013.

ويتم خاصة دعم الأنشطة والمشاريع الثقافية والفنّية التي تندرج في إطار استراتيجية الوزارة وبرامج عملها والتي من أهمها دعم اللامركزية الثقافية وتنمية قدرات المؤسسات الثقافية العمومية والخاصة في تنفيذ مشاريع ثقافية.

هذا وتجدر الإفادة أن المؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة تشرف بالتعاون مع المؤسسات العمومية للعمل الثقافي (مركبات ثقافية ودور ثقافة) على مشروع "نوادي الإبداع" الممول من قبل صندوق التشجيع على الإبداع الادبي والفني لإنجاز أنشطة وبرامج ومشاريع ثقافية، تهدف إلى تكريس حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، بنوادي الاختصاص من موسيقى ورسم ومسرح وقصة وتصوير فوتوغرافي وغيرها .

2. بخصوص بعث دار ثقافة متنقلة .

في إطار تنفيذ برنامجها الإصلاحي الهادف إلى تطوير أداء المرفق الثقافي من خلال تحسين جاذبيته وتعزيز نجاعته، تعمل وزارة الشؤون الثقافية على إنجاز مشروع الفضاءات المتنقلة للتنشيط الثقافي والذي سيمكن المناطق التي تفتقر للبنية التحتية الثقافية من النفاذ إلى الفعل الثقافي وذلك بتكلفة جملية قدرها 3 م.د على امتداد ثلاثة سنوات .

كما تحرص الوزارة على حث المؤسسات الثقافية على تأسيس شراكات مع المجتمع المدني والقطاع الخاص لتكريس ثقافة القرب ونشر العمل الثقافي بالأرياف والمناطق الداخلية، وتُمثل تجربة " وحدة التنشيط الثقافي المتنقلة التي تم تركيزها مؤخرا بولاية جندوبة خير مثال على نجاح تجربة الشراكة بين المندوبيات الجهوية للشؤون الثقافية والمجتمع المدني .

هذا، وقد أطلقت وزارة الشؤون الثقافية (مركز تونس الدولي للاقتصاد الثقافي الرقمي) سنة 2023 المختبر الرقمي" **مدد** "وهو مركز متنقل لدعم الابتكار الثقافي الرقمي بالجهات ويضم العديد من الورشات على غرار ورشة الطباعة ثلاثية الابعاد وورشة تسجيل الصوت podcast وورشة الواقع الافتراضي، ومن جانب آخر تعمل المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية على إتمام إنجاز مشروع" **الحافلة الثقافية** "وهي ركح متنقل مجهز بمعدات الإضاءة والصوت وشاشات العرض .

3. بخصوص تصنيف دار الثقافة محمد المرزوقي وتعيين مدير على رأسها .

تم مؤخرا تعيين مدير لدار الثقافة محمد المسعودي وسيتم النظر في إمكانية تصنيفها كدار ثقافة نموذجية فور الانتهاء من أشغال التهيئة والصيانة الجارية بالمؤسسة .

4. بخصوص الترفيع في ميزانية مؤسسات العمل الثقافي

استنادا إلى المنشور التوجيهي الخاص بإعداد مشروع ميزانية الدولة، يتم ضبط تقديرات ميزانية المؤسسات العمومية للعمل الثقافي حسب الصنف ووفق أنشطتها وبرامج عملها .

5. بخصوص تخصيص اعتمادات مالية إضافية للمهرجانات الصيفية بالجهة

تعمل المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية المحدثة بمقتضى الأمر عدد 733 لسنة 2014، على إسناد المهرجانات الوطنية والجهوية والمحلية فنيا وتقنيا وماليا وفقا للإمكانات المتاحة ولبرامج المؤسسة وخطط عملها ونظرا لتعذر الترفيع في الاعتمادات المخصصة للمساهمة في تنظيم المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية من جهة، والعدد الكبير للمهرجانات المزمع تنظيمها بكامل تراب الجمهورية من جهة أخرى، فإن المؤسسة، وفي إطار المحافظة على موازناتها المالية وترشيد التصرف فى ميزانيتها وضمان تنظيم مهرجانات ذات جودة وخصوصية ستعمل على مراجعة عدد التظاهرات المزمع تنظيمها والحد من المدة المحددة لتنفيذ البرمجة الفنية لكل تظاهرة إلى جانب الضغط على مختلف المصاريف التي لها علاقة بالجوانب اللوجستية والتنظيمية التابعة لها .

6. بخصوص خلاص الديون المتخلدة بذمة مركز الفنون الدرامية والركحية بقبلي:

تم التنسيق مع وزارة المالية وفتح اعتمادات خاصة بخلاص الديون المتخلدة بذمة كل مراكز الفنون الدرامية والركحية وتحويلها إلى مؤسسة المسرح الوطني للتعهد بالخلاص بصفة تدريجية وعلى ضوء نتائج تقرير التفقد الذي باشرته مصالح التفقدية العامة بالوزارة .

7. بخصوص تخصيص اعتمادات مالية لتسيير المعهد الجهوي للموسيقى بقبلي:

تمت الموافقة خلال مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 07 مارس 2024على مشروع أمر يهدف إلى تنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 745لسنة 2017 المؤرخ في 9 جوان 2017 المتعلق بإحداث بعض المؤسسات العمومية للعمل الثقافي لإدراج بقية المعاهد التي تفتقر لنص إحداث قانوني، والتي من بينها المعهد الجهوي للموسيقى بقبلي بقائمة المعاهد المحدثة بمقتضى الأمر الحكومي عدد 745 لسنة 2017 آنف الذكر، وإلى حين نشر الأمر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية تعمل وزارة الشؤون الثقافية على إسناد هذه المعاهد ودعمها من خلال تكفل المندوبيات الجهوية للشؤون الثقافية ببعض المصاريف المتعلقة أساسا بالتسيير، مع العلم أن هذه المعاهد تحقق موارد ذاتية محترمة .

8. بخصوص دعم أسطول السيارات بالمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بقبلي

لم يتم تخصيص اعتمادات ضمن ميزانية الوزارة لاقتناء سيارات جديدة سنة 2024.

9. بخصوص انتداب سواق لفائدة المكتبات المتجولة

تتوفر ولاية قبلي على مكتبتين متجولتين، تزاول الأولى نشاطها بصفة عادية بعد تكليف عون بسياقتها، أما الثانية فقد تعذر توفير سائق لها نظرا لتوقف الانتدابات في الوظيفة العمومية، وسيتم

إصدار بلاغ لسد الشغور الحاصل في إطار إعادة توظيف الأعوان عن طريق الإلحاق أو النقلة .

10. بخصوص بعث مكتبة عمومية قارة بمعتمدية رجيم معتوق

إن اقتراح إحداث المشاريع الثقافية هو من مشمولات المجلس الجهوي شريطة توفر العقار وتخصيصه لفائدة وزارة الشؤون الثقافية التي تدرجه ضمن مخطط التنمية وتطلب تخصيص الاعتمادات اللازمة لإنجازه.

11. بخصوص تجديد رصيد المكتبات العمومية

تقتني الوزارة سنويا وفي حدود الاعتمادات المرصودة، مجموعات هامة من الكتب والدوريات التونسية والأجنبية ويتم توزيعها دوريا على المكتبات العمومية، وتجدر الإشارة إلى أن النقص الحاصل في أرصدة كتب الأطفال يعود أساسا إلى قلة الإنتاج الفكري الموجه لهذه الفئة العمرية .

12. بخصوص الترفيع في ميزانية المكتبات العمومية

استنادا إلى المنشور التوجيهي الخاص بإعداد مشروع ميزانية الدولة يتم ضبط تقديرات ميزانية المكتبات العمومية وفق أنشطتها وبرامج عملها، هذا وستعمل الوزارة على اقتراح زيادة في ميزانية المكتبات العمومية ضمن مشروع ميزانية الوزارة سنة 2025.

13. بخصوص النظر في إمكانية تصنيف عدد من المعالم والمواقع الأثرية بالجهة على لوائح التراث الوطني .

يبلغ عدد المعالم والمواقع المحمية بولاية قبلي **15 معلما وموقعا** من بينها خمسة معالم تمت حمايتها بمقتضى قرار وزيرة الشؤون الثقافية المؤرخ في **22 جانفي 2024** وهي التالية:

- زاوية سيدي عبد الله الحاج بجمنة معتمدية قبلي الجنوبية .
- الجامع الكبير، معتمدية قبلي القديمة .
- زاوية سيدي عيسى معتمدية قبلي القديمة .
- زاوية سيدي عبد السلام معتمدية قبلي القديمة .
- زاوية سيدي عبد القادر معتمدية قبلي القديمة .

14. بخصوص بعث إدارة قارة للمعهد الوطني للتراث بالجهة

يتعذر حاليا إحداث تفقدية بكل ولاية من ولايات الجمهورية (24 تفقدية) نظرا للانعكاس المالي الكبير لمثل هذه الإحداثات ، وفي الأثناء تواصل التفقدية الجهوية للتراث بالجنوب الغربي قفصة، توزر قبلي أعمال المعاينة والمراقبة المستمرة لحالة التراث التاريخي والتقليدي والفني بكل دائرة ترابية مرجع النظر، مع العلم أن لهذه التفقدية تمثيلية بمتحف الصحراء بدوز تتمثل في باحث وخمسة محافظي تراث.

15. بخصوص التدخل لترميم بعض المعالم والمواقع بالجهة

لا يمكن للمعهد الوطني للتراث تخصيص الاعتمادات اللازمة لإنجاز مشاريع صيانة المعالم والمواقع الأثرية وترميمها بجهة قبلي باعتباره لا يتوفر على سند ملكية أو أي كتب إداري في الملكية أو كل ما يفيد تخصيص قطعة الأرض لصاحب المشروع وذلك وفقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 والمتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية .إلا أنه يمكن للمعهد الوطني للتراث تقديم المرافقة الفنية للمشاريع (إعداد الدراسات الفنية مراقبة أشغال الترميم).

16. بخصوص تقديم المساعدة الفنية واللوجستية لمشروع المكتبة الرقمية للتراث اللامادي .

بإمكان مؤسستي مركز تونس الدولي للاقتصاد الثقافي الرقمي والمعهد الوطني للتراث، في إطار اتفاقية شراكة مع المندوبية الجهوية للشؤون الثقافية بقبلي، تقديم الدعم والإسناد لهذا المشروع باعتباره يهدف إلى تثمين التراث الثقافي غير المادي باستعمال التكنولوجيات الحديثة .

17. بخصوص توسعة متحف الصحراء بدوز

انطلق مشروع تهيئة متحف الصحراء بدوز منذ سنة 2021 وذلك بصيانة الواجهة والمدخل الرئيسي له وتركيز السياج المحيط بالمتحف، بالإضافة إلى صيانة وحدة الاستقبال ودورة المياه والأسطح، وقد تم تدشينه بمناسبة افتتاح الدورة 31 لشهر التراث سنة 2022.

18. بخصوص النظر في إحداث متحف واحي

يبقى اقتراح إحداث المشاريع الثقافية من مشمولات المجلس الجهوي شريطة توفر دراسة فنية كاملة وتخصيص عقار لفائدة المعهد الوطني للتراث حتى يتم إدراج المشروع ضمن مخطط التنمية وطلب الاعتمادات اللازمة لإنجازه.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: حول مشروع مركب ثقافي في حي النصر بولاية أريانة .

تحية طيبة أما بعد،

نحيطكم علما أن المخطط الخماسي للتنمية 2020/2016 أدرج ضمن ميزانية وزارة الثقافة 5 مليون دينار لبعث مشروع مركب ثقافي في حي النصر بولاية أريانة وخصص مثال التهيئة العمرانية لأريانة لقطعة أرض بالنصر 7906 وهي على ملك الدولة الخاص، علما وأن بلدية أريانة تملك قطعة أرض (EC) متر مربع، لإنشاء مركب ثقافي أرض محاذية لموقع المركب الثقافي المشار إليه بالمرجع أعلاه وهي منطقة خضراء مساحتها 59032 متر مربع وقد شرعت وزارة الشؤون الثقافية في دراسات ضرورية لتجسيم مركب ذو صبغة ثقافية وبيئية وترفيهية وبربط بين الثقافة والطبيعة وحماية البيئة ذلك بتهيئة القطعتين المتجاورتين الموجودتين في وسط حي النصر وسيمكن هذا المشروع الريادي من القطع مع التصحر الثقافي الحالي والعمل على ترسيخ حب الثقافة وخلق وتطوير المهارات والابداع لدى الشباب وسقل المواهب وهذا ما يساهم في النأي بهم عن الانحراف والتطرف وسلوكيات المحفوفة بالفساد ،

وإذ تتطلع إلى تواصل دعمكم لتجسيم هذا المشروع التشاركي النموذجي، فإننا نتقدم لسيادتكم بالسؤال التالي :

هل تم التنسيق مع المجلس الجهوي والإدارة الجهوية للتجهيز بأريانة للانطلاق في تنفيذ المشروع وإفادتنا بمراحل التنفيذ؟

إجابة السيد الوزير

المكلف بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيّدة نجلاء اللحياني بخصوص مشروع بناء مركب ثقافي بحي النصر من ولاية أريانة .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-0001902 بتاريخ 13جوان 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائب السيّدة نجلاء اللحياني بخصوص مشروع مركب ثقافي في حي النصر بولاية أريانة، يُشرفني إفادة السيدة النائب بما يلي :

- **معطيات خاصة بالعقار المقترح لإنجاز المشروع :**
- العقار حي النصر .
- العنوان: حي النصر 02 - ولاية أريانة.
- المساحة: 7916 م2.
- الرسم العقاري: 49769 أريانة وعدد 49768 أريانة .
- الوضعية العقارية: عقار مخصص لوزارة الشؤون الثقافية بمقتضى قرار تخصيص صادر عن السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 16 فيفري 2010.
- **معطيات فنية خاصة بالمشروع:**
- تولت إدارة البناءات والشؤون العقارية بوزارة الشؤون الثقافية إعداد البرنامج الوظيفي للمشروع المذكور بكلفة إنجاز أولية تُقدر بـ5300 ألف دينار وتمت إحالته إلى المجلس الجهوي بولاية أريانة منذ ديسمبر 2022 للانطلاق في الدراسات الفنية للمشروع .
- تعهدت الإدارة الجهوية للتجهيز بأريانة بالمشروع، كصاحبة مشروع مفوض، وذلك وفقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017 المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية والمشروع حاليا بصدد الدراسات (الرفع الطبوغرافي والدراسات الجيوتقنية).

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد زياد الماهر

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع :حول الديبلوم الوطني للموسيقى والديبلوم الوطني العالي للمعهد الوطني للموسيقى

السيدة الوزيرة،

بالاطلاع على مقتضيات الأوامر الحكومية عدد 16 لسنة 1958 وعدد 568 لسنة 2018 وعدد 569 لسنة 2018 وحيث يكتسي التكوين بالمعاهد العمومية للموسيقى والرقص أهمية بالغة .

وحيث يعتبر الديبلوم الوطني للموسيقى والديبلوم الوطني العالي للمعهد الوطني للموسيقى تتويجا لمجهود سنوات مضنية بذلها المتكون بين التكوين النظري والتطبيقي وبذلتها عائلته في الإحاطة المعنوية والمادية وتوفير الظروف السانحة .

وحيث تفتح الموسيقى والرقص والغناء الأفق رحبا أمام المتكون لاكتشاف مهاراته الكامنة وتطويرها وصقلها وتوظيفها خدمة للمجتمع وباعتبار مردودها في تهذيب الذوق العام وتوسيع المدارك الفكرية .

وحيث تعطل الامتحان الوطني في الغرض المذكور أعلاه وحيث لم تحدد الإدارة موعدا ثابتا لإجرائه.

وحيث نص الفصل 22 من الأمر عدد 569 لسنة 2018 على نسخ جميع الأحكام السابقة المخالفة لهذا الأمر .

وحيث تبين في الأمرين المحدثين المشارين إليهما غياب التنصيص على أحكام انتقالية .

وعملا بأحكام الفصل 114 من الدستور نتوجه لسيادتكم بالسؤال التالي:

هل سيتم تحديد موعد قريب لإجراء الإمتحانات للحصول على الديبلوم الوطني للموسيقى والديبلوم الوطني العالي للمعهد الوطني للموسيقى؟

هل سيتم نشر بلاغ واضح في ذلك والرد على الاستفسارات المطروحة من عموم المهتمين؟

هل توجد عوائق ترتيبية أو تطبيقية تحول دون تفعيل مضامين الأمرين المحدثين المذكورين أعلاه؟ ما هي؟

لماذا لا تقدم وزارتكم مبادرة تشريعية لتدارك نقائص النصين المذكورين إن وجدت؟ أو العدول عنهما وتعويضهما إن اقتضت الضرورة وتبين وجود إشكاليات تطبيقية لا يمكن تجاوزها في الوقت الراهن؟

إجابة السيد الوزير

المكلف بتسيير وزارة الشؤون الثقافية

الموضوع: إجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل النائب السيّد محمد زياد الماهر بخصوص الديبلوم الوطني للموسيقى والديبلوم الوطني العالي للمعهد الوطني للموسيقى .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-0001582 بتاريخ 20ماي 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا للمراسلة المذكورة بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيّد محمد زياد الماهر بخصوص الديبلوم الوطني للموسيقى والديبلوم الوطني العالي للمعهد الوطني للموسيقى، يُشرفني إفادة السيد النائب بالمعطيات التالية :

- **بخصوص موعد إجراء الامتحانات للحصول على الديبلوم الوطني للموسيقى والديبلوم الوطني العالي للمعهد الوطني للموسيقى:**

تم استصدار الأمر عدد 569 لسنة 2018 المؤرخ في 12 جوان 2018المتعلق بإحداث الديبلوم الوطني للموسيقى والديبلوم الوطني العالي للمعهد الوطني للموسيقى والذي ينص على أن التكوين يرتكز

على مرحلتين تدوم كل واحدة ثلاث سنوات وتُختم بإجراء امتحان وطني للحصول على الديبلوم الوطني للموسيقى .

وحيث لم يتضمن الأمر سالف الذكر أحكاما انتقالية تراعي وضعية المتكونين المباشرين كما لم يتضمن أحكاما استثنائية تأخذ بعين الاعتبار المدة اللازمة لإتمام مرحلتي التكوين أي ست (6) سنوات دراسية والتي يُفترض لانطلاقها وجود برنامج رسمي وموحد معتمد من كل المعاهد العمومية للموسيقى والرقص .

ولتجاوز الإشكال المطروح تم استصدار الأمر الحكومي عدد 1213 لسنة 2019 المتعلق بضبط أحكام استثنائية للأمر الحكومي عدد 569 لسنة 2018 والذي ينص على إعادة العمل بجميع فصول الأمر عدد 16لسنة 1958 القاضي بإحداث ديبلوم الموسيقى العربية وديبلوم العزف على الآلات وذلك إلى حين إتمام الدفعة الأولى من المتكونين لمرحلتي التكوين الأولى والثانية وذلك في أجل أقصاه سنة 2022.

وحيث أن المدة التي نصت عليها الأحكام الاستثنائية كأجل أقصى (سنة 2022) لاستكمال فترة التكوين المحددة بست سنوات، غير كافية وهو ما استوجب إعادة التمديد في المدة المذكورة .وعليه، تم إعداد مشروع أمر يتعلق بتنقيح الأمر عدد 569 لسنة 2018 وينص على إعادة العمل بجميع فصول الأمر عدد 16 لسنة 1958 القاضي بإحداث ديبلوم الموسيقى العربية وديبلوم العزف على الآلات وذلك إلى حين إتمام الدفعة الأولى من المتكونين لمرحلتي التكوين الأولى والثانية وتمت إحالته إلى مصالح الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة **والوزارة بصدد انتظار صدور النص الترتيبي المذكور لإجراء امتحانات ديبلوم الموسيقى العربية وديبلوم العزف على الآلات .**

- **بخصوص نشر بلاغ توضيحي**

ستعمل الوزارة على نشر بلاغ توضيحي .

- **بخصوص وجود عوائق تحول دون تفعيل الأمرين المحدثين**

توجد عوائق تطبيقية بالنسبة للأمر عدد 569 لسنة 2018 المؤرخ في 12 جوان 2018 المتعلق بإحداث الديبلوم الوطني للموسيقى والديبلوم الوطني العالي للمعهد الوطني للموسيقى باعتبار أن التكوين يقتضي وجود برنامج رسمي وموحد، معتمد من كل المعاهد العمومية للموسيقى والرقص بالإضافة إلى وجود نقص في الإطار المتخصص في التكوين في بعض البرامج المقرر تدريسها خلال مدة التكوين.

- **بخصوص تقديم الوزارة لمبادرة تشريعية لتدارك نقائص الأمرين المحدثين**

تولت الوزارة إعداد مشروع أمر يتعلق بتنقيح الأمر عدد 569 لسنة 2018 وينص على إعادة العمل بجميع فصول الأمر عدد 16 لسنة 1958 القاضي بإحداث ديبلوم الموسيقى العربية وديبلوم العزف على الآلات وذلك إلى حين إتمام الدفعة الأولى من المتكونين لمرحلتي التكوين الأولى والثانية وتمت إحالته إلى مصالح الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة مهى عامر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

الموضوع: حول تسوية وضعية أعوان حضائر بلدية .

المصاحيب: مطلب تظلّم من عملة الحضائر بلدية ببلدية المروج معتمدية المنيهلة .

تحية طيبة،

بلغتنا العديد من مطالب التظلّم ذات العلاقة بملف الحضائر البلدية، حيث بالرغم من مباشرة هذه المجموعات للعمل بالبلديات دون انقطاع بعنوان عملة الحضائر البلدية وعدم مشاركة أصحاب هذه الوضعيات في المناظرات التي تمّ تنظيمها من قبل بعض البلديات نظرا لكونهم أصحاب شهائد عليا إلا أنّه إلى حدّ اللحظة لم يتم إيجاد صيغة تكفل لهم الإدماج صلب الوظيفة العمومية، بالرغم من صدور أمر حكومي عدد 436 لسنة2021 ، مؤرّخ في 17 جوان 2021 يقضي بانهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها والذي منح استثناء لكل من يقل سنه عن 45 سنة لمواصلة العمل وفق آلية الحضائر الجاري بها العمل على أن يتم ادماجهم في الوظيفة العمومية .

فمتى سيتم تفعيل الأمر عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 وماهي الإجراءات التي ستقوم بها مصالحكم لتسوية الوضعية المهنية والاجتماعية والاقتصادية للعملة المعنيين وادماجهم في الوظيفة العمومية؟

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة" مهى" عامر "عن دائرة المنيهلة

ملخص السؤال :

"حول "تسوية وضعية أعوان حضائر بلدية."

نص الإجابة :

في إطار النظر في ملف وضعية أعوان الحضائر الظرفية بالبلديات وإيجاد سبل التسوية راسلت رئاسة الحكومة (الهيئة العامة للوظيفة العمومية) مصالح وزارة الداخلية بتاريخ 02 أفريل 2024 مطالبة مدها بمعطيات إحصائية حول الأعوان العاملين على حساب الحضائر الظرفية بالبلديات .

وعليه، تم توجيه مراسلة إلى السادة الولاة بتاريخ 03 ماي 2024 قصد دعوة البلديات الراجعة لهم بالنظر بمدهم بمعطيات إحصائية حول أعوان الحضائر الظرفية العاملين بالبلديات بمقتضى عقد غير منظر وتأجير غير خاضع للحجز بعنوان التقاعد والحيطة الاجتماعية الذين يتم تأجيرهم على أساس الأجر الأدنى الفلاحي المضمون ولا ينتمون لفئة الأعوان العاملين على حساب البرنامج الوطني للانتداب عبر آلية الحضائر الذين تنسحب عليهم أحكام الأمر الحكومي عدد 436لسنة 2021 مؤرّخ في 17 جوان 2021 المتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية في غير المجال المحدد لها إضافة للانعكاس المالي المرتقب للتسوية المقترحة طبقا لإحكام الفصل 9 من مجلة الجماعات المحلية .

وفي ذات الإطار، تمت موافاة المصالح المركزية بوزارة الداخلية بكافة المعطيات المطلوبة وجاري الآن العمل على إعداد إحصائيات نهائية ومستوفاة حول الحضائر البلدية وما سيترتب عنها من انعكاس مالي من خلال التسوية المزمع القيام بها .

هذا، وتتعهد مصالح وزارة الداخلية بالتفاعل الإيجابي والتنسيق مع كافة الهياكل المتداخلة في الشأن من داخل الوزارة ومن خارجها وخاصة مصالح رئاسة الحكومة (الهيئة العامة للوظيفة العمومية) المنكبة على هذا الملف لإيجاد صيغة قانونية لإنهاء العمل بآلية الحضائر بطريقة تحفظ كرامة العون وحقه في العمل وذلك في إطار توجهات السياسة الوطنية التي رسمها سيادة رئيس الجمهورية.

السؤال الكتابي

لمجموعة من أعضاء مجلس نواب الشعب

ولاية سيدي بوزيد

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف

بأن أحيل إليكم سؤال كتابي:

الموضوع: حول إقليم حماية مدنية بسيدي بوزيد .

تحية طيبة وبعد،

نظرا للتطور الذي شهدته ولاية سيدي بوزيد من حيث البنية التحتية والتوسع العمراني في الآونة الأخيرة ومع اتساع دائرة المخاطر وتنوعها بكامل مرجع نظر الولاية والولايات المجاورة، كما أن موقع الولاية يعتبر استراتيجيا بالإقليم الرابع وبالوسط خاصة مع انطلاق أشغال الطريق السيارة تونس جلمة وتواجد عدد 03 طرقات وطنية تعبر الولاية،

مما جعل الحاجة ملحة لتطوير خدمات الديوان الوطني للحماية المدنية بالجهة وتقديم خدمات النجدة والإسعاف في أحسن الظروف وأفضل الآجال إضافة إلى الاستعداد الجهد لكافة المخاطر في المستقبل بإحداث إقليم دعم وإسناد عملياتي نموذجي يستجيب لكافة المتطلبات والتحديات المستقبلية .

خاصة وان المقر الحالي للإدارة الجهوية للحماية المدنية بسيدي بوزيد لا يستجيب للمتطلبات من حيث المساحة ولا يمكن تدعيمه بوسائل خصوصية وهو محدث منذ سنة 1979.

ومع سعي مصالح الديوان الوطني للحماية المدنية مع المصالح الجهوية بسيدي بوزيد لتخصيص قطعة أرض تابعة لأملاك الدولة وبعد إتمام كافة الإجراءات الإدارية لإتمام عملية التخصيص لقطعة ارض محاذية للمستشفى الجهوي بسيدي بوزيد وإعداد تصور أولي لإقليم نموذجي،

المرجو التفضل بإعطاء إذنكم لدعوة مصالح الديوان الوطني لدراسة طلب جهة سيدي بوزيد والوسط ككل وإحداث مقر يليق ويستجيب لمتطلبات المرحلة القادمة في ضل التقلبات المناخية وتعدد المخاطر وذلك بتوفير المرافق الضرورية:

- مركز للإنذار المبكر والتنسيق والدعم العملياتي يغطي الوسط،
- مخازن إحتياط إستراتيجي،
- وحدة مختصة في التدخلات الخصوصية،
- مركز تكوين إقليمي لفائدة الإطارات والأعوان والعموم،
- مقر إداري جديد،
- مستودعات وسائل لتدعيم الجهة بالوسائل الضرورية،

ونظرا لما يمكن أن يحققه هذا التوجه من إضافة على كافة الأصعدة وخاصة الرفع من درجة التأهب والاستعداد والحرفية لمجابهة كافة المخاطر وحماية الأرواح البشرية والممتلكات فإن أملنا وطهد في المصالح المركزية للديوان الوطني للحماية المدنية للإستجابة لمطالبات المرحلة القادمة .

شكرا والإمضاء .

- خالد حكيم ميركي
- شفيق الزعفوري
- بدر الدين القمودي
- عبد الستار زراعي
- صالح السالبي
- جلال الخدمي

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي لنواب ولاية سيدي بوزيد

- خالد حكيم المبروكي
- شفيق الزعفوري
- بدر الدين القمودي
- عبد الستار زراعي
- صالح الساهي
- جلال الخدمي

ملخص السؤال :

"حول اقتراح إحداث إقليم حماية مدنية بسيدي بوزيد ."

نص الإجابة :

يعتمد الديوان الوطني للحماية المدنية بوزارة الداخلية لتحديد مختلف الحاجيات والأولويات بالنسبة للإحداثيات الجديدة من وحدات للحماية المدنية على" المخطط الوطني لتحليل المخاطر وتغطيتها "SNACR ، وهو دراسة فنية تضبط مجموعة من المؤشرات الواجب أخذها بعين الاعتبار والتي تهدف أساسا إلى تقريب النجدة من المواطن واختزال آجال التدخل مع مراعاة الكثافة السكانية وطبيعة المخاطر المحتملة بالجهة المعنية .

في هذا الصدد، لم تتلقى مصالح الديوان الوطني للحماية المدنية بما تم التوصل إليه بخصوص تخصيص قطعة الأرض الدولية المحاذية للمستشفى الجهوي بسيدي بوزيد من طرف المصالح الجهوية المعنية بالأمر وذلك لاستغلالها في إحداث المقر الجديد، حيث أن مشروع إقليم حماية مدنية بالجهة بكل المواصفات المشار إليها يتطلب إمكانيات مالية وبشرية ضخمة تضمن نجاحه .

وفي إطار حوكمة تدخل وحدات الحماية المدنية وضمان تقريب الخدمات من المواطنين، ستسعى وزارة الداخلية ومن ورائها الديوان الوطني للحماية المدنية للتنسيق أكثر مع المصالح الإدارية الجهوية بسيدي بوزيد المتداخلة في الشأن قصد التوصل بآخر مستجدات طلب تخصيص العقار المشار إليه في آجال معقولة وذلك لتحديد الكلفة وتوفير الاعتمادات الضرورية لإحداث إقليم للحماية للمدنية بسيدي بوزيد .

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع: سؤال كتابي الى السيد وزير الشباب والرياضة عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعتنا لمشاغل ومشاكل القطاع الرياضي بجهة سوسة، بلغتنا عديد التشكيات من المواطنين والجمعيات الرياضية حول تردي وضعف البنية التحتية الرياضية بمعتمدية القلعة الصغرى .

غياب قاعة رياضية مغطاة اليوم بالقلعة الصغرى نتج عنه حرمان عديد المواهب الشابة من ممارسة النشاط الرياضي، كما نذكر أيضا **توقف نشاط فرع كرة اليد بجمعية القلعة الرياضية** والذي كان يضم عدد كبير من الشبان في مختلف الأصناف.

نذكر أيضا الحالة المتردية التي أصبح عليها المركب الرياضي والذي لا يزال يفتقر الى أبسط الضروريات على غرار الانارة والتجهيزات الرياضية، فرغم مجهودات بلدية المكان المبذولة من أجل العناية وصيانة العشب الطبيعي، إلا أن هذه المنشأة الرياضية أصبحت في أمس الحاجة لتدخل الوزارة وتوفير اعتمادات لها من أجل برمجة أشغال صيانة شاملة على غرار صيانة السياج الحديدي، إعادة التعشيب الأرضية صيانة المدارج والتنوير.

نفيدكم أيضا سيد الوزير أن وضعية المركب الرياضي الحالي لا تسمح لجمعية القلعة الرياضية من ممارسة التمارين والمباريات الرياضية لجميع الأصناف، وهذا يعود الى عدم تحمل أرضية الميدان نشاط رياضي يفوق مدة 7 ساعات وهي المحددة والمسموح بها بالنسبة لأرضية ملعب عشب طبيعي، كما نعلمك الوزير بأن تأخر انجاز مشروع تعشيب الملعب البلدي الصلب قد ساهم في حرمان الأصناف الشابة للجمعية من اجراء التمارين والمباريات الرسمية على ارض الميدان والالتجاء الى كراء ملاعب رياضية أخرى وتحمل مصاريف إضافية .وعليه نسألكم سيد الوزير:

1. **لماذا لا يتم احداث قاعة رياضية مغطاة بمعتمدية القلعة الصغرى؟**
2. **لماذا لم تخصص الوزارة اعتمادات لصيانة المركب الرياضي *وتنويره؟***
3. **متى سيتم تعشيب الملعب البلدي الصلب بمعتمدية القلعة الصغرى؟**

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائب السيد محمود العامري بخصوص البنية التحتية الرياضية بمعتمدية القلعة الصغرى

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 30 ماي 2024 والواردة علينا بتاريخ 05جوان 2024 تحت عدد 8498.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد محمود العامري حول البنية التحتية الرياضية بمعتمدية القلعة الصغرى، يشرفني موافاتكم بالأجوبة التالية :

بخصوص السؤال الأول :لماذا لا يتم إحداث قاعة رياضية مغطاة بمعتمدية القلعة الصغرى؟

تجدر الإشارة إلى أن برمجة المنشآت الرياضية يتم في نطاق مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومخططات الإستثمار البلدي وفقا لجملة من المعايير الموضوعية وفي نطاق المقاربة بين الأولويات الجهوية والقطاعية وخارطة توزيع المنشآت بالجهة وعلى المستوى الوطني وحجم التمويلات المخولة للقطاع بالمخطط .وقد تم ضبط المخطط التنموي 2023-2025 توافق جميع الأطراف وهذا المشروع غير مبرمج إلا أنه سيقع دراسة هذا المقترح عند إعداد المخطط القادم .

السؤال الثاني :لماذا لم تخصص الوزارة اعتمادات لصيانة المركب الرياضي وتنويره؟

إن اشغال الصيانة من الالتزامات المحمولة واقعا وقانونا على البلديات والمستعملين للمنشآت الرياضية حيث نص الفصل 45 من القانون عدد 104 لسنة 1994 المؤرخ في 3 أوت 1994 والمتعلق بتنظيم وتطوير التربية البدنية والأنشطة الرياضية على أنه " **يجب على كل الجمعيات والبلديات والمؤسسات التي تشرف على منشآت رياضية مشيدة بمساهمة الدولة إحكام إستغلالها والمحافظة عليها من الإهمال والتلف والتعهد بصيانتها وتهذيبها ".**

السؤال الثالث :متى سيتم تعشيب الملعب البلدي الصلب بمعتمدية القلعة الصغرى؟

1) هذا المشروع مبرمج بالمخطط التنموي 2023-2025 بكلفة قدرها 600 أ.د بعنوان تعشيب اصطناعي للملعب البلدي القديم بالقلعة الصغرى حيث يوجد ببلدية القلعة الصغرى مركب رياضي معشب بالعشب الطبيعي.

2) سيقع دراسة هذا الطلب عند إعداد مشروع ميزانية الاستثمار لسنة 2025 وذلك وفقا لأولويات المقترحات الجهوية والبرامج الوطنية للقطاع وجاهزية المنشأة ومدى تقدم انجاز المشاريع المعطلة .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع :حول إحداث مُركَّب رياضي وثقافي وشبابي وترفيهي بمعتمدية وادي الليل .

تفتقر معتمدية وادي الليل إلى الفضاءات الرياضية المهيأة على الرغم من توفر الأراضي التابعة لملك الدولة والتي يمكن استغلالها لإحداث مركب رياضي وثقافي وشبابي وترفيهي من شأنه أن يكون متنفسا لأطفال وأهالي المنطقة .

متى يتم إحداث هذا المركب؟

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

الموضوع: الإجابة على سؤال كتابي للنائبة السيدة مريم الشريف بخصوص" **إحداث مركب رياضي وثقافي وشبابي وترفيهي بمعتمدية وادي الليل .**"

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 11 جوان 2024 والواردة علينا بتاريخ 13جوان 2024 تحت عدد 9062.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائبة بمجلس نواب الشعب السيد مريم الشريف بخصوص إفتقار "معتمدية وادي الليل إلى الفضاءات الرياضية المهيأة على الرغم من توفر الأراضي التابعة لملك الدولة والتي يمكن استغلالها لإحداث مركب رياضي وثقافي وشبابي وترفيهي من شأنه أن يكون متنفسا لأطفال وأهالي المنطقة"، يشرفني إفادتكم بما يلي :

إنّ برمجة المنشآت يتم في نطاق مخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومخططات الاستثمار البلدي وفقا لجملة من المعايير الموضوعية وفي نطاق المقاربة بين الأولويات الجهوية والقطاعية وخارطة توزيع المنشآت الرياضية والشبابية بالجهة وعلى المستوى الوطني وحجم التمويلات المخولة للقطاع بالمخطط .

هذا ويوجد بمعتمدية وادي الليل ملعب بلدي لكرة القدم تم تعشيبه و تنويره وتهيئته بتمويل كلي من الوزارة، وقاعة للألعاب الفردية منجزة على حساب برنامج تهذيب وإدماج الإحياء السكنية، إلى جانب دار للشباب بوادي الليل المبرمجة للتهيئة ضمن مؤسسات الجيل الثاني بكلفة قدرها 550 أ.د وأن المشروع حاليا في طور طلب العروض ودار للشباب بالقباعة مبرمجة للتهيئة بكلفة قدرها 100 أ.د وتم في شأنها إعداد اختبار فني كما أنه تمت برمجة إحداث مركب شبابي ورياضي بمنطقة صنهاجة التابعة لمعتمدية وادي الليل ضمن برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية وقد تم العدول عن هذا المشروع لعدم توفير الجهة للعقار اللازم لهذا المشروع .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب محمد ضو

الموضوع: سؤال كتابي حول إحداث مركز اصطياف بكل من عمادتي بوغرارة من معتمدية مدنين الجنوبية وشاطئ اللآفلاف بمعتمدية سيدي مخلوف .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :السيدة الوزيرة متى سيتم إحداث مركزي اصطياف بعمادتي بوغرارة من معتمدية مدنين الجنوبية وشاطئ اللافلاف بمعتمدية سيدي مخلوف باعتبارها واجهة بحرية ممتدّة وتزخر بمخزون طبيعي وتراثي وتحتوي كثافة سكانية وهي قبلة للزوّار في فصل الصيف؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

والسلام

إجابة السيدة وزيرة الأسرة

والمرأة والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن .

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 17 ماي 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمّن لسؤال كتابي موجه للسيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ من قبل السيد محمد ضو، عضو مجلس نواب الشعب بخصوص اقتراح إحداث مركزي اصطياف وترفيه الأطفال بكل من معتمديتي مدنين الجنوبية وسيدي مخلوف باعتبارهما واجهة بحرية ممتدة ولها مخزون طبيعي وتراثي هام، يُشرّفنا إفادتكم بما يلي :

إن مراكز اصطياف وترفيه الأطفال تستهدف جميع الأطفال بكامل تراب الجمهورية المنتمين لعائلات محدودة الدخل والتي تجد عائلاتهم صعوبات مادية تحول دون تمكينهم من التمتع بحقهم في التنشيط والترفيه وخاصة المنتمين لولايات تبعد عن الشريط الساحلي، وهي مراكز ذات صبغة وطنية، ولا يقتصر كلّ مركز منها على الأطفال المنتمين للولاية الموجود فيها لتمتيعهم من خدماته .

وبخصوص ولاية مدنين فهي تنتمي إلى الإقليم الخامس حسب التقسيم الترابي للبلاد التونسية، وقد تولّت الوزارة إحداث مركز اصطياف وترفيه للأطفال جديد بجرجيس من ولاية مدنين وسيتم تدشينه قريبا، سيتنفع خدماته جميع الأطفال المنتمين لعائلات محدودة الدخل من ولاية مدنين ومن غيرها .

ويتجه التأكيد في هذا الصدد على أنّ إحداث هذا الصنف من المؤسسات هو ذو تكلفة باهضة ويتطلّب برمجة على مستوى مخطط التنمية والميزانية، هذا وتعمل الوزارة على دراسة جميع المقترحات بخصوص إحداث مراكز أخرى لاصطياف وترفيه الأطفال، من خلال السعي لإيجاد العقارات المناسبة لذلك والتي تتوفر فيها الشروط الفنّية المطلوبة وتوفير الاعتمادات اللازمة بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية .

كما نؤكد بأنّ وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ تعمل على بذل جميع الجهود وبكل الإمكانيات المتاحة للإحاطة بأطفال تونس أينما كانوا، وتمكين المنتمين منهم إلى عائلات محدودة الدخل من حقهم كسائر الأطفال في التمتع بخدمات التنشيط والترفيه، وذلك في إطار تكريس الدور الاجتماعي للدولة في مجال تحقيق رفاه الأطفال ورعايتهم .

أفدناكم بذلك، وتقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير،

والسلام .

السؤال الكتابي

للنائب بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، حول تقديم مقترح حول مركز الاصطياف والترفيه في جبل السرج من ولاية سليانة.

بعد التقسيم الترابي الجديد أصبح عدد الأقاليم والجهات للبلاد التونسية خمسة أقاليم .أما عدد مراكز الاصطياف وترفيه الأطفال فعددها اثنان بعد الجلسة العامة بتاريخ 7 ماي 2024 حول تنقيح القانون عدد 69 لسنة 2003 المؤرخ في 20 أكتوبر 2003 المتعلق بمراكز الاصطياف وترفيه الأطفال تقدمنا اليكم بمقترح حول ان يكون عدد مراكز الاصطياف وترفيه الأطفال يساوي عدد الأقاليم والجهات . ولأن ولاية سليانة من ولايات الإقليم الثالث وتعرف بثراء طبيعي، جغرافي وتنوع جيولوجي بيولوجي يمكن أن يكون وجهة مميزة للترفيه

والتدريب والتعليم الحديث وأذكر أهمها جبل السرج ومحميته الوطنية وأيضا مغارة عين الذهب التي تعد الثانية على مستوى عالمي . فهل يمكن أن تقترحوا في برامجكم مركز اصطياف وترفيه في منطقة جبل السرج من ولاية سليانة بما أنها ولاية من ولايات الإقليم الثالث؟ .

إجابة السيدة وزيرة الأسرة

والمرأة والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن .

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 17 ماي 2024.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، والمتضمّن لسؤال كتابي موجه للسيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ من قبل السيدة بسمة الهمامي، عضو مجلس نواب الشعب، بخصوص اقتراح برمجة إحداث مركز ترفيه واصطياف الأطفال بمنطقة جبل السرج من ولاية سليانة باعتبارها ولاية من ولايات الإقليم الثالث تبعا للتقسيم الترابي الجديد، وذلك بهدف إحداث مركز بكل إقليم بالبلاد التونسية، يُشرّفنا إفادتكم بما يلي :

إنّ مراكز اصطياف وترفيه الأطفال تستهدف جميع الأطفال بكامل تراب الجمهورية المنتمين لعائلات محدودة الدخل، والتي تجد عائلاتهم صعوبات مادية تحول دون تمكينهم من التمتع بحقهم في التنشيط والترفيه وخاصة المنتمين لولايات تبعد عن الشريط الساحلي، وهي مراكز ذات صبغة وطنية، ولا يقتصر كلّ مركز منها على الأطفال المنتمين للولاية الموجود فيها لتمتيعهم من خدماته .

وبخصوص إحداث مركز اصطياف وترفيه الأطفال بولاية سليانة منطقة جبل السرج، فإنّ الوزارة تعتزم إحداث مركز في طبرقة بولاية جندوبة خلال المخطط القادم بما سيكن أطفال جميع الولايات المجاورة بما في ذلك أطفال ولاية سليانة من التمتع بالخدمات التي سيوفرها .ويتجه التأكيد في هذا الصدد على أنّ إحداث هذا الصنف من المؤسسات هو ذو تكلفة باهضة ويتطلّب برمجة على مستوى مخطط التنمية والميزانية، هذا وستعمل الوزارة على دراسة مقترحكم بخصوص إحداث مراكز اصطياف وترفيه الأطفال في ولاية سليانة، من خلال السعي لإيجاد العقار المناسب لذلك والتي تتوفر فيه الشروط الفنّية المطلوبة وتوفير الاعتمادات اللازمة بالتنسيق مع مصالح وزارة المالية .

كما نؤكد بأنّ وزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ تعمل على بذل جميع الجهود وبكل الإمكانيات المتاحة للإحاطة بأطفال تونس أينما كانوا، وتمكين المنتمين منهم إلى عائلات محدودة الدخل من حقهم كسائر الأطفال في التمتع بخدمات التنشيط والترفيه، وذلك في إطار تكريس الدور الاجتماعي للدولة في مجال تحقيق رفاه الأطفال ورعايتهم .

أفدناكم بذلك، وتقبلوا منّا فائق عبارات الاحترام والتقدير،

والسلام .

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع: سؤال كتابي الى السيد رئيس الحكومة عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

في إطار الحرص على تقريب الخدمات الادارية من المواطنين، تشير أن معتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة والتي يفوق عدد سكانها 45 ألف نسمة تفتقر لكل فروع الشركات والصناديق التالية: الشركة التونسية للكهرباء والغاز-الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه - الصندوق الوطني للتأمين على المرض، وبالتالي تسجل المنطقة غياب جل الخدمات الضرورية والأساسية وما ينتج عن ذلك من تعطيل المصالح المواطنين والالتجاء لمقرات الإدارات الجهوية .

كما نفيدكم سيد رئيس الحكومة بأن مطلب احداث دار للخدمات الإدارية بمعتمدية القلعة الصغرى هو مطلب متكرر من قبل أهالي الجهة ونذكر أيضا أن بلدية المكان قد وفرت مقر للغرض .

وعليه نسألكم سيد رئيس الحكومة:

1. متى يتم احداث دار خدمات إدارية بمعتمدية القلعة الصغرى؟
2. ماهي الإجراءات المتخذة من أجل احداث دار خدمات إدارية بمعتمدية القلعة الصغرى؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد محمود العامري.

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 11 جوان 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد محمود العامري، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول إحداث در خدمات بمعتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها الى المعني بها .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

الذي تقدم به النائب المحترم السيد محمود العامري

موضوع السؤال: بإحداث دار خدمات بمعتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة وخاصة الإجراءات المتخذة في الغرض

الإجابة

تبعا للسؤال الكتابي حول إحداث دار خدمات بمعتمدية القلعة الصغرى من ولاية سوسة ، أتشرف بإفادتكم أنه تم منذ سنة 2022 وضع تصوّر جديد لمشروع دور الخدمات من خلال التخلي عن النموذج التقليدي لدور الخدمات متعدّدة الشبابيك والتوجه حصريا نحو تركيز صنف جديد "**دور الخدمات الرقمية بالبلديات** "والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

بالتالي، وبالرجوع إلى **مقترح إحداث دار خدمات ادارية بمعتمدية القلعة الصغرى** أتشرف بإفادتكم أنه يتعيّن على البلديات الراغبة في

الانخراط في التجربة المتعلقة بإحداث دار خدمات رقمية الاستجابة لجملة من الشروط الأساسية المتمثلة في :

1. توفير مقر مهيّأ داخل البلدية أو بجانبها،

2. توفير مخاطبين وحيدين يتم اختيارهم من بين أعوان البلدية لإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها.

3. توفير الربط الشبكي .

كما أفيدكم علما أنه تم على مستوى رئاسة الحكومة وضع برنامج لإحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات خلال الفترة 2023-2025 . وقد تم اختيار البلديات المنخرطة في المشروع بناء على بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات في منطلق شهر ديسمبر 2022والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي .2023 وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا** تم القيام بعملية تقييمها **بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية** .

في هذا الإطار، لم تتقدّم بلدية القلعة الصغرى بترشح للانخراط في تجربة دور الخدمات الرقمية ولم يتم التوصل إلا بطلب ترشح وحيد من معتمدية المسعدين والذي لم يتم اختيارها ضمن القائمة النهائية لـ 30بلدية .هذا وأفيدكم علما أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية القلعة الصغرى .

السؤال الكتابي

للنائب هالة جاب الله

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: الاتفاقيات والتعهدات التونسية .

تحية طيبة،

نظرا لما آلت إليه الأوضاع في الآونة الأخيرة جرّاء قدوم آلاف المهاجرين من جنوب الصحراء إلى تونس بطرق غير قانونية والخطر المحدق بالأمن العام وتضرّر المواطنين على كامل التراب التونسي، فإننا نتساءل :

1. ماهي الاتفاقيات التي أبرمتها الدولة التونسية مع الدول الأخرى وتعهداتها في موضوع الهجرة الغير نظامية من وإلى تونس؟

2. ماهي الاتفاقيات التي تخص اللجوء إلى تونس؟

3. ماهي تعهدات الدولة التونسية مع أطراف دولية في خصوص ظاهرة أفارقة جنوب الصحراء في تونس؟

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترمة السيدة هالة جاب الله .

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 10 ماي 2024.

المرفقات: بطاقة وزارة الداخلية.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي بعناصر الإجابة على السؤال الكتابي الذي توجهت به السيدة هالة جاب الله، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول التعهدات التونسية في مجال الهجرة غير النظامية من وإلى تونس والاتفاقيات التي تخص اللجوء الى تونس وتعهدات الدولة التونسية مع أطراف دولية في خصوص ظاهرة أفارقة جنوب الصحراء .

فالمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

بطاقة

تتضمن إجابة على السؤال الكتابي للنائبة " هالة جاب الله "

عن دائرة سوسة الرياض

ملخص السؤال :

"حول التعهدات التونسية في مجال الهجرة غير النظامية من والى تونس والاتفاقيات التي تخص اللجوء إلى تونس وتعهدات الدولة التونسية مع أطراف دولية في خصوص ظاهرة أفارقة جنوب الصحراء ."

نص الإجابة :

تجدر الإشارة إلى أن البلاد التونسية لازالت تمضي قدما في إطار متابعة الأوضاع الناجمة عن تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية وذلك في إطار التعاون الدولي مع عدد من البلدان الصديقة والشقيقة.

وفي هذا الإطار، أبرمت بلدنا عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في الغرض التي يمكن تبويبها كالآتي :

ا. على مستوى التعاون الثنائي :

1) الاتفاقيات الممضاة في مجال الهجرة (وتعتبر وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج قائد الصف في هذا الملف):

إيطاليا:

- تبادل مذكرات في مجال الهجرة مبرم بتاريخ 6 أوت 1998،
- محضر اتفاق: مبرم في 5 أفريل 2011،
- اتفاق إطاري للتصرف التوافقي في الهجرة والتنمية المتضامنة :بصدد التفاوض بشأن تنقيحه.

فرنسا :

- اتفاق في مجال التصرف التوافقي في الهجرة والتنمية المتضامنة مبرم في 18 أفريل 2008.

ألمانيا :

محضر جلسة مشتركة للمفاوضات التونسية الألمانية حول "التنقل والتصرف التوافقي للهجرة والعودة الطوعية والتنمية المتضامنة "تم توقيعه يوم 02 مارس 2017 بتونس .

سويسرا:

اتفاق تعاون في مجال الهجرة تم توقيعه في 11 جوان 20120

بلجيكيا:

مذكرة تفاهم في مجال الهجرة التوافقية التنمية المتضامنة والأمن تم توقيعها في 17 جويلية 2018 بتونس (عرض الجانب البلجيكي النظر في إمكانية تنقيحها.)

2) التعريف بالهوية وإعادة القبول:

التعريف بالهوية:

- تم إحداث منظومة المعالجة الآلية للبصمات AFIS في أفريل 2016بهبة مشتركة (سويسرا، إيطاليا، فرنسا وألمانيا) حيث تم تركيزها بالقنصليات التونسية المعتمدة بفرنسا وإيطاليا والتي مكنت من تقليص آجال التعريف بالهويات إلى أقل من شهر وقد تم إبرام عقد صيانة لهذه المنظومة (انطلقت الأشغال بداية من سبتمبر2019) في إطار التعاون التونسي الإيطالي بقيمة 2.7 مليون أورو،

- منح الجانب الفرنسي هبة إلى وزارة الداخلية بقيمة 05 مليون أورو تم تخصيصها لتمويل القسط الأول من تجديد منظومة AFIS ، كما عبر عن استعداده لمنح الوزارة هبة قيمتها 05 مليون أورو (حيث تم توزيع المبلغ : 03 مليون أورو لفائدة الحرس الوطني، و 02 مليون أورو لفائدة الأمن الوطني).

إعادة القبول :

- إيطاليا:

تتم عمليتي (02) ترحيل في الأسبوع بمعدل عدد 40 مرحلا في كل رحلة، حيث بلغ عدد المرحلين من 07 أفريل 2011 إلى غاية 11 جوان 2024 عدد 22829 مرحلا .

- ألمانيا

تتم عملية ترحيل واحدة كل شهر، حيث بلغ عدد المرحلين من 07 أفريل 2016 إلى غاية 15 ماي 2024 عدد 1521 مرحلا

- فرنسا :

اعتبارا لعدم وجود عمليات ترحيل جماعية بين الجانبين، تم الاتفاق على تنظيم عمليات ترحيل جماعية **بصفة استثنائية وظرفية**، حيث بلغ عدد المرحلين من 09 مارس 2021 إلى 05 ماي 2023عدد 448 مرحلا،

أفاد الجانب الفرنسي بأنه تم إيقاف عمليات الترحيل الجماعي منذ تاريخ 05 ماي 2023 نظرا لعدم حصوله على التراخيص الضرورية في الصدد من قبل وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج التونسية، مع الإشارة إلى أن السلطات الفرنسية تقوم منذ تاريخ 05 ماي 2023 بعمليات ترحيل فردية من خلال رحلات تجارية،

-وقد التمس الجانب الفرنسي، بمناسبة الاجتماع العاشر للجنة قيادة الاتفاق التونسي الفرنسي، إعادة تنظيم عمليات ترحيل جماعية للمواطنين التونسيين المقيمين بفرنسا بصفة غير نظامية) تعقيبا على ذلك، أشار الجانب التونسي إلى أنه سبق وأن تمت الموافقة على إجراء هذه العمليات بصفة استثنائية وظرفية وأن الوضع الحالي لا يسمح بذلك لاسيما أن الاتفاق لم ينص على مثل هذا الإجراء مع التأكيد على عدم التطرق إلى هذا الطلب خلال اللقاءين اللذين جمعا من جهة السيد رئيس الحكومة ونظيره الفرنسي، ومن جهة أخرى وزيري "**خارجية**" البلدين .

العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين :

-تولى الجانب الإيطالي إحداث" لجنة لمراقبة العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين إلى بلدانهم الأصلية تتكون من ممثلين عن كل من إيطاليا وتونس والجزائر وليبيا والمنظمة الدولية للهجرة OIM والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"UNHCER" ،

-عقدت هذه اللجنة اجتماعها الأول يوم 15 ماي 2024 بروما، بحضور ممثلين عن وزارة الداخلية.

3) الهبات والمساعدات المالية:

مع الجانب الإيطالي :يُجرى تنفيذ برامج تعاون مع ذات الجانب بقيمة :

- 08 مليون أورو لسنة 2020 لصيانة عدد 06 خافرات تابعة للحرس الوطني واقتناء تجهيزات لفائدة الأمن الوطني
- 11 مليون أورو لسنة 2021 لتنفيذ برنامج تكويني في مجال مراقبة المعابر الحدودية واقتناء تجهيزات لفائدة الأمن والحرس الوطنيين ،
- 07 مليون أورو لسنة 2022 لاقتناء تجهيزات ومعدات لفائدة الأمن والحرس الوطنيين،
- 10 مليون أورو لسنة 2023 لاقتناء تجهيزات ومعدات لفائدة الأمن والحرس الوطنيين .

مع الجانب الألماني: منح الجانب الألماني، بداية من سنة 2014، الإدارة العامة للحرس الوطني هبات قيّمة بالمعدات والتجهيزات في مجال حماية الحدود، كما تكفل بتمويل بناء مقر لوحدة الصيانة والإسناد البحري بجرجيس بمبلغ يقدر بـ 474 ألف أورو خلال سنة 2024(بصدد التنسيق والمتابعة مع سفارة ألمانيا بتونس) .

-منحت الشرطة الفيدرالية الألمانية الإدارة العامة لشرطة الحدود والأجانب عدد 04 مخابر متنقلة، وعدد 05 سيارات رباعية الدفع من نوع " TOYOTA "و05 سيارات من نوع " IVECO " وعدد 10 بوابات كشف عن المعادن، وعدد 04 حاويات ذات مساحة 35 متر مربع ، وعدد 30 مرآة عاكسة كبيرة، وتجهيزات إعلامية ومكتبية، كما تولت تجهيز قاعة اجتماعات وقاعتي تكوين بمقر ذات الإدارة العامة .

II. على مستوى التعاون متعدد الأطراف

- مذكرة تفاهم بشأن الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين تونس والاتحاد الأوروبي،
- المشروع الجهوي للتصرف في الحدود بمنطقة المغرب BMP Maghreb.
- مشروع " دعم التكوين لفائدة حرس السواحل"،
- مشروع المرحلة الثالثة من برنامج التصرف المندمج في الحدود GIFIII
- مشروع دعم عمليات البحث والإنقاذ بالبحر في تونس MERTET،
- التعاون متعدد الأطراف مع المنظمة الدولية للهجرة .

هذا، وتبقى وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج قائدة الصف في مجال تعهدات الدولة التونسية الدولية، وعليه يتعين التواصل مع مصالحها للإلمام أكثر بالموضوع.

السؤال الكتابي

للنائب محمود العامري

الموضوع: سؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب .

تحية طيبة وبعد،

حيث تحتل معتمدية القلعة الصغرى المراتب الأولى من حيث عدد السكان على مستوى معتمديات ولاية سوسة اذ تعد أكثر من 45 ألف ساكن، حيث يتكبد سكان الجهة عناء التنقل بشكل يومي نحو مدينة سوسة لتلقي خدمات الصناديق الاجتماعية وهذا في غياب فروع لها بالقلعة الصغرى .

وحيث أن تركيز دار خدمات اجتماعية أصبح ضرورة ملحة بمعتمدية القلعة الصغرى. يشرفني أن أتقدم إلى معاليكم بالسؤال الكتابي التالي :

السؤال: متى سيتم تركيز دار خدمات اجتماعية تحتوي على فروع لصندوق التأمين على المرض وصندوق الضمان الاجتماعي وصندوق التقاعد والحيطة الاجتماعية بمعتمدية القلعة الصغرى؟

وتقبلوا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص -2024-26-3000-0001901 بتاريخ 13جوان 2024.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي طرحه النائب المحترم السيد محمود العامري، يطلب عبره تركيز دار خدمات اجتماعية بالقلعة الصغرى تحتوي على فروع لصناديق الضمان الاجتماعي الثلاثة .

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

والسلام

الإجابة :

إحداث دور الخدمات وتوزيعها الجغرافي وتعميمها على مختلف الولايات يبقي من صلاحيات لجنة القيادة الفنية لمشروع دور الخدمات الإدارية المحدثة على مستوى رئاسة الحكومة، وتحديدا بالإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية .

مع الإشارة إلى أنّ وزارة الشؤون الاجتماعية ومؤسساتها تحت الإشراف تعتبر ممثلة كغيرها من الهياكل الإدارية ضمن اللجنة المذكورة .

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينار واحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".